الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي لميلة

قسم اللغة والأدب العربي

معهد الآداب واللغات

المرجع.....

المجاز في معجم أساس البلاغة للزمخشري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس، في اللغة والأدب العربي

تخصص: اللغة العربية

إعداد الطالبة:

* زينة قابور
* مريم شرهاقر

إشراف الأستاذ:

* زبير بن سخري

السنة الجامعية:2013/2012

بسم الله الرحمن الرحيم

دعـــــــــــــــاء

اللهم لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت، و لا باليأس إذا فشلت،

و ذكرني دائما أن الفشل هو التجربة التي تسبق النجاح،

اللـهم إذا أعطيتـني علما فلا تفقدني تواضعي،

و إذا أعطيتني تواضعًا فلا تفقدني اعتزازي بكرامتي،

و اجعلني من الذين إذا أعطوا شكروا و إذا أذنبوا استغفروا

و إذا أذوا فيك صبروا ، و إذا تقلبت بهم الأيام اعتبروا .

آمين يا رب العالمين.

شكر و عرفان

الشكر لله أولا وأخيرا

والحمد لله من قبل ومن بعد

الحمد لله الذي من فضله علينا أن سخر لنا من عباده من كان لنا خير سند وخير معين في هذا السفر الشاق الشيق.

مما يقتضيه وفاء الطالب وتقتضيه هذه المذكرة كلمة حق معبرة عن ثناء صادق نقولها في فضل من ليس لنا في جزاء إحسانه إلا الشكر والعرفان بالجميل، أستاذنا الكريم

"بن سخري زبير"

الذي أشرف على هذه المذكرة وبذل جهدا مشكورا في تقويمها، فلم يبخل علينا بغزير علمه وثاقب بصيرته وصادق نصحه وتوجيهه، فلنا منه كل الفضل وله منا عظيم الشكر وجزاه الله عنا أمانة إشرافه وإرشاده خير الجزاء.

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بذكرك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

"الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، نبي الرحمة ونور العالمين

"سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى من كلله الله بالهيئة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من احمل اسمه بكل افتخار، إلى من أفتقده ويرتعش قلبي لذكراه إلى من أودعني الله أهديك هذا العمل " أبي العزيز والغالي"

الوزناجي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى الشمس الساطعة التي تستضيء لها أقطاب الأرض الأربع، إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب، إلى نبع الحنان والعطاء، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، إلى أغلي الحبايب

"أمي الحبيبة" **ربـــيـــحـــة** متمنية لها الشفاء .

إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة، إلى شموع السعادة المضيئة حولي:

إخوتي: **حسان، فاتح، حفيظة، سعيدة، دليلة، نسيمة.** إلى زوجة أخي: **حنان.**

إلى البراءة رمز السعادة في الحياة: **روميسة، نورهان، حسام، وسيم، ملاك، مايا، ومعتز**رحمه الله.

إلى كل العائلة من أعمام وعمات وأخوال وخالات، وأولادهم كل باسمه، كما أخص بالذكر خالتي عائشة.

إلى صديقة الطفولة: **سارة،** وإلى رفيقتي في هذا العمل **مريم.**

إلى أستاذي الكريم "**بن سخري** زبير"

إلى كل من علمني أو ساهم في تعليمي إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي

زيـــنـــة

إهداء

إلى من قال فيهما الرحمن «وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا » إلى جوهرتي الغاليتين ... وإلى جناحي وعزي وفخري ... إلى السراج الذي أنار دربي ... وكافح وتحمل المشاق من أجلي ... وإلى من أسقاني من رحيق الدنيا حكما، ومن سعادة الآخرة علما وصبرا ... وإلى من كان قدوة لي في الحياة ورجلا حكيما في الزلات، ومشجعا يبعث في الأمل

"والدي العزيز" علـي

إلى نبع الحب والحنان إلى العطاءة والبسامة ونقية النفس التي سهرت الليالي لراحتي وسعادتي، وعجزت كلماتي عن وصف فضلها الدائم وكانت لي أنسا في مسيرتي وداعية خير

"أمي العزيزة" ذهـبـيـة

إلى كل أخواتي في خلية الأماني، وبين الحياة والتماني

إلى أولاد أخي الكبير **نهاد، دعاء، موسى و هارون**

إلى أولاد أخي المتوسط **إكرام و سفيان**

إلى أولاد أختي **مروة و سيف الدين**

إلى عمتي الوحيدة **"وناسة"** أنت في القلب دوما

والى أم أمي جدتي **خديجة** أتمنى لها الصحة والعافية

إلى كل من خالتي **صليحة، زوينة، مليكة، وزهية**

إلى بنات خالتي وصديقتي المفضلة **ريمة**

وإلى صديقاتي رفقاء دربي والتي تأبى النفس محو ذكراهم لأن في القلب سكناهم:
هناء، نوال، كرزغغ67ع77777ع7ة، رحيمة

إلى رفيقتي وزميلتي في المذكرة **زينة**

إلى كل من ذكرهم عقلي، ورافقتهم روحي، فنسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي

إلى كل العائلة الكريمة **شـــاقـــر**

مـــــريم

مقدمة

الحمد لله خالق الألسن واللغات، وا ضع الألفاظ للمعاني بحسب ما اقتضته حكمه البالغات، الذي علّم آدم الأسماء كلّها، وأظهر بذلك شرف اللغة وفضلها، والصلاة والسلام على نبينا محمد بن عبد الله أفصح الخلق لسانا، وأعربهم بيانا، المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

لقد كثرت في عصرنا الحاضر معاجم كثيرة بمادة وافرة، وصورة ناظرة، وترتيب ميسر، مسايرة لتطور اللغة، ومستجيبة لتدرّجها ونموّها، فأمست المعاجم القديمة مراجع تاريخية، ومصادر أثرية، تحفظ مسيرة اللغة العربية وتحافظ على ينبوع المفردات، ومنهل الكلمات، ولم يبق من هذه المعاجم القديمة ما يستطيع أن يحيا حياة غير أثرية سوى "أساس البلاغة" للزمخشري رحمه الله، وذلك لتميّزه عن بقية المعاجم القديمة بخصائص كثيرة ضمنت له هذه الحياة ورفعته إلى هذه المكانة، حيث نحا الزمخشري في معجمه هذا منحى خالف فيه مصنفي المعاجم من قبله ومن بعده، إذ كان حافزه إلى تأليفه هو إبراز الاستعمالات المجازية للألفاظ، وتمييزها من الدلالات الحقيقية لها، فهو يرى أن البلاغة إنما تنهض على معرفة ما يؤديه اللفظ من دلالات في الحقيقة والمجاز، يتضح ذلك من تسميته بأساس البلاغة، فهذه المعرفة هي أساسها الذي تنشأ منه وتقوم عليه، فعرض أولا ما جاء على الحقيقة لكل لفظة ثم أردف ذلك بما جاء فيها من المجاز، انطلاقا مما هو معروف أن الدلالة المجازية للفظة إنما هي متأتية من دلالته في الأصل على ما وضع له.

أما عن سبب اختيارنا هذا الموضوع فقد كان للأستاذ الفاضل الفضل في هذا الاختيار، حيث نصحنا وشجعنا على تناول موضوع المجاز، مبرزا في ذلك الفائدة التي ستعود علينا من خلاله، ونظرا لقيمة المجاز ومكانته الكبيرة في نفوسنا لما يتركه من أثر جميل، بالإضافة إلى أننا لم نصادف في مشوارنا الدراسي دراسة تطبيقية على هذا

المعجم، لقي هذا الاقتراح منا القبول، فكان بحثنا بهذا يحمل عنوان: "المجاز في معجم أساس البلاغة للزمخشري".

أمّا الدافع الرئيسي لموافقتنا، فهو تعلقنا الكبير بالمجاز وصوره، بالإضافة إلى كثرة استعماله في حياتنا، حيث أردنا من وراء هذا البحث اكتساب مهارات بلاغية ذات علاقة بالمفاهيم البلاغية تدعِّم هذا الاستعمال، لاستخدامه استخداما صحيحا وبصورة وظيفية.

وقد اتخذنا هذا المعجم عيِّنة ومنطلقا للإشكالية التالية: ما معنى المجاز؟ وما هي صوره؟ وما هي المظاهر أو العلاقات القائمة بين الحقيقة والمجاز؟ وإلى أي مدى استوفى معجم أساس البلاغة لهذه الظواهر الدلالية والبلاغية؟

وغيرها من التساؤلات المحيطة بالموضوع والتي نأمل أن يوجد لها صدى من خلال بحثنا هذا.

وقد اقتضى منا هذا التصور أن تكون خطة البحث على النحو الآتي:

مقدمة: وتعد بمثابة البوابة التي طرحت فيها إشكالية الموضوع، مع بيان أهميته ومنهجه، بالإضافة إلى الهدف منه.

مدخل: تناولنا فيه المفهوم العام للمعجم، وأنواعه، وكيفية تصنيفه، مع لمحة عن الدراسات اللغوية قبل الزمخشري.

وسندرج بحثنا هذا تحت فصلين اثنين، فصل نظري وآخر تطبيقي.

أمّا **الفصل الأول** فتحت عنوان: ظواهر دلالية وبلاغية، تتدرج تحته مباحث ثلاث:

الأول بعنوان: الحقيقة والمجاز تناولنا فيه مفهومي الحقيقة والمجاز لغة واصطلاحا، ثم تطرقنا إلى شروط الانتقال من الحقيقة والمجاز، بالإضافة إلى عنصر آخر بعنوان أقسام الحقيقة والمجاز.

إلى عنصر آخر بعنوان أقسام الحقيقة والمجاز.

الثاني بعنوان: الصور البيانية أو صور المجاز؛ تناولنا فيه هو الآخر مفهوم التشبيه، والاستعارة، والكناية، لغة واصطلاحا، ثم تطرقنا فيما بعد إلى آراء بعض العلماء، ورجال البلاغة، ونظرتهم إلى هذه الصور، حيث كان فيها اختلاف، مُتبعين وراء كل هذا أقسام هذه الصور البيانية على الترتيب.

الثالث بعنوان: التطور الدلالي؛ حيث تناولنا في هذا المبحث أسباب التطور الدلالي بالإضافة إلى مظاهره أو بعبارة أخرى العلاقات القائمة بين الحقيقة والمجاز، والمتمثلة في: الانتقال من المحسوس إلى المجرد، ومن المجرد إلى المحسوس، بالإضافة إلى الانتقال من الخاص إلى العام، ومن العام إلى الخاص.

لنختم هذا الفصل في الأخير بعنصر تحت عنوان: القيمة الفنية للمجاز، عارضين في ذلك أقوال علماء البلاغة–وغيرهم– في المجاز، مبرزين مكانته.

أما **الفصل الثاني** فتحت عنوان: الزمخشري وأساس البلاغة؛ حيث كان هذا الفصل بمثابة دراسة تطبيقية لما تم ذكره في الفصل الأول، بالإضافة إلى ظواهر أخرى استوقفتنا في أثناء دراستنا للمعجم، وهو الآخر يحتوي على مباحث ثلاث:

الأول بعنوان : المجاز وأسلوب الزمخشري في عرضه، تطرقنا فيه إلى أسلوب الزمخشري في عرض المجاز، بالإضافة إلى أسلوبه في عرض مجاز المجاز.

الثاني بعنوان: الصور البيانية وأسلوب الزمخشري في عرض هذه الصور، من تشبيه، واستعارة، وكناية، خاتمين هذا المبحث ببعض السجعات تحت عنوان: سجعات الأساس.

الثالث بعنوان: مظاهر التطور الدلالي في أساس البلاغة "العلاقات بين الحقيقة والمجاز"، حيث حاولنا التطبيق على المظاهر الأربع، التي تم ذكرها في الفصل الأول.

لنختم بحثنا كله بخاتمة، احتوت بعض الآراء والاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال بحثنا المتواضع.

الملحق: حيث ختمنا هذين الفصلين بملحق، حاولنا فيه التعريف بالزمخشري بالإضافة إلى التعريف بأساس البلاغة.

ولقد فرضت علينا طبيعة الدراسة أن نتّبع المنهج المناسب لها، لذا اقتضت الضرورة اتّباع المنهج الوصفي المناسب لتجلية دلالة المصطلحات، والوقوف عليها في كتب الأولين، والمنهج التحليلي الاستقرائي، الذي حاولنا في ضوئه تحليل بعض المواد الواردة في المعجم، لنصل في الأخير من خلال التحليل إلى بعض الاستنتاجات.

أما فيما يخص المصادر والمراجع التي اعتمدناها في هذا البحث فهي كثيرة، نذكر منها: أساس البلاغة للزمخشري باعتباره موضوع البحث، بالإضافة إلى كتابه الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ومفتاح العلوم للسكاكي، وكتابي أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، والإيضاح في علوم البلاغة للقزويني، والمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير، وكتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز.. وغيرها كثير.

ومن الصعوبات التي عرقلت هذا البحث نذكر منها؛ صعوبة الحصول على المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع، زد على ذلك عدم قدرتنا على استغلال الوقت بطريقة مناسبة لدراسة المقاييس وتقديم العروض، وتحضيرنا للامتحانات التطبيقية.

وبعون الله وفضل الأستاذ المشرف الذي مدّ لنا يد العون، تمكنا من تخطي هذه الصعوبات، فأثمرت جهودنا في إخراج هذا البحث المتواضع.

وأخيرا وليس آخرا وعرفانا منّا، نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذنا المشرف الذي اقترح هذا الموضوع القيِّم، وعلى كل نصائحه وتوجيهاته.

وفي ختام هذه المقدمة لا يسعنا إلا أن نقول: أننا لا ندّعي أنَّ هذا العمل قد وصل إلى مرتبة الكمال لأن الكمال لله وحده ولكتابه الكريم، وحسبنا فإننا أخلصنا فيه النية، فإن كنا قد أصبنا أو قاربنا فهذا من فضل الله وحده، وإلا فإننا لا نملك وسعا لا ندخر جهدا، والله هو الموقف من قبل ومن بعد.

مـــــدخـــــل

الدراسات اللغوية
قبل الزمخشري والمعجم العربي

أولا: المعجم العربي

ثانيا: الدراسات اللغوية قبل الزمخشري

أولا: المعجم العربي

إن دارس اللغة بحاجة ماسة إلى استخدام المعجم اللغوي، ذلك لأن قدرته على استيعاب المفردات محدودة بمجال ثقافته ومستوى تحصيله، إذ قد تعترض الدارس بعض النصوص التي بها بعض الكلمات التي لا تكون قد دخلت في مجال معرفته من قبل، من هنا يأتي الإحساس بالحاجة إلى المعجم كي يستمد منه بغيته وعن طريقه يستطيع أن يصل إلى مراده.

وليست أهمية المعجم والحاجة إليه وليدة عصرنا الحاضر بل منذ القدم والإنسان المتكلم باللغة يشعر دائما بعجزه وقصور فهمه عن الإحاطة بجميع مفردات اللغة.

وقد عرّفه ابن جني بقوله: «اعلم أن أعجمتُ وزنه أفعلتُ، وأفعلتُ هذه وإن كانت في غالب أمرها تأتي للإثبات والإيجاب نحو أكرمتُ زيداً، أي أوجبتُ له الكرامة، فقد تأتي أفعلتُ أيضا يراد بها السلب والنفي، وذلك نحو أشكيتُ زيداً أي أزلتُ له ما يشكوه، وكذلك قولنا أعجمتُ الكتاب أي أزلتُ عنه استعجامه»[1]، بمعنى بيّنته وأوضحتُه.

أما المعجم بالمعنى الاصطلاحي العلمي فهو: «كتاب يضم بين دفتيه مفردات لغة ما ومعانيها واستعمالاتها في التراكيب المختلفة، وكيفية نطقها، وكتابتها، مع ترتيب هذه المفردات بصورة من صور الترتيب»[2]، بحسب طريقة كل مؤلف.[3]

وقد ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي إلى أنه لم يطلق اسم المعجم إلا في أواخر القرن الرابع الهجري، أما قبل ذلك فهو كتاب، وأوّل معجم بهذا الاسم معجم "مقاييس اللغة" لابن فارس.

---

[1] ابن جني: سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دط، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، دت، ج1، ص36.

[2] أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ط6، عالم الكتب، القاهرة، 1988، ص162.

[3] أحمد بن عبد الله الباتلي: المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص13.

أما تصنيف المعاجم فقد صنّفها المعجميون من حيث العموم والخصوص إلى صنفين هما: المعاجم العامة والمختصة، «تتناول المعاجم العامة ألفاظ اللغة العامة المشتركة، فلا يقتصر محتواها على علم بعينه، أو فن بذاته، فترتبها وفق ترتيب معين قد يكون هجائيا أو موضوعيا، وهو أكثر الصنفين عددا، وأوسعها انتشارا، وأشهرها ذكرا ومعرفة بين عامة الناس وخاصتهم»[1].

ويقابل المعاجم العامة في التصنيف المعاجم المختصة أو الخاصة، أو كما يسميها بعضهم معاجم الاصطلاحات، وهذا الصنف من المعاجم ليس بالقليل أو النادر في العربية، لكنه أقلّ شهرة فيها من معاجم اللغة العامة، فإن هذه قد اشتهرت وشاع ذكرها وذكر مؤلفيها لحاجة الناس إليها، وكثرة اعتمادهم عليها، وأما المعاجم المختصة فلم تكن في القديم معروفة ومشهورة إلا بين جمهور ضيّق هو جمهور العلماء المختصين في العلوم أو الفنون التي ألفت في مصطلحاتها؛ إذ «المعجم المختص يهتم بنوع خاص من اللغة؛ فهي معاجم تتناول المفردات الخاصة بمجال معين من مجالات المعرفة أو بعلم من العلوم، وتعالج شريحة بعينها من النشاط الفكري علميا كان أو فلسفيا أو غيرها»[2]

والمعجم العام يلتقي مع المعجم الخاص في عدة نقاط، كاهتمام المعاجم اللغوية العربية القديمة بالمصطلح، إذ كانت تورد بعض مصطلحات العلوم والفنون بين ألفاظ اللغة العامة، ولكن هذا لا يعني بالتأكيد أن الاتصال والاتفاق دائمان بينهما، فهناك فروق تظهر نتيجة السمات التي يتسم بها كل نوع منهما، ومن بين الفروق التي تمايز بين المعجمين ما يأتي:[3]

---

[1] محمد خميس القطيطي: أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، ط1، دار جرير، 2010، ص63.

[2] المرجع نفسه، ص 63،64.

[3] المرجع نفسه، ص 66–68.

1 **من ناحية الوضع:** المعاجم اللغوية في أغلبها من وضع اللغويين المعجميين، ولكن المعاجم المختصة يضعها العلماء المختصون بعلم أو فن معين، فهي لا تشتمل على ألفاظ اللغة العامة، بل على مصطلحات علمية أو فنية أو هما معا.

2 **النشأة:** نشأ المعجم اللغوي العام في صورته المكتملة في فترة مبكرة قبل المختص، حيث ظهر معجم "العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، في القرن الثاني الهجري، إذ الحاجة كانت أمس إلى جمع شتيت اللغة العربية، وتدوين رصيدها.

- **المؤثرات الأجنبية في مرحلة النشأة:** نشأت بعض المعاجم العلمية التي ألّفها العرب بتأثير من اليونانيين، بخلاف تأليفهم في مجال المعجم اللغوي العام الذي كان محض اكتشافهم وخالص تجربتهم، وليس في ذلك غرابة، فقد ارتبطت نشأة المعجم العام بتفسير النص القرآني وغريبه، فكان مبحثا عربيا صرفا، أمّا التأليف في المعجم المختص، فقد ارتبطت نشأته بظهور مبحث في الثقافة العربية منتمٍ إلى صنف من العلوم قد ظلّت حتى أواخر القرن الرابع الهجري على الأقل تسمى علوم المعجم.

3 **من ناحية الوصف:** يدخل اللفظ اللغوي العام في سياقات العلوم والسياقات العامة، وقد تؤدي أحيانا إلى معاني مختلفة، بينما يتم وصف المعجم المختص من زاوية موضوع محدد لمجال تخصص داخل حدود معرفية محددة، فالمصطلح يؤدي معناه ووظيفته في مجال هذا العلم ويرتبط بسياقه وحدوده.

4 تكون الوحدة العجمية عامة إذا كانت لفظا لغويا عاما منتميا إلى الكلام العام قابلا لاكتساب خصائص معنية، أما الوحدة المعجمية الخاصة فهي المصطلح، والمصطلح ـــ سواء أكان علميا أم فنيا ـــ ذو خصائص تميّزه عن اللفظ اللغوي العام، وتجعل العلاقات بينهما مختلفة.

5 **الاستقرار:** تعتبر نسبة استقرار المصطلحات العلمية والفنية وحياتها بين العلماء أقل، إذ سرعان ما تتغير دلالتها نتيجة التطور العلمي والتقني السريع، فتكتسب دلالات أخر أو تلبس دلالاتها لألفاظ أخر، لكن ألفاظ العامة المشتركة تتميز بنسب استقرار عالية جدا، حيث تبقى لفترات طويلة، خاصة إذا ارتبطت بالحياة الفكرية للأمة وبمعتقداتها وتشريعاتها، وفي الأمة العربية الإسلامية حفظ الإسلام بالقرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، والدراسات التي قامت حولهما ألفاظ اللغة العامة في التغيير، فظلّت مستقرة طوال الفترات السابقة.

6 -**الذيوع والاستعمال:** إن مدوّنة المعجم اللغوي العام تنتشر انتشارا كبيرا بين الناس بطبقاتهم المتنوعة، لحاجتهم إليه ولفهم اللغة التي يستعملونها بصورة مستمرة في دراستهم ومعاملاتهم وقراءاتهم وحياتهم اليومية، وذلك خلاف مدوّنة المعجم المختص التي تظل محصورة لدى طائفة من العلماء في مجال من مجالات الاختصاص وتكون محدودة الانتشار، واستعمال هذا المصطلح يتحكم فيه الاتفاق العمدي بين الخبراء، فلا يستعمل إلا في سياقاته المحددة له.

كما تنقسم المعاجم أيضا من حيث الهدف إلى نوعين هما:

1 **معجم الألفاظ:** يعالج اللفظة فيشرح مدلولها وجميع ما يتصل بها، ويتخذ لها منهجا خاصا في ترتيب الألفاظ، وهذا النوع من المعاجم يسمى معاجم الألفاظ، ومنها: معجم العين للخليل بن أحمد، والصحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور، وأساس البلاغة[1] الذي نحن بصدد دراسته.

[1] عبد القادر أبو شريفة، وآخرون: علم الدلالة والمعجم العربي، دط، دار الفكر، عمان، 1989، ص 115.

2 **معجم المعاني:** يجمع الألفاظ التي تدور حول معنى واحد أو موضوع واحد، ويسمى معجم المعاني أو معجم الموضوعات، ومنها كتاب فقه اللغة للثعالبي، والمخصص لابن سيده[1].

وقد كان مجال تنافس اللغويين واضحا بالنسبة للقسم الأول، حيث وجدت في داخله طرق متعددة بخلاف القسم الثاني، إذ لم يوجد فيه إلا طريقة واحدة، وما نظنّهم كانوا سيكتفون بهذه الطريقة الواحدة لو أمكن ــ عقلا ــ الاهتداء إلى طريقة أخرى.

وبالنسبة لمعاجم الألفاظ كان هناك عدة أشكال لترتيب الأحرف الهجائية، إذ مرّ المعجم العربي في خمس مراحل هي:[2]

1 **مرحلة الترتيب الصوتي ونظام التقليبات:** أوّل من ابتدع هذا النظام الخليل بن أحمد تقريبا في معجمه العين، وقد رتّب فيه الألفاظ حسب مخارج الحروف مع مراعاة أوائل الأصول، وقد اتبع هذا النظام كثيرون لعلّ أهمهم: الأزهري في معجمه "تهذيب اللغة"، والقالي في معجمه "البارع"، وابن سيده في معجمه "المحكم"، والزبيدي في معجمه "مختصر العين".

2 **مرحلة النظام الألفبائي الخاص:** ويمثل هذه المرحلة ثلاثة معاجم هي:

"جمهرة اللغة" لابن دريد الأزدي، و"مقاييس اللغة العربية" لابن فارس، و"المجمل" لابن فارس أيضا.

[1] عبد الفادر أبو شريفة وآخرون: علم الدلالة والمعجم العربي، ص115.

[2] ينظر: – أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص 178.

-عبد القادر أبو شريفة، وآخرون: علم الدلالة والمعجم العربي، ص118–125.

-حسين نصار: المعجم العربي (نشأته وتطوره)، ط4، دار مصر للطباعة، 1988، ج1، ص217–393.

ويلاحظ على هذه المعاجم الثلاثة، أنها لم تتبع نظام ترتيب الحروف حسب مخارجها، بل اتبعت نظاما جديدا هو ترتيب الكلمات على الألفباء، غير أنها لم تتخلص من التقاليب ومن الأبنية التي أشاعت الصعوبة في المعاجم السابقة.

3 مرحلة نظام القافية: أوّل من ابتدع هذا النظام الجوهري (ت 400 هـ) تقريبا في معجمه الصحاح، وهو يقوم على ترتيب المواد حسب النظام الألفبائي مع اعتبار أواخر الأصول.

ومن معاجم هذه المرحلة "لسان العرب" لابن منظور، و"القاموس المحيط"، و"تاج العروس"، و"العباب".

4 مرحلة الترتيب الألفبائي حسب أوائل الأصول: وهو يقوم على تنظيم مفردات المعجم وفق أوائل أصولها و حسب الترتيب الهجائي المعروف، ويقال أن الزمخشري_فيه اختلاف - هو مبتدع هذا النظام في معجمه أساس البلاغة،وقد اتبعت هذا المنهج جلّ المعاجم الحديثة مثل:"محيط المحيط"، و"المُنجد"، و"المعجم الوسيط".

5 مرحلة الترتيب النطقي (دون تجريد): ويقوم هذا النظام على ترتيب المفردات حسب نطقها لا حسب جذورها، ومن أشهر معاجم هذه المرحلة: "المرجع" لعبد الله العلايلي، و"الرائد" لجبران مسعود، و"المنجد الأبجدي" لفؤاد أفرام البستاني، و"لاروس" لخليل الجر.

ثانيا: الدراسات اللغوية قبل الزمخشري

الواقع أن البلاغة العربية قد مرت بتاريخ طويل من التطور حتى انتهت إلى ما انتهت إليه، وكانت مباحث علومها – علم المعاني، والبيان،والبديع– مختلطا بعضها ببعض منذ نشأة الكلام عنها في كتب السابقين الأوّلين من علماء العربية، وكانوا يطلقون عليها اسم "البيان".

وقد أخذت الملاحظات والبيانات تنشأ عند العرب منذ العصر الجاهلي، ثم مضت هذه الملاحظات تنمو بعد ظهور الإسلام لأسباب شتى، فكان طبيعيا لهذه الأسباب أن تكثر الملاحظات البيانية والنقدية، تلك التي نلتقي بها في تراجم بعض الشعراء الجاهلين والإسلاميين في كتاب مثل: كتاب الأغاني.

وإذا انتقلت إلى العصر العباسي، فإننا نجد بالإضافة إلى نمو الملاحظات وتسجيلها كما هو الحال في كتب الجاحظ وبخاصة كتاب "البيان والتبيين"، كذلك نلتقي كتاب "معاني القرآن" للفراء(ت 207 هـ)، والذي عنيّ فيه بالتأويل و تصوير خصائص بعض التراكيب، والإشارة إلى ما في آيات الذكر الحكيم من الصور البيانية.

ثم نلتقي بكتاب"مجاز القرآن" لأبي عبيدة معمر بن المثنى(ت 211 هـ)، الذي كان معاصرا للفرّاء وهذا الكتاب لا يبحث في مجاز القرآن من الجانب البلاغي، وإنما يبحث في تأويل بعض الآيات القرآنية وأبو عبيدة هذا هو أول من تكلم بلفظ "المجاز" كما ذكر ابن تيمية في كتابه "الإيمان"، ولكنّه لم يتكلم عن المجاز الذي هو قسيم الحقيقة، وإنما المجاز عنده يعني بيان المعنى، ومع هذا فقد وردت في كتابه إشارات إلى بعض الأساليب البيانية كالتشبيه، والاستعارة، والكناية، وبعض خصائص التعبير النحوية التي لها دلالات معنوية.

أما طائفة العلماء المعلمين الأخرى التي ظهرت في العصر العباسي فهي طائفة علماء الكلام وفي طليعتهم المعتزلة، وقد حفظ لنا كتاب البيان والتبيين للجاحظ قدرا كبيرا من ملاحظات المعتزلة المتصلة بالبلاغة العربية، وأوّل معتزلي خطا خطوة ملحوظة في هذا السبيل هو رئيس المعتزلة ببغداد بشر بن المعتمر(ت 210 هـ)، فعنه نقل الجاحظ صفحات نثر فيها بشر ملاحظات دقيقة في البلاغة، ولعلّ أكبر معتزلي جاء بعد بشر بن المعتمر وأَولى البلاغة العربية عناية فائقة هو أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت255 هـ)، فقد ألّف في البلاغة كتابه "البيان والتبيين"، في مجلدات ضخام جمع فيها

ما انتهى إليه عصره من ملاحظات بلاغية، ولاسيما ما يتصل بالتشبيهات والاستعارات والمجازات التي هي موضوع علم البيان، ويعتبر الجاحظ أول من فطن إلى تقسيم اللفظ إلى حقيقة ومجاز، ولا شك أنّ هذا ينفي ما زعمه ابن تيمية في كتابه "الإيمان" [1] من أن تقسيم اللفظ إلى حقيقة ومجاز حادث بعد القرن 3 هـ، وبهذا نقول أن الجاحظ قد ألمّ في كتبه بالأساليب البيانية من تشبيه واستعارة وكناية وحقيقة ومجاز، ولكنّه لم يوردها في تعريفات اصطلاحية، وإنما جاء تعريفه لها والدلالة عليها عن طريق الأمثلة والنماذج لا عن طريق القواعد البلاغية، ولهذا فهو يعدّ بحق مؤسس البلاغة العربية الأوّل، ومعبِّد الطريق أمام من أتى بعده من رجالها.

ثم جاء بعده متأثرا خطاه وإن لم يكن معتزليا مثله، ابن قتيبة الدينـــــــوري (ت276 هـ)، ففي كتابه "تأويل مشكل القرآن"؛ يتحدث أولا عن إعجاز القرآن كرد على الطاعنين في أسلوبه، جهلا منهم بأساليب البيان العربي، ثم ينتقل من ذلك إلى الحديث المبوَّب عن موضوعات علم البيان من حقيقة، ومجاز، وتشبيه، واستعارة، وكناية.

وبعد ابن قتيبة يأتي معاصره أبو العباس المبرّد(ت 285 هـ)، بكتابه "الكامل" الذي يجمع بين الشعر والنثر ويعدّ من كتب اللغة الممهدة للمعاجم، ومع أن الكامل في الأصل كتاب لغة، فإن المبرّد تعرض فيه عند شرح النصوص الأدبية لبعض موضوعات البيان مثل المجاز، والاستعارة، والكناية، والتشبيه، الذي توّسع في بحثه وقسّمه إلى أربعة أقسام: مفرد، ومصيب، ومقارب، وبعيد، وقد استوحى هذا التقسيم مما كتبه الجاحظ دون أن يضيف إليه جديدا من عنده.

وأول كتاب يلقانا من كتب علماء الكلام الذين اهتموا بالمباحث البلاغية من أجل تفسير الإعجاز البلاغي للقرآن هو كتاب"النكت في إعجاز القرآن" للرماني المعتزلـــــي (ت 386 هـ)، فقد تحدث فيه عن البلاغة وجعلها في عشرة أبواب يعنينا منها اثنان من

[1] ابن تيمية: الإيمان، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1392، ص 34.

أبواب علم البيان هما: التشبيه، والاستعارة، أما التشبيه؛ فقد قسّمه إلى حسي وعقلي، ثم فصّل القول في العقلي منه تفصيلا أفاد منه فيما بعد عبد القاهر في كتابه "أسرار البلاغة"، وكذلك توسع في الكلام عن الاستعارة مبينا قيمتها البيانية، وأنّها أبلغ في الدلالة على المعنى من الحقيقة، وكل ما قاله الرّماني عن الاستعارة وكان رصيدا جديدا انتفَع به أيضا فيما بعد عبد القاهر وغيره من البلاغيين إلى حدٍ كبير.

إذا تلك نبذة عن مسائل علم البيان التي وردت في كتب بعض المتكلمين ممن عنوا بدراسة بلاغة القرآن وأسرار إعجازه، بالإضافة إلى ذلك ظهرت في القرن الرابع الهجري دراسات نقدية على أسس بلاغية، تعرّض فيها أصحابها إلى مباحث من علم البيان، ومن هذه الدراسات كتاب "الموازنة" بين أبي تمام والبحتري للآمدي(ت 370 هــ)، إذ عقد الآمدي في كتابه هذا بابا ذكر فيه القبيح استعارات أبي تمام، بالإضافة إلى الباب الذي أفرده لِما وقع في شعر البحتري وأبي تمام من التشبيه والمفاضلة بينهما فيه ... وكذلك كتاب "الوساطة بين المتنبي وخصومه" للقاضي الجرجاني (ت 366 هــ)، ومع أن كتاب الوساطة كتاب نقد أكثر منه كتاب بلاغة، فإن الجرجاني قد عالج فيه الاستعارة بتوسع، مفرقا بينهما وبين التشبيه البليغ.

ثم نلتقي بعد ذلك بأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت 456 هــ) في كتابه "العمدة"، حيث عرض أبوابا فيها شيء من التفصيل لفنون علم البيان، من مجاز، واستعارة، وكناية، حقا إنّه جمع تحت كل باب من هذه الأبواب أقوال السابقين... وليس هذا المجهود بقليل، ولكن من الحق أيضا أنّ له إضافات في هذه الأبواب تدل على غزارة علمه، ودقة فهمه، وسلامة ذوقه الأدبي.

ومن كتب الدراسات النقدية التي قامت على أسس بلاغية، وإن كانت أكثر تخصصا من سابقتها كتاب الصناعتين –الكتابة والشعر– لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت 395 هــ)، حيث درس البلاغة دراسة دقيقة هي مزيج من علمه الخاص

بها وعلم من سبقوه إليها، إذ أنه لا يخفي تأثره بالجاحظ وإعجابه بكتابه مع الإكثار من الأمثلة والشواهد، فالمتصفح لكتاب الصناعتين يرى أن المؤلف قد ألّم فيه تقريبا بكل مباحث علوم البلاغة، حيث عالج فيه موضوعات علم البيان وهي التشبيه والاستعارة والكناية، حيث عرض للتشبيه بابا من فصلين، تحدث في أولهما عن حدّ التشبيه، ووجوه التشبيه المختلفة، وأدوات التشبيه، والطريقة المتّبعة في التشبيه، وغريب التشبيه وبديعه ومليحه، وشرف التشبيه وموقعه من البلاغة، وفي الفصل الثاني تحدّث عن قبح التشبيه وعيوبه، مثل: خطأ التشبيه، والتشبيه الكريه.. وغيره. أما الاستعارة فعقد لها فصلا تكلم فيه عن الاستعارة و المجاز، والغرض من الاستعارة، وفضل الاستعارة، والاستعارة المصيبة ووقعها، وفضل الاستعارة على الحقيقة، ولا بد لكل استعارة ومجاز من حقيقة، ولا بد من معنى مشترك بين المستعار والمستعار منه، والاستعارة أبلغ من الحقيقة، والاستعارة في كلام العرب والنبي والأعراب، والاستعارة في أشعار المتقدمين وكلام المتحدثين، أما الكناية فقد عدّها ضمن فنون البديع، وعقد لها فصلا عرّفها فيه، وذكر نماذج من الجيّد والمعيب منها مع أنّها من مباحث علم البيان، وليس المهِّم إلى أي علوم قد نسبها، وإنما المهِّم أنه أتى على ذكرها في كتابه.

وظلّت جهود الباحثين تتضافر تدريجيا للكشف على أصول علم البيان، حتى ظهر عبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس الهجري، فاقتطف ثمار هذه الجهود واتّخذ منها مادة استعان بها في وضع نظرية علم البيان، وقد اشتهر الجرجاني أكثر بكتابه "أسرار البلاغة" الذي وضع فيه نظرية علم البيان، وكتابه دلائل الإعجاز الذي وضع فيه نظرة "علم المعاني"، ولهذا فإنه يعدّ بحق واضع أسس البلاغة العربية والمشيّد لأركانها، والموضِّح لمشكلاتها.

وأسرار البلاغة باستثناء ما ورد فيه عن الجناس والسجع والاتفاق في الأخذ والسرقة عند الشعراء؛ هو بحث عميق في أصول البيان من حقيقة ومجاز، حدّ كل منهما،

المجاز العقلي واللغوي والفرق بينهما، معنى المجاز وحقيقته وكونه أعم من الاستعارة، ومكان الاستعارة منه، تقسيم المجاز إلى لغوي وعقلي، واللغوي إلى استعارة ومجاز مرسل، كون المجاز العقلي في الجمل لا المفردات، الحذف والزيادة وهل هما من المجاز أم لا؟ ثم التشبيه حدّه وأقسامه، ثم الفرق بينه وبين التشبيه... ثم الاستعارة [1]؛ حدها، أقسامها، الفرق بينها وبين التشبيه .. ثم الكناية، حيث تكلّم عبد القاهر في كتابه "دلائل الإعجاز" عن الجوانب التالية من الكناية [2]؛ الكناية والاستعارة، السبب في قبح الكناية، شعب الكناية وصورها ليس لها حد ولا غاية، في الكناية إثبات يصاحبه البرهان، ويعتبر عبد القاهر المجاز والاستعارة والتشبيه والكناية أنها عمد الإعجاز وأركانه، والأقطاب التي تدور البلاغة عليها.

ثم ظهر بعد عبد القاهر عالم آخر، كان له أثر كبير في ميدان البلاغة العربية ونهضتها، ذلك هو العالم المعتزلي جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هــ)، والذي ضرب بسهم وافر في علوم العربية والتفسير، وله فيها المؤلفات القيِّمة التي تشهد بفطنته وسعة علمه منها "أساس البلاغة؛ الذي هو معجم لغوي يورد فيه المعاني اللغوية للكلمة، موضِّحا إيّاها في عبارات، ومردفا ذلك بمعانيها المجازية، ولكنّ أهم كتاب اشتهر به منذ عصره هو "الكشاف" الذي قدّم فيه صورة رائعة لتفسير القرآن، وأشاد به حتى أهل السنة على الرغم من اعتزال مؤلفه.

لقد أقبل الزمخشري بشغف كبير على الدراسات البلاغية ولاسيما كتابات عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، أجل لقد تتلمذ على عبد القاهر في هذين الكتابين وعمَّق في فهمهما واستيعابهما إلى الحدِّ الذي جعله يؤمن بأن المعرفة

---

[1] ينظر: عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح، محمود محمد شاكر، ط5، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2004، ص 66−70.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص ص 70، 262، 287، 306، 393، 430.

بالبلاغة وأساليبها لا تكشف فقط عن وجوه الإعجاز البلاغي في القرآن، بل تكشف أيضا عن خفايا معانيه وأسرارها.

وفي مقدمة "الكشاف" يقرر: «أنّ تفسير القرآن لا يكفي فيه أن يكون المفسِّر من أئمة الفقه، أو النحو، أو اللغة، أو علم الكلام، أو القصص والأخبار، وإنما ينبغي فيمن يتصدى له أن يكون بارعا في علمين مختصّين بالقرآن هما: علم المعاني، وعلم البيان»[1]

والذي يدرس بإمعان تفسير الكشاف يخرج منه بحقيقتين: إحداهما؛ أنه استوعب كل ما كتبه عبد القاهر الجرجاني في كتابيه قبل أن يشرع في تفسيره، والحقيقة الثانية؛ أنّ الكشاف هو في الواقع خير تطبيق على كل ما اهتدى إليه عبد القاهر من قواعد علم المعاني والبيان، فقد اتّخذ الزمخشري من آيات الذكر الحكيم أمثلة وشواهد يوضّح فيها قواعد عبد القاهر البلاغية، سواء ما اتصل منها بعلم المعاني أو علم البيان.

ولم تقف جهود الزمخشري في البلاغة عند حد تطبيق آراء عبد القاهر، ولكنّه وصل هذا التطبيق بكثير من آرائه التي تدل على تعقمه، وفطنته في تصوير الدلالة البلاغية وإحاطته بخواص العبارات والأساليب، ولو أنّه اكتفى بذلك لكان حسبه مساهمة في تطوير علمي المعاني والبيان، ولكنّا نراه يضيف إلى مباحث هذين العلمين ما عنَّ له من آراء، ويستكمل كثيرا من شعبها ودقائقها ومقاييسها.

ولما كان موضوعنا متعلقا بعلم البيان، فإن الجديد الذي أضافه الزمخشري في مباحثه كثير، وتتمثل إضافاته إليه في استكمال صور الكناية والاستعارة والمجاز المرسل والمجاز العقلي، وإحكام وضع قواعدها إحكاما دقيقا، وإذا كان عبد القاهر هو مؤسس علم المعاني وعلم البيان، وهو من استنبط من جزيئات كلا العلمين أكثر قواعده، فإن الزمخشري هو الذي أكمل قواعدهما.

---

[1] الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: أحمد عبد الموجود وآخرون، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998، ج1، ص 39.

وهكذا بمنهاج عبد القاهر الجرجاني، وبطريقته التعليمية الواضحة، وبتطبيق الزمخشري لآراء عبد القاهر في تفسيره "الكشاف"، وبالإضافات الجديدة التي استكمل بها قواعده، نقول بكل ذلك استطاع الرجلان أن يضعا ويكملا قواعد علم المعاني وعلم البيان.

الفصل الأول

ظواهر دلالية وبلاغية

- المبحث الأول: الحقيقة والمجاز
- المبحث الثاني: الصور البيانية (صور المجاز)
- المبحث الثالث: التطور الدلالي
  - القيمة الفنية للمجاز

المبحث الأول
الحقيقة والمجاز

- أولا: تعريف الحقيقة والمجاز
  1 -لغة
  2 -اصطلاحا
- ثانيا: شروط الانتقال من الحقيقة إلى المجاز
- ثالثا: أقسام الحقيقة والمجاز
  1 -أقسام الحقيقة
  2 -أقسام المجاز

المبحث الأول: الحقيقة والمجاز

أولا: تعريف الحقيقة والمجاز

المجاز مهمة كبيرة من مهمات علم البيان، لا بل ه و علم البيان بأجمعه، لأنّ في تصريف العبارات على الأسلوب المجازي فوائد كثيرة، ومما هو بديهي أن لكل مجاز حقيقة، لأنه لا يصحّ أن يُطلق على اللفظ اسم مجاز ، إلا لنقله عن حقيقة موضوعة له والعكس ليس صحيح إذ ليس بالضرورة أن يكون لكل حقيقة مجاز، وقد شغل هذا الموضوع –الحقيقة والمجاز– حيزا كبيرا في معظم الكتب ، فإذا نظرنا إلى المعاجم اللغوية فإننا نجد تعريفات كثيرة لهما نورد بعضها منها:

❖ **الحقيقة:**

أورد ابن فارس (ت 396 هــ) تعريفا لها فقال: «الحاءُ والقافُ واحد، وهو يدلُّ على إِحكامِ الشيءِ وصحتِه، فالحقُ نقيضُ الباطل، ثم يرجِع كل فرعٍ فيه إليه بجودةِ الاستخراجِ وحُسن التلفيق، ويُقال حقَّ الشيءُ: وَجَبَ»[1].

ولم يبتعد هذا المعنى عن المعنى الذي جاء به الزمخشري، إذ يقول: «قال أبو زيد: حقَّ الله الأمرَ حقاً : أثبتَه وأَوجبَه، وحقَّ الأمرُ بنفسه حقاً وحُقُوقاً ... وحقَّقتُ الأمر وأحققتُه: كنتُ على يقينٍ منه، وحقَّقْتُ الخبر: وقفتُ على حقيقتِه. **ومن المجاز** : ثوب مُحَقَّقُ النسج: مُحْكَمُه، وكلام مُحقَّقٌ: مُحْكَمُ النَّظْم»[2]

إذا من خلال هذين التعريفين وغيرهما من التعاريف الكثيرة، يتضح لنا أنّ لفظة الحقيقة تطلق ويُراد بها أحد المعاني الآتية:

---

[1] ابن فارس: مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، د ط، دار الفكر للطباعة والنشر، 1979 م، مادة (ح ق ق) ج2، ص15– 19.

[2] الزمخشري: أساس البلاغة، تح: إبراهيم قلاتي، د ط، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دت، مادة (ح ق ق)، ص 136،137.

«الوجوب، والثبوت، واللُّزوم، والوقوع- الإحكام، والصِّحة، والإتقان، والجودة، والحُسن- غاية الشيء، ومنتهاه وأصله، وماهيته، والجزم، والقطع .»[1] وهي ضدُ المجاز.

❖ **المجاز:** لقد نال مفهوم المجاز حظه في المعاجم اللغوية كما ناله مفهوم الحقيقة إذ عرّفه الزمخشري بقوله: «... جُزتُ المكان وأجزتُه، وجاوزتُه وتجاوزتُه .. وأعانكَ الله على إجازةِ الصِّراط وهو مجازُ القومِ ومجازتُهم، وعبَرنا مجازةَ النهر وهي الجسرُ، وجازَ البيعُ والنكاحُ وأجازَه القاضي، وهذا ممَّا لا يجوِّزه العقل..»[2] والمجازُ مصدر جُزتُ مجازًا، ومعنى المجاز طريق القولِ ومأخذهُ، وجُزتُ تعديت.

وعرفه ابن منظور أيضا بقوله:«المجازُ والمجَازةُ: الموضعُ، قال الأصمعي: جُزتُ الموضعَ سرتُ فيه، وأجزتُه خلفتهُوقطعتُه، وأجزتُه أنفذتُه، ثم قال: وتجوَّزَ في كلامِه أي تكلمَ بالمجاز، والمجازُ قولهم: جعلَ فلانٌ ذلك الأمرَ مجازًا إلى حاجتِه أي طريقًا ومسلكاً»[3] فالمجاز إذا –مما سبق- اسمٌ للمكان الذي يُجازُ فيه، وحقيقته هي الانتقال من مكان إلى مكان، فجعل ذلك لنقل الألفاظ من محل إلى محل، كقولنا: زيد أسد، إذ جزنا في هذا التعبير الإنسانية إلى الأسدية، ويمكن إجمال معاني "المجاز" فيما يلي: التجاوز والتعدي، والنفوذ، والقطع.. وغيرها.

2 -تعريف الحقيقة والمجاز اصطلاحا:

بما أنّ موضوع الحقيقة والمجاز قد نال عناية الفلاسفة والعلماء، اللغويين والنحاة من أمثال: سيبويه، والفرّاء، والمبرّد، وأبي عبيدة، وابن جني، والجاحظ، والرُّماني

---

[1] ينظر:

- الفيروز آبادي: القاموس المحيط، تح: نعيم العرقسوسي، دط، مؤسسة الرسالة، 2005، مادة (ح ق ق)، ص 874، 875.
- ابن منظور: لسان العرب: تح: خالد رشيد القاضي، د ط، دار إديسوفت، د ت، مادة (ح ق ق)، ج 2، ص 387-389.

[2] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ج و ز)، ص104.

[3] ابن منظور: لسان العرب، مادة (ج و ز)، ج2، ص389-391.

والأدباء والنّقاد من ماثلة: علي بن عبد العزيز الجرجاني، وكذلك البلاغيين أمثال: عبد القاهر الجرجاني والسّكاكي، والقزويني، بالإضافة إلى المفسرين كابن جرير الطبري والزمخشري والأصوليين والفقهاء مثل: ابن جزم الظاهري، والغزالي، والمحدثين كالشريف الرضي، والسيوطي.. فإننا لا محالة سنجد تعريفات اصطلاحية عديدة حتى وإن اختلفت لفظا فهي لا تختلف معنى إلا القليل، وفي مقابل هذا نجد منهم من تناول هذا الموضوع، من دون أنْ يورد له تعريفا واضحا ومحددا، الفلاسفة مثل: أرسطو ، وابن رشد، وابن سينا، ومن اللغويين: الجاحظ، وابن قتيبة الدينوري والرُّماني وغيرهم.

أما الذين تناولوه تعريفا من النّحاة وعلماء اللغة ؛ نجد ابن جني (ت 392 هــ) يقول: «الحقيقة ما أُقِرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، أما المجاز فهو ما كان بضد ذلك»[1]

كما يرى ابن جني أن المجاز إذا كَثُرَ لحق بالحقيقة، بل إنهّ يؤكد أن أكثر اللغة في الأصل مجازات كثرت وشاعت حتى نُسيَ أصلها، "وهو نفس ما يقوله الزمخشري ، الذي يرى أن المجاز إذا غلب في الاستعمال لحق بالحقائق".[2]

أما عند البلاغيين فيعدُّ الجرجاني أول من تكلم عن المجاز بمنهجية، إذ عرّفه وذكر أقسامه حيث يقول: «الحقيقة كل كلمة أُريد بها غير ما وقعت له في وضع واضع .... وقوعا لا يستندُ فيه إلى غيره، فهي حقيقة... أمَّا المجاز فكل كلمة أُريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول، وإن شئت قلت: كلُّ كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له، من غير أنْ تستأنف فيها وضعًا لملاحظةٍ بين ما تجوَّز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي

[1] ابن جني" الخصائص، تح: محمد علي النجار، د ط، دار الكتب المصرية، 1955، ج2، ص442.

[2] ينظر: محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة 1994، ص 69.

مجاز»[1]، إذا فالحقيقة هي ما تواضع عليه الناس، أمّا المجاز فهو خروج وتجاوز لذلك الوضع المتعارف عليه، بشرط وجود قرينة وعلاقة تربط بين المعنى الحقيقي والمجازي إذ هذا ما قصده بكلمة الملاحظة، فالنقل عنده لا يكون هكذا اعتباطا.

كما أورد السكاكي (ت 626 هـ) أيضا تعريفات عديدة للحقيقة والمجاز نُورد منها قوله: «المجاز هو الكلمة المستعملة في معنى معناها»[2]، فالذي قصده بالمعنى هو الدلالة الحقيقة، ومعنى المعنى هو الدلالة الثانية المجارية.

وممن توسّع في هذا الموضوع أيضا ضياء الدين بن الأثير (ت 637 هـ)، الذي لم يبتعد في تعريفه عن سابقيه ممن ذكرنا إذ يقول: «الحقيقة اللغوية: هي حقيقة الألفاظ في دلالتها على المعاني، وليست بالحقيقة التي هي ذات الشيء، أي نفسه وعينه، فالحقيقة اللفظية إذن هي دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له في أصل اللغة، والمجاز هو نقل المعنى عن اللفظ الموضوع له إلى لفظ آخر غيره .. إذاً فالاسم الموضوع بإزاء المسَّمى هو حقيقة له، فإذا نُقل إلى غيره صار مجازا»[3] ثم واصل كلامه في هذا موضِّحا إيَّاه بأمثلة فيقول: «... ومثال ذلك أنَّا إذا قلنا "شمس" أردنا به هذا الكوكب العظيم الكثير الضوء، وهذا الاسم له حقيقة لأنه وضع بإزائه، وكذلك إذا قلنا "بحر" أردنا به هذا الماء العظيم المجتمع الذي طعمه ملح، وهذا الاسم له حقيقة لأنه وضع بإزائه، فإذا نقلنا الشمس إلى الوجه المليح استعارة كان ذلك له مجازا لا حقيقة، وكذلك إذا نقلنا البحر إلى الرجل الجواد استعارة، كان ذلك له مجازا لا حقيقة»[4]

---

[1] عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، تح: محمود محمد شاكر، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 1991، ص 350، 351.

[2] السكاكي: مفتاح العلوم، دط، المطبعة اليمنية، مصطفى البابي الحلبي وأخويه، مصر، 1318، ص152.

[3] ضياء الدين بن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، ط 2، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، د ت، ج1، ص85.

[4] المرجع نفسه، ج1، ص85،86.

إذا نستنتج مما سبق أن الحقيقة هي اللفظ المفرد الدال على معناه الذي وُضع له في الأصل، وهو المعنى المعجمي الذي يصطلح عليه الناس في لغتهم، ويتبادر إلى أذهانهم حين سماعهم له، أما المجاز فهو الانتقال من هذا المعنى الحقيقي الذي تثبته القواميس إلى معنى آخر له به اتصال.

ثانيا: شروط الانتقال من الحقيقة إلى المجاز

إن الملاحظ في تلك التعريفات السابقة ، أن أصحابها قد اشترطوا أن يكون استعمال الكلمة في غير ما وضعت له بوجود قرينة، إذا فهذا الخروج من دلالة أولى إلى دلالة ثانية ليس مطلقًا بلا قيد، مباحًا بلا شروط، بل إن الخروج على النمط التقليدي المتواضع عليه له مسالك لا بد أن يلتزم بها حتى يتمكن الملتقي في النهاية من الإمساك بالفكرة المتمثلة في نظم الكلام، وهذه الضوابط والشروط هي:

1 **القرينة:** ويمكن تعريفها بأنها: دليل مساعد من جهة اللغة أو العقل أو الحال تكون وظيفته تحديد المراد وإزالة الالتباس، وتنقسم القرينة إلى نوعين أساسيين هما: قرينة مقالية، وقرينة حالية، قال العلوي (ت 749 هـ): «المجازات لا تنفَّك عن القرائن الحالية والمقالية»[1].

أ - **القرينة المقالية:** وتنقسم إلى: لفظية، كقولنا: رأيتُ أسدا يخطب على المنبر، ومعنوية؛ كقولنا: محبتك جاءت بي إليك.

ب _**القرينة الحالية:** وقد سمّاها عبد القاهر "دليل الحال"[2]، وهي التي تُعرف من خلال العادة وأحوال الناس في حياتهم، كقولنا: بنى الأمير قصرا، ومعروف بالعادة أنَّ الأمير لا يقوم بعملية البناء وإنما يقوم به البناءون فدلَّ ذلك على المجاز.

---

[1] العلوي: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دط، دار الكتب الخديوية، مكتبة المقتطف، مصر، 1914، ج1، ص236.

[2] عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ص320.

2 **وجود علاقة بين المعنى الأول والثاني:** ويرتكز هذا الضابط بشكل جوهري على اشتراك ما في المعنى بين الدلالة الأولى والدلالة الثانية، لأنه لا يمكن أن يتم الانتقال من دلالة إلى أخرى، إلاَّ بوجود علاقة رابطة بينهما والتي أطلق عليها عبد القاهر اسم "الملاحظة"[1] وجعلها شرطا لعملية المجاز.

3 **نوعية العلاقة بين المعنى الأول والثاني:** تتم عملية الانتقال الدلالي في المجاز من خلال محورين دلاليين مختلفين هما: المشابهة ؛ وتظهر في الاستعارة، والمجاورة ؛ وتظهر في المجاز المرسل، والعقلي، والكناية.

ثالثا: أقسام الحقيقة والمجاز

1 **أقسام الحقيقة:** تتنوّع الحقيقة بين اللغويين وأصحاب الشرع، وما تعارف عليه الناس، حيث قال السكاكي: «والحقيقة تنقسم عند العلماء إلى لغوية وشرعية وعرفية»[2]، إذا الحقيقة ثلاثة أنواع هي:[3]

أ **الحقيقة اللغوية:** وهي الألفاظ اللغوية المستعملة فيما وضعت له في أصل اللغة، وتشمل جميع مفردات اللغة التي لم يؤثر فيها عرف طارئ، ولا وضع جديد، كاستعمال لفظ الفرس للحيوان المعروف، وغيرها ممَّا يحدِّده الوضع اللغوي.

ب **-الحقيقة الشرعية:** وهي الألفاظ التي نُقلت من معناها اللغوي إلى معانٍ أخرى جديدة شرعية، فصارت دلالة هذه الألفاظ على معانيها الجديدة حقيقة شرعية، ومن أمثلتها لفظة "الصلاة"، فمعناها اللغوي هو الدعاء، وقد وردت في القرآن الكريم بهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ

---

[1] عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ص395.

[2] السكاكي: مفتاح العلوم، ص153.

[3] ينظر:

ــ المرجع نفسه، ص154–157.

ــ العلوي: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج1، ص51ــ61.

ــ القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دت، ص274،275.

وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴿٥٦﴾ ﴾ الأحزاب: ٥٦ ، لكن الصلاة اكتسبت وضعا جديدا من جهة الشرع، فصارت تدل على تلك العبادة التي لها أفعال مخصوصة تؤدي في أوقات مخصوصة، على صفة مخصوصة.

ج- **الحقيقة العرفية:** وهي الألفاظ التي نُقلت من معانيها الموضوعة لها في أصل اللغة، إلى معان جديدة بعُرف الاستعمال، وذلك أنَّ الاستعمال قد يكون عاما كما قد يكون خاصا، ومن أمثلة الحقيقة العُرفية العامة، استعمال لفظة الدابة للدلالة على ذوات الأربع من الخيل والبغال والحمير، وهذه اللفظة تستخدم في اللغة للدلالة على كل ما يدّب على الأرض، وقد وردت بهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍۖ فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖۚ يَخۡلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿٤٥﴾ ﴾ النور: ٤٥ وهكذا تكون كلمة الدابة قد تحولت إلى حقيقة عُرفية عامة، حيث صار مرجع الدلالة فيها إلى عُرفٍ عام لم يتعيَّن صاحبه، أما الخاصة، فهي ألفاظ أُستعملت في معنى جديد عند طبقة معينة من الناس مثل: أهل علم من العلوم أو حرفة من الحرف، ومن أبرز أمثلتها التي تخُصُّ مصطلحات علم من العلوم: الاستعارة والكناية عند البلاغيين، والبحر والسبب والوتد عن العروضيين وغيرها كثير، فإذا قال العروضي مثلا كلمة "بحر" فَهِم من يشترك معه في هذا العلم معنًى يختلف بالتأكيد عن فهم غيره ممن لا يعرف هذا العلم، وإذا أمعنا النَّظر في أقسام الحقيقة، نستنتج أنَّ النقل في الحقائق الشرعية والعُرفية، لا بد أنْ يكون مسبوقا بالوضع اللغوي، وهو خلاف الأصل لا محالة، لأنه متوقف على سَبَقِ الوضع في اللغة، أما الوضع اللغوي، فلا يكون مسبوقا بغيره لأنّه هو الأصل.

2- **أقسام المجاز:** يقسِّم علماء البلاغة المجاز إلى قسمين، معتمدين في ذلك على تقسيم الجرجاني، وهما:[1]

[1] ينظر: عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ص408.

أ - **المجاز اللغوي:** وهو نقل الألفاظ من حقائقها اللغوية إلى معان أخرى بينهما صلة ومناسبة، وهذا المجاز يكون في المفرد، كما يكون في التركيب المستعمل في غير ما وضع له، فالمجاز اللغوي مجاز من طريق اللغة، فمثلا كلمة "اليد" في معناها اللغوي الحقيقي تعني ذلك العضو المعروف، ولكنها بواسطة المجاز يمكن نقلها إلى معانٍ أخرى مثل: النعمة، والكرم، والقدرة، وغير ذلك من المعاني، والمجاز اللغوي نوعان هما:[1]

- **الاستعارة:** وتكون العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي هي المشابهة.
- **المجاز المرسل:** وهو مجاز تكون العلاقة فيه غير المشابهة، وسمِّي مرسلا لأنه لم يقيَّد بعلاقة المشابهة، أو لأن له علاقات شتى، ويسمى كذلك "المجاز الإفرادي"، وقد عرَّفه القزويني (ت 739 هــ) بقوله: «هو ما كانت العلاقة بين ما استُعمل فيه، وما وضع له ملابسة غير التشبيه، كاليد إذا استعملت في معنى النعمة، لأن من شأنها أنْ تصدر عن الجارحة ومنها تصل إلى المقصود بها»[2]، ويُعتبر السكاكي أول من أطلق على هذا النوع اسم المجاز المرسل.

❖ **علاقات المجاز المرسل:**[3]

علاقات المجاز المرسل غير محددة ولا مقيّدة بعدد معين من الملابسات، وإنما تتسع وتتلوَّن حتى أوصلها بعضهم إلى "تسعة عشر علاقة"[4]، لذلك فقد اختلف علماء البيان

---

[1] ينظر: - الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، ج2، ص11.
- عبد العزيز عتيق: علم البيان، دط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دت، ص143.

[2] القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص277.

[3] ينظر: - المرجع نفسه، ص279،283.
- الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، ج2، ص11،12.

[4] ينظر: أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة، تح: يوسف الصرهيلي، ط1، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دت، ص 252-255.

في عدد علاقاته لذلك سنكتفي بإيراد أشهرها وأكثرها شيوعا وانتشارا، والتي يمكن رد العلاقات الأخرى إلى واحدة من العلاقات الآتية:

- **العلاقة السببية:** أي إطلاق السبب ويراد به المسبِّب، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴿٣٤﴾﴾ مريم: ٣٤، فالقول سبب في إيجاد عيسى عليه السلام وتقديره "كن من غير أب" فكان.
- **العلاقة المسببية:** وهي أن يُذكر المسبب ويراد به السبب، وهي عكس السببية، كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا ﴿١٣﴾﴾ غافر: ١٣، فكلمة "الرزق" مجاز مرسل بقرينة "ينزل لكم من السماء" وأنت تعلم بأن الله يكرم عباده بإنزال الماء من السماء، وهذا ما يكون سببا في الرزق، فيكون الرزق مسببا عنه.
- **العلاقة الجزئية:** وهي أنْ يُذكر الجزء ويُراد به الكل، وذلك كقول النبي عليه السلام: «من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه »، أي من صلى، ولمَّا كان القيام جزءا من الصلاة حسُن أن يُستعمل ويَدلَّ عليها.
- **العلاقة الكلية:** وهي عكس الأولى، أي نطلق الكل ونريد به الجزء، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَـٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ البقرة: ١٩، فالمجاز المرسل في قوله "أصابعهم"، إذ عبَّر بالأصابع وأراد الأنامل، وذلك لأنه تمثيل لحال المنافقين بحال ذوي العيب الذين تزعجهم أصوات الرعد، فلو استطاعوا أن يجعلوا أصابعهم كلّها في آذانهم لفعلوا ذلك، فالأنامل جزء من الأصابع.
- **علاقة اعتبار ما كان:** وهي تسمية الشيء باسم ما كان عليه في طورٍ سابق لا بما هو عليه في طوره الحالي، كقوله عز وجل: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ

لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴿٧٤﴾ ﴾ طه: ٧٤، إذ لا يكون في الآخرة، فسمَّاه مجرما باعتبار ما كان عليه في الدنيا من الإجرام.

- **علاقة ما سيكون:** ومنها تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه في المستقبل، كقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ ﴿٣٦﴾ ﴾ يوسف: ٣٦، والمراد عنبا، ولكنه سيؤول إلى الخمر فسمِّيت العلاقة ما سيكون.

- **العلاقة الآلية:** أي تسمية الشيء باسم آلته التي بها يكون كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ ﴿٤﴾ ﴾ إبراهيم: ٤، فالمجاز المرسل في قوله "بلسان"، والمراد بلغتهم، واللسان آلة اللغة.

- **علاقة المجاورة:** وهي أنْ يسمى الشيء المستعمل باسم ما يجاوره، كإطلاق اسم "لراوية" على المزادة، والراوية في اللغة هي الدابة التي تحمل المزادة، والمزادة هي القربة التي يوضع فيها الماء، وهي مجاورة للدابة.

- **العلاقة المحلية:** وهي تسمية الشيء باسم محلِّه، أي أنْ يذكر المكان والمقصود ما كان موجودا بهذا المكان، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ يوسف: ٨٢، فالمجاز المرسل في قوله "القرية"، لأن القرية لا تُسأل، فكان المراد أهلها، فالقرية هي المحلّ الذي يكون فيه الناس، فعبر بالمحلِّ والمقصود الحالّ به. فسمِّيت العلاقة محلية.

- **العلاقة الحالية:** وهي عكس ما تقدَّم، وهو تسمية المحل باسم الحالِّ فيه، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿٢٢﴾ ﴾ المطففين: ٢٢ ، أي في الجنة. فسمِّيت باسم ما فيها وهو النعيم.

إذا هذه أشهر العلاقات التي ذكرها البلاغيون في كتبهم، بالإضافة إلى علاقات أخرى يمكن إدراجها في هذه العلاقات السابقة منها: علاقة العموم والخصوص التي سنأتي إلى ذكرها فيما بعد، الملزومية، واللازمية، والمبدلية، وغيرها كثير.

ب -**المجاز العقلي:** ويسمى كذلك المجاز الإسنادي[1]، والمجاز المركّب، وهو مجاز يكون عن طريق اللغة، وقد اختلف في شأنه البلاغيون، فقد اثبت الجرجاني انه نوع خاص من المجاز وسماه المجاز الحكمي، ويُعتبر الجرجاني أوّل من تناول هذا المصطلح بالتعريف، إذ عرّفه بأنه: «كل كلمة أخرجتَ الحكم المفاد بها عن موضوعه في الفعل لضرب من التأويل»[2]، ويواصل كلامه في هذا حيث يقول رحمه الله: «اعلم أن طريق المجاز والاتساع في الذي ذكرناه من قبل، أنك ذكرتَ الكلمة وأنت لا تريد معناها ولكن تريد معنى ما هو ردِفٌ له أو شبيه، فتجوَّزت بذلك في ذات الكلمة متروكة على ظاهرها، ويكون معناها مقصودا في نفسه ومرادا من غير تورية ولا تعريض»[3]، والمثال في ذلك قولهم: "نهارك صائم وليلك قائم"، وقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ ﴿١٦﴾﴾ البقرة: ١٦، أنت ترى مجازا في هذا كلِّه، ولكن لا في ذوات الكلم وأنفس الألفاظ، ولكن في أحكام أُجريت عليها، أفلا ترى أنك لم تتجوز في قولك: "نهارك صائم وليلك قائم" في نفس صائم وقائم ولكن في أن أجريتهما خبرين على النهار والليل، وكذلك ليس المجاز في الآية في لفظة "ربحت"، ولكن في إسنادها إلى التجارة.

أما السكاكي فقد عدَّه -المجاز العقلي- من باب المجاز المرسل حينا، ومن باب الاستعارة بالكناية حينا آخر، إذ يمكن أن نقول في "فاض الكأس" هو مجاز مرسل علاقته المحلية، فالكأس هو محل الماء، وفي "ليله قائم" أنه استعارة مكنية، فقد شبه الليل - للمبالغة والتوسع في الكلام - بالكائن الحي الذي يقوم، وقد عرَّفه بأنه: «الكلام المُفاد به

[1] القزويني: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب ، القاهرة، 1999،ج1، ص42.
[2] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص293.
[3] المرجع نفسه، ص 293،294.

ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل إفادة للخلاف لا بواسطة وضع، كقولك: أنبتَ الربيعُ البقلَ، وشفى الطبيبُ المريضَ، وهزمَ الأمير الجُندَ ..»[1]

أما القزويني فقد صنَّف المجاز العقلي في علم المعاني، لأن له علاقة بالإسناد، وعدَّه من الإسناد المجازي الذي يقابل الإسناد الحقيقي، وعرَّفه بقوله: «هو إسناد الفعل أو معناه أو معناه إلى ملابسٍ له غير ما هو تأويل، وللفعل ملابسات شتى، فهو يُلابس الفاعل، والمفعول به، والمصدر، والزمان، والمكان، والسبب، فإسناد الفعل إلى الفاعل إذا كان مبنيا له حقيقة، وكذا إسناده إلى المفعول إذا كان مبنيا له، أما إسناد الفعل إلى غيرهما لمشابهته لما هو له في ملابسة الفعل فمجاز، كقولهم في المفعول به: عيشةٍ راضيةٍ، وكقولهم في عكسه: سيلٌ مفعمٌ، وفي المصدر: شعرُ شاعرٍ، وفي الزمان: نهارُه صائمٌ وليلُه قائمٌ، وفي المكان: طريقٌ سائرٌ، وفي السبب: بني الأميرُ المدنية»[2].

❖ **أقسام المجاز العقلي:**

قسَّم البلاغيون المجاز العقلي بالنظر إلى طرفيه، المسند، والمسند إليه إلى:[3]

- **القسم الأول:** أن يكون الطرفان حقيقيين، كما في قولنا: "سال الوادي"، فالمسند هو الفعل "سال"، حقيقة مستعملة فيما وضعت له، والمسند إليه أيضا حقيقة متواضع عليها، ولا مجاز فيهما.
- **القسم الثاني:** أن يكون الطرفان مجازيين، كقولنا: "أحياني اكتحالي بطلعتك"، فالمسند "أحياني" مجاز، والمسند إليه "اكتحالي" مجاز، وحصل المجاز العقلي من خلال إسناد الحياة إلى الاكتحال.

1 السكاكي: مفتاح العلوم، ص166.

2 القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص28.

3 ينظر: – المرجع نفسه، ص32،33.

ـــ بن عيسى باطاهر: البلاغة العربية، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2008، ص247.

- **القسم الثالث:** أن يكون المسند حقيقة، والمسند إليه مجازا، مثل: "أنبت البقل شباب الزمان"، فالمسند "أنبت" حقيقة، والمسند إليه "شباب الزمان" مجاز، والمقصود فصل الربيع، والمجاز العقلي هنا هو إسناد "الإنبات" إلى شباب الزمان.
- **القسم الرابع:** أن يكون المسند مجازا، والمسند إليه حقيقة، كما في قولنا: "أحيا الأرض الربيع" فالمسند "أحيا" مجاز، والمسند إليه "الربيع" حقيقة، وإسناد "الإحياء" إلى "الربيع" مجاز عقلي.

❖ علاقات المجاز العقلي:

عُنيّ البلاغيون بعلاقات المجاز العقلي – كما سبق وأن رأينا في تعريفات كل من السكاكي والقزويني والجرجاني له – إذ لولا تلك العلاقات لعُدَّ الكلام لغوا أو هذرا، كما أنهم أشاروا إلى أهمية القرينة التي تدلُّ على المجاز، وتمنع إرادة الإسناد الحقيقي ومن أشهر علاقات المجاز العقلي ما يلي:[1]

- **العلاقة السببية:** وفيما يستند الفعل –أو ما في معناه– إلى ما كان سببا فيه وليس إلى فاعله الحقيقي، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ﴿٣٦﴾ ﴾ غافر: ٣٦، فإسناد البناء إلى هامان إسناد مجازي لأن هامان لم يقم بعملية البناء، بل قام به البناءون، وهو سبب البناء، فكانت العلاقة هي السببية.
- **العلاقة الزمانية:** وفيها يستند الفعل – أو ما في معناه– إلى الزمان الذي وقع فيه، وليس إلى الفاعل الحقيقي، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ﴿٣٣﴾ ﴾ سبأ: ٣٣، فإسناد المكر إلى الليل والنهار مجاز عقلي علاقته الزمانية، لأنهما الزمان الذي وقع فيه المكر.

---

[1] ينظر: – السكاكي: مفتاح العلوم، ص 155– 157.
ــ القزويني: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ج1، ص41–43.

- **العلاقة المكانية:** وفيها يستند الفعل – أو ما في معناه– إلى المكان الذي وقع فيه، وليس إلى الفاعل الحقيقي، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلْأَنْهَٰرَ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمْ ۝٦﴾ الأنعام: ٦، فإسناد الجري إلى الأنهار إسناد مجازي، لأنّ الأنهار لا تجري، وإنّما يجري الماء الذي في الأنهار، فهذا مجاز عقلي علاقته المكانية.
- **علاقة المفعولية:** وفيها يستعمل الفاعل بمعنى اسم المفعول، ومثاله قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٢١﴾ الحاقة: ٢١، فالعيشة لا ترضى، وإنما يرضاها المؤمنون في الجنة، ووصف العيشة بأنهار راضية، مجاز عقلي، لأنها عيشة مرضية في الحقيقة، فالعلاقة بين المعنيين هي المفعولية.
- **علاقة الفاعلية:** في هذه العلاقة يستعمل اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل، فهي عكس العلاقة السابقة، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ۝٤٥﴾ الإسراء: ٤ ، فالحجاب على الحقيقة يكون ساترا لا مستورا، فهو إذا مجاز عقلي، والعلاقة هي الفاعلية.
- **العلاقة المصدرية:** وفيما يستند الفعل إلى المصدر من لفظة وليس إلى فاعله، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ۝١٣﴾ الحاقة: ١٣، فالفعل "نُفِخَ" المبني للمجهول لم يستنِد إلى نائب فاعله الحقيقي، وإنما أُسند إلى مصدره "نفخة"، أي أُسند إلى غير ما هو له، لعلاقة المصدرية.

المبحث الثاني

الصور البيانية -صور المجاز-

- أولا: التشبيه
- ثانيا: الاستعارة
- ثالثا: الكناية

المبحث الثاني: الصور البيانية (صور المجاز)

بما أن للكلام مراتبا في الوضوح، فإن العرب قد ارتأت أفضل وسائل الكلام وأكثرها وضوحا للتعبير عن خواطرهم وما يجول في نفوسهم من مشاعر وأحاسيس، ومن هذه الوسائل التشبيه، والاستعارة، والكناية، التي تعدُّ من أبرز طرائق التعبير التي وقعت في لغة العرب وكلامهم، لذلك حظيَّت صور المجاز بعناية البلاغيين، والنقاد، والفلاسفة، على اختلاف مشاربهم، واللسانيين، علماء دلالة وسيميائية، وبرغماتية، وتركيب، فظهرت تصنيفات، وتقسيمات متعددة لهذه الصوّر، تعكس في جُلِّها التوجهات المعرفية التي يستند إليها هؤلاء العلماء في بحثهم هذه المواضيع.

أولا: التشبيه

1 -تعريف التشبيه

لقد ورد التشبيه في معظم المعاجم اللغوية بنفس المعنى، إذ جاء في أساس البلاغة كالآتي: «مالَه شِبهٌ، وشبَهٌ، وشَبِيهٌ، وفيه شَبَهٌ منه، وقد أشْبَه أبَاه وشابَهَهُ، وما أشْبَهه بأبيه ... وتَشَابَهَ الشيئان واشْتَبَهَا، وشَبَّهْتَهُ به وشَبَّهْتُه إيَّاه، واشْتَبَهَتِ الأمورُ وتشابَهَتْ: اِلتَبَسَتْ لاشبَاه بعضها بعضا، وفي القرآن المُحكَم والمُتشابِه، وشُبِّه عليه الأمرُ: لُبس عليه، وإيَّاك والمشبَّهات: الأمور المُشكلات»[1]، فالتشبيه بهذا المعنى هو أن يماثل الشيءُ شيءً آخر لدرجة الالتباس حيث يصعب التفريق بينهما.

ولم يختلف هذا المعنى عن المعنى الذي ورد في معجم "محيط المحيط" للبستاني، الذي جعل التشبيه مرادفا للتمثيل من خلال قوله:«التشبيه المثل، يُقال هذا شَبيهٌ بذاك أي مِثْلُه، جمعه أشباهٌ .. والتشبيه عند أهل البيان هو الدلالة على مشاركة أمرٍ لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة... والتَشَابُه عند المتكلمين هو الاتحادُ في الكيف... وهو عند

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ش ب ه)، ص338.

الأصوليين والفقهاء ضدُّ المُحكم ...»[1]، فهنا بيَّن لنا البستاني المعنى الاصطلاحي للتشبيه، كما بيَّن لنا المعنى اللغوي الذي هو رِدفُ التمثيل.

ويدلُّ التشبيه في اصطلاحات اللغويين والبلاغيين؛ على مشاركة أمر "حسي أو معنوي" لأمر "حسي أو معنوي" في صفة ما من الصفات "حسية أو معنوي"، فهو محاولة للربط بين شيئين تجمع بينهما صفة أو صفات مشتركة.

تحدث عنه اللغويون من أمثال سيبويه، والفرّاء، والمبرّد، وأبو عُبيدة، وابن جني، والجاحظ، والرُّماني، ..الخ، أما الذي خصَّه بتعريف أول فهو المبرّد، إذ يقول: «واعلم أنّ للتشبيه حدا، لأن الأشياء تشابه من وجوه، وتباين من وجوه، فإنّما يُنظر إلى التشبيه من أين وقع، فإذا شُبِّه الوجه بالشمس والقمر، فإنّما يُراد به الضِّياء والرونق، ولا يُراد به العظم والإحراق...»[2]، فالتشبيه إذا على حد تعبير المبرّد لا يكون كليا بل جزئيا، فالأشياء المتشابهة تتشابه من جهات، وتختلف من جهات أخرى.

وهو نفس المعنى عند البلاغيين الذين كثُرت أحاديثهم عنه، فقد خصّه ابن رشيق بباب من كتابه العمدة، فقال: «التشبيه صفة الشيء بما قاربه وشاكله من جهة واحدة، أو من جهات كثيرة لا من جميع جهاته، لأنه لو ناسبه مناسبة كلية لكان إيَّاه، ألا ترى أنّ قولهم "خذ كالورد"، إنّما أرادوا حُمرة أوراق الورد وطراوتها، لا ما سوى ذلك من صفرة وسطه، وخضرة كمائمه، وكذلك قولهم: فلان كالبحر، وكالليث: وإنّما يريدون كالبحر سماحة، وعلما... »[3]، فالملاحظ في هذا الأخير أنه ينطبق مع ما قاله المبرد، والذي لم يبتعد عنه السكاكي في تعريفه، بالإضافة إلى بيان أركانه، حيث يقول: «... إنّ التشبيه

---

[1] بطرس البستاني: محيط المحيط، دط، مكتبة لبنان، مطبعة تيبو، بيروت، 1987، مادة (ش ب ه)، ص450.

[2] المبرد: الكامل، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وشحاتة، دط، دار نهضة مصر، 2003، ج3، ص52.

[3] ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تح: محيي الدين عبد الحميد، ط 5، دار الجيل، بيروت، 1981، ج1، ص286.

مُستدعٍ طرفين مشبها ومشبها به واشتركا بينهما في وجه، وافترقا من وجه آخر مثل أن يشتركا في الحقيقة ويختلفا في الصِّفة أو بالعكس»[1]

أما المفسرين فقد تحدّث الزمخشري (ت 538 هــ) عن التشبيهات، إلا أنه لم يفرِّق بين التشبيه والتمثيل في بادئ الأمر، ورأى أن لضرب الأمثال شأنا «ليس بالخفي في إبراز خبيات المعاني، ورفع الأستار عن الحقائق، حتى تُريك المتخيل في صورة المحقق، والمتوهم في معرض المتيقن، والغائب كأنه مشاهد... »[2]، وتكون الإجادة في التشبيه في قوة المشابهة بين المشبه والمشبه به، ويكون التشبيه طريفا كلما كثُرت جهات الاختلاف بينهما، وكلما كان المشبّهان بعيدين من الجهة الواقعية والعقلية، كان بذلك مجال التخييل أكثر اتساعا وطريقة التصوير أكثر مبالغة وتشويقا، فالتشبيه أساسا يقوم على الخيال (imagination)؛ والخيال هو القدرة على الجمع بين شيئين بعيدين يظهران للعيان الساذج ألا علاقة بينهما، «فهو عمل القوة الذهنية في إيجاد الروابط التي تربط بين شيئين، وهو يشير في الاستخدام اللغوي المعاصر إلى القدرة على تكوين صور ذهنية لأشياء غابت عن متناول الحسِّ، ومن هذه الزاوية يظهر جانب القيمة الذي يصاحب كلمة "الخيال"، والذي يتجلى في إيجاد التناغم والتوافق بين العناصر المتباعدة والمتنافرة داخل التجربة الإبداعية»[3]، وفاعلية هذا الخيال هي من أجل تلبية حاجة المخاطب إلى الإفهام والبيان، مع الإمتاع والتأثير والإقناع.

التشبيه إذا صورة فنية قائمة على الربط والمقارنة بين شيئين تجمعهما صفة أو مجموعة من الصفات المشتركة، والهدف من ذلك المبالغة، والطرافة، وإضفاء صفة الجمال على التعبير.

---

[1] السكاكي: مفتاح العلوم، ص141.

[2] الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، ج1، ص79.

[3] جابر عصفور: الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، ط3، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1992، ص13.

ويتألف التشبيه من أربعة أركان كما ورد في كتب البلاغيين وهي: المشـــــــــبه والمشبه به، تربط بينهما أداة تسمى أداة التشبيه، كما تجمع بينهما علاقة مشابهة يُطلق على هذه العلاقة وجه الشبه، ويسمى المشبه والمشبه به "طرفا التشبيه"، أما الأداة ووجه الشبه، فركنان فقط، ولا يجوز حذف الطرفين، فإذا حُذف أحدهما تحوّلت الجملة من التشبيه إلى الاستعارة، فالفرق بين الركن والطرف في التشبيه، أنّ الركن يمكن وجود التشبيه بدونه، بل إنّ حذفه أفضل من ذكره، أما الطرف فلا يمكن وجود التشبيه بدونه.

2 -أدوات التشبيه:

أداة التشبيه كل لفظ يدلُّ على المُماثلة والاشتراك، وهي: حرفان، وأسماء، وأفعال؛ وكلها تفيد قرب المشبه من المشبه به في صفته، نوردها كما يلي:[1]

- أ -**الحرفان:** وهما: الكاف، وكأّن.
- ب -**الأفعال:** وهي التي تفيد معنى المشاركة والمماثلة نحو: ماثل، ويُماثل، وشابه، ويُشابه، وحاكى، ويُحاكي، وضاهى، ويُضاهي، وضارع، ويُضارع، وشكه، ويُشاكه...الخ.
- ج -**الأسماء:** وهي: "مِثلُ"، و "شَبَهُ"، وكذلك الأوصاف المشتقة المفيدة لهذا المعنى مثل: مُماثل، ومُشابه، ومُحاك ..الخ.

3 -التشبيه بين الحقيقة والمجاز:

اختلف العلماء في التشبيه أمجازٌ هو أم حقيقة، فقد ذهبت طائفة منهم إلى أنه ليس مجازا، ولعلَّ عبد القاهر من أوائل الذين ذهبوا هذا المذهب، إذ قال: «إنّ كلَّ متعاطٍ لشبيهٍ صريحٍ لا يكون نقل اللفظ من شأنه ولا من مقتضى غرضه، فإذا قلت: زيدٌ كالأسد "وهذا الخبز كالشمس في الشهرة"، لم يكن منك نقل اللفظ عن موضوعه ولو كان الأمر على

---

[1] ينظر: - القزويني: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، ج3، ص31.
ـــ يوسف أبو العدوس: الاستعارة والتشبيه، ط1، دار الميسرة، 2007، ص45،46.

خلاف ذلك لوجب ألاَّ يكون في الدنيا تشبيه إلا وهو مجاز وهو محال، لأن التشبيه معنى من المعاني وله حروف وأسماء تدلُّ عليه فإذا صرِّح بذكر ما هو موضوع للدلالة عليه كأنَّ الكلام حقيقة كالحكم في سائر المعاني فاعرفه» [1]، وقد تبعه في هذا الرأي الرازي والمطرزي والسكاكي وابن الزملكاني، والحلبي والنويري، والقزويني، وشراح التلخيص.

وإلى ذلك أشار ابن قيم الجوزية بقوله: «وذهب المحقِّقون من متأخري علماء هذه الصناعة وحُذاقها إلى أن التشبيه ليس من المجاز، لأنّه معنى من المعاني وله حروف وألفاظ تدلُّ عليه»[2].

وذهب فريق آخر إلى أن التشبيه مجاز، وإلى ذلك أشار أيضا ابن القيم الجوزية بقوله: «والذي عليه جمهور أهل الصناعة أنَّ التشبيه من أنواع المجاز، وتصانيفهم كلُّها تصرح بذلك وتشير إليه»[3].

وقد صرَّح ابن رشيق بذلك فقال: «وأمّا كون التشبيه داخلا تحت المجاز؛ فلأن المتشابهَين في أكثر الأشياء إنَّما يتشابهان بالمقارنة على المسامحة والاصطلاح لا الحقيقة»[4].

من خلال هذا العرض لكون التشبيه مجازا أو غير مجاز، يبدو أنه ليس بوسعنا أن نُصدر حُكما على التشبيه من حيث كونه حقيقة أو مجازا، إذ التشبيه أنواع بحسب اكتمال أركانه وعدم اكتمالها، فممَّا لا ريب فيه، أنّ التشبيه التام حقيقة وليس مجازا، وذلك حين نقول: زيد كالأسد في الشجاعة، فكل لفظ هنا دال على معناه في الحقيقة، ولا يدلُّ على معنى آخر خلف هذه الصياغة.

---

[1] الجرجاني: أسرار البلاغة، ص157.

[2] ابن قيم الجوزية: الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، دط، القاهرة، 1327 هـ، ص54.

[3] المرجع نفسه، ص54.

[4] ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج1، ص268.

والجرجاني في نفيِّه أن يكون التشبيه مجازا أوضحَ ذلك بمثالٍ، التشبيه فيه مكتمل الأركان، وهو: "هذا الخبز كالشمس في الشهرة"، فكلٌّ لفظ في هذا المثال دال على معناه الحقيقي الذي وُضع له، أما زيد كالأسد، وزيد أسد؛ فإنهما يدخلان في المجاز على نحو ما، ففي قولنا زيد كالأسد ليس المقصود هو مجرد تشبيه زيد بالأسد، وإنما القصد من هذه الصيغة الدلالة على شجاعته، وذلك يرجع إلى العُرف الذي جعل الأسد رمزا للشجاعة، ومن هنا كان زيد كالأسد ليس حقيقة، وإنما هو مجاز عند من يرى ذلك، لأن زيدا لا يشبه الأسد في شيء إذا تقيدنا بما يدلٌّ عليه ظاهر اللفظ، وبهذا نرى أن كِلا الفريقين محقٌ فيما ذهب إليه، لأن كلاً منهما نظر إلى التشبيه من جانب، ولعلَّ هذا ما أراده عبد القاهر الجرجاني في قوله: "ولو كان الأمر على خلاف ذلك لوجب أن لا يكون في الدنيا تشبيه إلا وهو مجاز".

نعم ليس كل تشبيه مجازا، كما أنه ليس كل تشبيه حقيقة.

4 - أقسام التشبيه:

قسَّم البلاغيون التشبيه إلى عدة أقسام، فقد لاحظوا أنّ التشبيه يأتي في صور متعددة، من هنا حرصوا على التفريق بين هذه الأنواع بذكر مصطلحات خاصة بها، وينبغي ألا ينصبَّ الاهتمام بالبحث في تحديد هذه الأنواع بل ينبغي أن تكون العناية الأولى متعلقة بتحليل التشبيه وشرحه، وبيان وظيفته، والغرض الذي سِيق من أجله.

وسنحاول هنا الوقوف عند أبرز أنواع التشبيه، مع ذكر أمثلة تساعد على فهم الصورة الأدبية، وغايتها الفنية والجمالية.

أولا: تقسيم التشبيه بحسب الأداة

ينقسم التشبيه بحسب الأداة إلى:[1]

1 **التشبيه المرسل:** وهو ما ذُكرت فيه الأداة، فهو التشبيه الذي قيل بطريقة عفوية، أي أُرسل بلا تكلف، فذُكرت أداة التشبيه بين الطرفين، ومثاله قوله تعالى: ﴿ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴿٦٥﴾ ﴾ الصافات: ٦٥ ، فقد شبَّه سبحانه وتعالى شجرة الزقوم – وهو ثمرها – برؤوس الشياطين في بشاعتها وفظاعتها، وذكر الأداة فسمِّي التشبيه مرسلا.

2 **التشبيه المؤكد:** وهو ما حذفت منه الأداة، وتأكيد التشبيه حاصل من ادعاء أنّ المشبه عَينُ المشبه به، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ﴾ النمل: ٨٨ ، أي: تمرُّ مرًّا كمرِّ السحاب، فقد شُبِّه حال الجبال يوم يُنفخ في الصور بحال السحاب في تغلغل الأجزاء وافتراقها، فحذفت أداة التشبيه وفي حذفها زيادة في التأكيد، وهو تشبيه يوحي بتطابق المشبه والمشبه به في جميع الصِّفات.

ويعتبر التشبيه المؤكد أبلغ من التشبيه المرسل وأوجز، أمّا كونه أبلغ فلجعل المشبه مشبّها به من غير واسطة أداة فيكون هو إيّاه، وأمّا كونه أوجز فلحذف أداة التشبيه منه.

وقد يسمي التشبيه المرسل "مظهرا"، كما قد يسمى التشبيه المؤكد "مضمرا".

---

[1] ينظر: – ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج2، ص115.
ــ القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص267.
ــ مصطفى أمين وعلي الجارم: البلاغة الواضحة (البيان والمعاني والبديع)، دط، دار المعارف، لندن، 1999، ص18،19.

ثانيا: تقسيم التشبيه بحسب وجه الشبه

ينقسم التشبيه بحسب وجه الشبه إلى:[1]

1 **التشبيه المجمل:** وهو ما حذف منه وجه الشبه، ومنه قول الشاعر:

وَمَنْ يَصْنَـعِ الخَيرَ مَعَ مَنْ لَيْـسَ يَعْرِفُـهُ   كَوَاقِـدِ الشَّمْـعِ في بَيْـتٍ لِعُمْيَـــــان

فقد شُبِّه فاعل الخير في غير أهله بواقد الشموع للعميان، ووجه الشبه محذوف يمكن تقديره بعدم الانتفاع، ونكران الجميل، ومن هنا سمي هذا التشبيه مجملا.

2 **التشبيه المفصل:** وهو ما ذكر فيه وجه الشبه، أو ما يدلُّ عليه، ومثاله قوله عزوجل: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴿٧٤﴾﴾ البقرة: ٧٤ ، فوجه الشبه بين قلوب اليهود والحجارة وهو القسوة الشديدة، وهو مذكور في الآية الكريمة.

- **الفرق بين التشبيه والتمثيل:**

لقد كان مفهوم التمثيل عاما عند البلاغيين والنقاد القدامى، فقد أطلقوه على كثير من الصورّ البيانية كالاستعارة والمجاز والكناية والتشبيه، ويمكن تلخيص آرائهم على النحو الآتي:

يرى فريق أن التشبيه والتمثيل مترادفان ولا يوجد فارق بينهما، ومن هؤلاء: "الزمخشري"[2]، و ابن سنان الخفاجي، وابن الأثير. حيث يقول: «وجدت علماء البيان قد فرّقوا بين التشبيه والتمثيل، وجعلوا لهذا بابا، ولهذا بابا مفردا، وهما شيء واحد لا

---

[1] ينظر: – القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص257.
ــ السكاكي: مفتاح العلوم، ص 150،151.

[2] الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، ج4، ص518.

فرق بينهما في أصل الوضع، يقال شبهت هذا بهذا الشيء، كما يقال مثلته به، وما أعلم كيف خفيَ ذلك على أولئك العلماء مع ظهوره ووضوحه؟»[1].

ويرى فريق ثان أنّ التمثيل نوع من المجاز، وضرب من الاستعارة، ومن هؤلاء: فخر الدين الرازي، والباقلاني، و"ابن رشيق القيرواني"[2].

ويرى قدامة بن جعفر، وابن أبي الأصبع، أن التمثيل هو الإشارة إلى معنى يُفهم من الكلام من غير أن يعبَّر عنه تعبيرا مباشرا.

وهناك فريق يرى أنّ التشبيه التمثيلي هو ما كان وجهه منتزع من متعدد أمرين أو أمور، ويمثِّل هؤلاء الجمهور، والخطيب القزويني، حيث يقول: «التمثيل هو تشبيه منتزع من مركب، ولذلك تدخل فيه التشبيهات المركبة أو تشبيه الصورة سواء أكان الوجه عقليا أم حسيا»[3].

ويرى السكاكي أن التمثيل تشبيه مركب، وجهه عقلي غير حقيقي، والتشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي، وكان منتزعا من عدة أمور خُصَّ باسم التمثيل[4].

أما عبد القاهر الجرجاني فقد قسَّم التشبيه من حيث وجه الشبه إلى قسمين هما: [5]

1 - **التشبيه غير التمثيلي:** وهو ما كان وجه الشبه فيه أمرا بيِّنا بنفسه، لا يحتاج فيه إلى تأويل وصرفٍ عن الظاهر، لأن المشبه مشارك للمشبه به في نفس وجه الشبه وحقيقته لا في مقتضاه ولازمه.

---

[1] ابن الاثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج2، ص115.

[2] ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج1، ص280.

[3] القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص253.

[4] السكاكي: مفتاح العلوم، ص148.

[5] الجرجاني: أسرار البلاغة، ص93.

2- **التشبيه التمثيلي:** وهو ما لايكون وجه الشبه فيه أمرا بيّنا بنفسه، بل يحتاج في تحصيله وإدراكه إلى تأويل وصرف عن الظاهر، لأن المشبه غير مشارك للمشبه به في وجه الشبه وحقيقته وإنما في مقتضاه ولازمه.

والمثال على التمثيلي تشبيه الألفاظ بالعسل في "الحلاوة"، وغير التمثيلي تشبيه الخدود بالورد في "الحمرة".

إذا فالتشبيه التمثيلي عند الجرجاني ما كان وجه الشبه فيه عقليا، وما عدا ذلك فهو تشبيه غير تمثيلي.

وبهذا يكون الجرجاني قد جعل التمثيل نوعا من أنواع التشبيه، يشمل التشبيه الضمني، حيث قال: «إنّ التشبيه عام والتمثيل أخص منه، فكل تمثيل تشبيه وليس كل تشبيه تمثيلا»[1].

- **التشبيه البليغ:**

هو ما حذف منه وجه الشبه والأداة، وهو أبلغ أنواع التشبيه، لأنه يجعل من المشبه والمشبه لحمة واحدة لا تنفصل، وغياب الأداة ووجه الشبه يفتح الباب أمام الذهن للتطلع إلى استكشاف جميع الصفات الممكنة بين الطرفين، وسمِّي بليغا لِمَا فيه من مبالغة على اعتبار المشبه عين المشبه به[2]. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ ﴿١٠﴾ ﴾ الحجرات: ١٠ ، حيث شبه الله تعالى المؤمنين بالإخوة في توادهم وتراحمهم وتماسك صفوفهم، وحذف الأداة ووجه الشبه، فجعل المشبه عين المشبه به.

[1] الجرجاني: أسرار البلاغة، ص95.

[2] القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص264.

ثالثا: تقسيم التشبيه بحسب الطرفين

1 **-تقسيم الطرفين من حيث الحسية والعقلية:** ينقسم طرفا التشبيه من حيث الحسية والعقلية إلى أربعة أقسام هي:[1]

أ **-أن يكونا حسيين:** أي مدركين بإحدى الحواس الخمس الظاهرة؛ وهي: البصر، والسمع، والشم، والذوق، واللمس، وهذا يعني أن الطرفين يكونا ن من المبصرات، أو المسموعات، أو الملموسات.

- **تشبيه مبصر بمبصر:** ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُنَّ ٱلۡيَاقُوتُ وَٱلۡمَرۡجَانُ ۝٥٨﴾ الرحمن: ٥٨ ، فقد شبهت الحور العين بالياقوت في صفاته وبالمرجان، وهي صغار اللؤلؤ في بياضه، والحور، والياقوت، والمرجان مما يدرك بالبصر، وقد ألحق الحور بهما، لأنهما معهودان.
- **تشبيه مسموع بمسموع:** أي مما يدرك بالسمع من الأصوات الضعيفة والقوية، كتشبيه صوت المرأة الجميل بصوت البلبل، وصوت الغاضب الهائج بنباح الكلب.
- **تشبيه مذوق بمذوق:** أي مما يدرك بالذوق من المطعوم، كتشبيه بعض الفواكه الحلوة بالعسل والسكر، والريق بالشهد أو الخمر.
- **تشبيه مشموم بمشموم:** أي مما يدرك بحاسة الشم من الروائح، وهذا نحو تشبيه رائحة بعض الرياحين برائحة الكافور، وتشبيه أنفاس الطفل بعطر الزهر.
- **تشبيه ملموس بملموس:** أي ما يدرك باللمس من الحرارة والبرودة، والخفة والثقل، كتشبيه الجسم بالحرير.

ب **-أن يكونا عقليين:** والمراد بالطرفين العقليين أنهما لا يدركان بالحس بل بالعقل، وذلك كتشبيه العلم بالحياة، والجهل بالموت، فقد شبه هنا معقول بمعقول.

---

[1] ينظر: - القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص223،224.
ــ العلوي: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج1، ص267-272.

ج -أن يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا: والغرض منه إيضاح المعنى بصورة معكوسة ليتمكن في النفس، ومثال ذلك قولك: العلم نور، فالعلم عقلي، والنور حسي.

د -أن يكون المشبه حسيا والمشبه به عقليا: كتشبيه العطر بالخلق الكريم، فالمشبه وهو العطر محسوس بالشم، والمشبه به وهو الخلق عقلي.

ويدخل البلاغيون في التشبيه الحسي الذي يدرك هو أو مادته بإحدى الحواس الخمس التشبيه "الخيالي"، ويدخلون في التشبيه العقلي ما يسمونه بالتشبيه "الوهمي"، ويُدخلون في العقلي أيضا ما يدرك بالوجدان.

❖ التشبيه الخيالي والوهمي والوجداني:

لاحظ البلاغيون -كما سبق الذكر- أن من المشبه والمشبه به ما لا يدرك بالحس ولا بالقوة، من هنا تحدثوا عن:[1]

- **التشبيه الخيالي:** وهو الصورة الخيالية، التي ليس لها وجود في عالم الواقع، لكن أجزائها المكونة لها، موجودة مدركة بالحواس، وقد اخترعها العقل.
- **الوهمي:** وهو ما لا وجود له، ولا لأجزائه، أو بعضها في عالم الواقع، ولو وجد لكان مدركا بإحدى الحواس، ومنه قوله تعالى: ﴿ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴿٦٥﴾ ﴾ الصافات: ٦٥ .
- **الوجداني:** وهو كل ما يدرك بالوجدان أي القوة الباطنية، كاللذة، والألم، والفرح، والغضب، وما شاكل ذلك من الحالات التي لا يدركها الحس الظاهري، ولا العقل الصرف، وإنّما يدرك بإحساس باطني، كأنّه يشبه الجائع وما يحسه من ألم الجوع بالموت، أو أن يشبه الظامئ وما يجده من وهج العطش بالنار.

[1] القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص223،224.

2 -تقسيم الطرفين من حيث إفرادهما وتركيبهما: [1]

أ -**أن يكونا مفردين:** والمراد بالمفرد؛ ما لا يتركب من أجزاء تتضام وتتلاحق ويتكون منها جميعها وجه الشبه، ومثاله قوله عزوجل: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ ﴿٣٢﴾﴾ الشورى: ٣٢، فقد شبه السفن في ارتفاعها وضخامتها بالجبال، فالطرفان مفردان، ليس لهما أجزاء يمكن أن تتضام وتتلاحق.

ب -أن يكونا مركبين: وهو الذي يتألف من عدة عناصر وجزئيات تأتي ممتزجة مندمجة، بحيث أن كل طرف من طرفي التشبيه يؤلف صورة واحدة لا فاصل بين أجزائها المفردة، وهو يقوم كذلك على تعدد وجه الشبه، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴿٥﴾﴾ الجمعة: ٥ ، فقد شبه أخبار اليهود وعندهم التوراة ولكنهم لا يعملون بها بالحمار الذي يحمل على ظهره أسفارا من الكتب ولكنه لا ينتفع بها، ووجه الشبه هو عدم الانتفاع مع وجود أسبابه.

ج - **أن يكون المشبه مفردا والمشبه به مركبا:** ومثاله قول الخنساء:

وإِنَّ صَخْــــرًا لَتَأْتَـــمُ الهـــداةُ بِــهِ كَأَنَّــهُ عِلْـــمٌ فِي رَأسِـــهِ نَـــارُ

فالمشبه هو صخر "مفرد"، والمشبه به العلم أي الجبل وكذلك النار في رأسه "مركب"

د - **أن يكون المشبه مركبا، والمشبه به مفردا:** ويكون عكس التشبيه السابق.

3 -تقسيم الطرفين من حيث تعددهما أو تعدد احدهما:

ينقسم طرفا التشبيه تبعا لتعددهما، أو تعدد أحدهما إلى أربعة أقسام هي:[2]

أ -**التشبيه الملفوف:** اللَّف هو الضَّم، وهو أن يشبه عدة أشياء بعدة أشياء، ولكن يُؤتى بالمشبهات أولا، ثم المشبهات بها على الترتيب، وسمِّي بالملفوف لأنَّه لفَّ المشبهات معا، ثم أرجع كل منها ما يتعلق به.

---

[1] ينظر: - القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص 247،252.
ـــ الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تح: يوسف عبد الرحمان المرعشلي وجمال الذهبي، دط، دار المعرفة، بيروت، 1994، ج3، ص442، 443.

[2] القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص252، 253.

مثاله قول الشاعر:

لَيْـــــلٌ وبَـــــدْرٌ وغُصْــــنٌ   شَعْـــــــرٌ ووَجْـــــــهٌ وقَــــــــدٌّ

فقد شبَّه شَعر المحبوب بالليل، ووجهه بالبدر، وقدّه بالغصن، بطريقة التشبيه المقلوب الذي سيأتي بيانه.

ب - **التشبيه المفروق:** وهو أن يُجمع كل مشبَّه مع ما شبِّه به في عدد من التشبيهات يتعدد فيها الطرفان، ولكن يفرق فيها بين المتماثلات، ومثال ذلك قول المتنبي:

بَـدَتْ قَمَـرًا وَمَالَـتْ خُـوْطَ بَـــانٍ   وفَاحَـتْ عَنْبَـرًا ورَنَّـــــتْ غَـــزَالا

فقد شبَّه الشاعر وجه المحبوبة وطلعتها بالقمر، وقوامها الرشيق وتثنيها بالغصن الرطيب الليِّن، ورائحتها بالعنبر، وطرفها الفاتن الآسر بطرف الظبية.

ج - **تشبيه التسوية:** وهو أن يُسوى بين المشبهين في إلحاقهما بشيء واحد، فيتعدد المشبه دون المشبه به.

صَـــــدْغُ الحَـــبِيْبِ وَحَـــالِــــيْ   كِلاهُـمَـــا كَاللَّـــــيَالِــــــيْ

فقد شبَّه صدغ "شعر" الحبيب وحاله بالليل، فأمّا تشبيه الشَعر بالليل في سواده فهو دلالة على الشباب والجمال، وأما تشبيه حاله بالليل، فهو دلالة عن سوء حاله، واضطراب نفسيته.

د **تشبيه الجمع:** هو أن نجمع بين شيئين أو أكثر في مشابهة شيء واحد، وذلك بأن يتعدد المشبه به دون المشبه، وهو عكس السابق، قال تعالى: ﴿ كَأَنَّهُنَّ ٱلۡيَاقُوتُ وَٱلۡمَرۡجَانُ ۝٥٨ ﴾ الرحمن: ٥٨ ، حيث شبَّه سبحانه وتعالى حور العين في الإشراق والجمال بشيئين هما: الياقوت والمرجان.

رابعا: التشبيه المركب والمتعدد: [1]

1- **التشبيه المركب:** هو ما كان وجه الشبه فيه هيئة مركبة من متعدد، بحيث فرضت وصارت كالشيء الواحد، ومثاله قول الشاعر:

وكَأَنَّ أَجــــْرَامَ النُّجُـــومِ لوامـــــعًا دُرَرٌ نَثَــرْنَ علـــــى بِسَـــــاطٍ أَزْرَقَ

فقد ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أن المقصود من التشبيه؛ أن يريك الهيئة التي تملأ النواظر عجبا، وتستوقف العيون، وتستنطق القلوب بذكر الله تعالى من طلوع النجوم مؤتلفة في مفترقة في أديم السماء، وهي زرقاء، وزرقتها الصافية التي تخدع العين، والنجوم تتلألأ وتبرق في أثناء تلك الزرقة، ومن لك بهذه الصورة إذا فرّقت التشبيه وأزلت عنه الجمع والتركيب.

2- **التشبيه المتعدد:** هو التشبيه الذي لا توجد فيه هيئة مركبة، وإنما هو تشبيهات متعددة، قال امرئ القيس:

كأنَّ قُلــوبَ الطَّير رَطبًــا ويابسًـــا لــدى وكـــرِّها العُنابُ والحَشَفُ البـــالـــي

فالمشبه الأول هو قلوب الطير الرطبة، والمشبه به هو العناب، ووجه الشبه في الشكل واللون والمقدار، والمشبه الثاني هو قلوب اليابسة، والمشبه به الحشف البالي والتمر الرديء، ووجه الشبه في الشكل والمقدار واللون، ففي البيت تشبيهين متعددين، يصح فصل كل منهما عن الآخر ويؤدي الغرض المطلوب.

---

[1] ينظر: - الجرجاني: أسرار البلاغة، ص192 وما بعدها.

ـــ ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج1، ص290-293.

❖ **أنواع أخرى من التشبيه:**

1- **التشبيه الضمني**[1]: وهو نوع من التشبيه لا يوضع فيه المشبه والمشبه به في صورة من صور التشبيه المعروفة، وإنما يلمح التشبيه ويعرف من قرينة الكلام ومضمونه، لذلك سمي تشبيها ضمنيا، وترتكز بنيته على مبدأين أساسيين هما:

أ- لا تظهر أركان التشبيه المعروفة بالطريقة التقليدية فيه، فلا تظهر الأداة ولا أي لفظ يمكن أن يؤدي دورها، ولا شيء يشير ظاهريا إلى وجود تشبيه، بل نستخلصه من السياق.

ب - لا يكون التشبيه الضمني إلا بين صورتين، وكل صورة لا بد أن تكون مجسدة في جملة أو أكثر، فهو لا يقع بين مشبه ومشبه به مفردين، ولعلّ هذا هو سبب تسميته "بالتشبيه الجملي". ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ وَٱقۡصِدۡ فِي مَشۡيِكَ وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَۚ إِنَّ أَنكَرَ ٱلۡأَصۡوَٰتِ لَصَوۡتُ ٱلۡحَمِيرِ ١٩ ﴾ لقمان: ١٩ ، فقد شبهت الآية الكريمة الصوت العالي بصوت الحمير، ولكنه لم يصرح بذلك، وإنما فُهم التشبيه من ضمن الكلام.

وقدرة هذا النوع من التشبيه غير الصريح على التأثير؛ تمكن فيما يتركه من إيحاءات جميلة، هي التي تقود الذهن إلى إدراك البنية العميقة للنص، ولكن بشرط، عدم اللجوء إلى التعمية أو التعقيد أو المغالطة أو مخالفة القواعد النحوية التي يقوم عليها نظم الكلام.

2- **التشبيه المقلوب:**

سمّاه العلوي المعكوس أو المنعكس[2]، وهو نوع طريف من التشبيه يخرج عن وضعه العادي، وذلك بأن يجعل المشبه مشبها به، ويجعل المشبه به مشبها، لتعود فائدته

---

[1] ينظر: - ابن جني: الخصائص، ج1، ص300.
- ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج2، ص155-157.

[2] العلوي: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج1، ص309.

إلى المشبه به، لادعاء أنّ المشبه أتم وأكمل وأشهر من المشبه به في وجه الشبه، والمقصود من هذا القلب المبالغة.

أمّا ابن جني فسمّاه غلبة الفروع على الأصول إذ يقول: «هذا فصل من فصول العربية طريف، تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الأعراب، ولا تكاد تجد شيئا من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة»[1].

كما تعرض ابن الاثير لهذا النوع من التشبيه وسمّاه الطرد والعكس، حيث يقول: «اعلم أن من التشبيه خبرا يسمى الطرد والعكس، وهو أن يجعل المشبه به مشبها، والمشبه مشبها به... »[2].

وقد ذكر عبد القاهر الجرجاني أنّ «هذا اللون من التشبيه يفتح بابا إلى دقائق وحقائق، وذلك يجعل "الفرع أصلا والأصل فرعا"، ومن أمثلة ذلك: تشبيه النجوم بالمصابيح، وتشبيه الورد بالخد»[3].

ومن أمثلته في القران الكريم: ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ ٢٧٥﴾ البقرة: ٢٧٥ ، فقد حكى الله تعالى مقولة آكلي الرِّبا: إنما البيع مثل الربا، وهي تشبيه مقلوب، إذ مقتضى الكلام أن يقال: "إنَّما الرِّبا مثل البيع" أي في الحلِّ، لأن الكلام في أصله بشأن الربا، فشبه هؤلاء البيع بالرِّبا، وقد بلغ من اعتقادهم في حل الربا، أنهم جعلوه أصلا وقانونا في الحل حتى شبهوا به البيع [4]، وقد نقل القرآن الكريم مقولتهم هذه للإشارة إلى جهلهم المفرط، وردَّ عليهم بقوله: "وأحل الله البيع وحرَّم الرِّبا".

1 ابن جني: الخصائص، ج1، ص300.
2 ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج2، ص156.
3 عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ص204.
4 الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، ص506.

ثانيا/ الاستعارة

1 تعريف الاستعارة:

الاستعارة في اللغة مأخوذة من مادة "عور"، ويعرّفها ابن منظور بقوله: «قد أَعَارَهُ الشَّيءَ وأَعَارَهُ منه، وعاوَرَهُ إيَّاه، والمُعَاوَرَةُ والتَعَاوُرُ: شِبهُ المُدَاولَةِ، والتَدَاوُلُ في الشَّيءِ يَكُونُ بَيْنَ اثْنَيْن... وتَعوَّرُوا استعارةً: طلب العَارِيَة، واسْتَعَارَه الشَّيءَ واسْتَعَارَهُ منه: طَلَبَ منه أَنْ يُعِيرَهُ إيَّاه»[1].

فالاستعارة إذا تعني التداول فهي انتقال الشيء من المستعار منه إلى المستعار له، وعلى هذا يصح أن يقال استعار إنسان من آخر شيئا، بمعنى أنّ الشيء المستعار قد انتقل من يد المُعير إلى المُستعير للانتفاع به، ومن ذلك يُفهم أن عملية الاستعارة لا تتم إلا بين متعارفين بينهما صلة ما.

أما اصطلاحا؛ فهي نقل اللفظ من معناه إلى معنى آخر لوجود علاقة تشبيه بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، مع وجود قرينة تمنع إيراد المعنى الحقيقي وتُوجِب إيراد المعنى المجازي وقد عرفها الجرجاني بقوله: «الاستعارة أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدَع أن تُصفح بالتشبيه وتُظهره، وتجيء إلى اسم المشبه به، فتُعيره المشبه وتُجريه عليه»[2]، ومثاله عليها: أن تريد قول: رأيت رجلا كالأسد في شجاعته وقوة بَطشه سواء فتدَع ذلك وتقول: رَأيتُ أسدا.

وإذا أردنا تتبع البعد الاستعاري كما يراه الجرجاني، لابد من إدراك معنى اللفظ، وإيجاد العلاقة بين المعنى واللفظ، فالاستعارة عند قائمة على التشبيه، وهي كذلك عند البلاغيين الذين جاءوا بعده، ولكن الفرق بينهما وبين التشبيه، يتجلى بأنها قائمة على

---

[1] ابن منظور: لسان العرب، مادة (ع و ر)، ج8، ص456،457.

[2] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص68.

حذف أحد طرفيه، وبقاء الآخر للمشابهة بين الموجود والمحذوف، في حين أنّ التشبيه يبقى طرفاه، وإن حُذفت الأداة كان بليغا.

أما السكاكي فقد أعطى الاستعارة تعريفا شاملا ودقيقا، وبيَّن خصائصها حيث قال: «الاستعارة أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر، مدَّعيا دخول المشبه في جنس المشبه به»[1].

الاستعارة إذا تجمع بين المجاز والتشبيه، وسمِّيت استعارة؛ لأننا في هذا الأسلوب الجميل نستعير صفة من شيء ما قد عرف بها واشتهر، إلى شيء آخر لم يُعرف بها ولم يشتهر.

فالاستعارة أبلغ من التشبيه، لأنها أكثر مبالغة في الدلالة على الصفة من التشبيه، ففي التشبيه نقول: "فلان يتحدث بكلام كالعسل"، فأوجدنا فاصلا بين المشبه والمشبه به، أي أنهما شيئان مختلفان، أما في الاستعارة، فنقول: "فلان يتحدث عسلا"، فكأنَّ المشبه والمشبه به اتحدا وأصبحوا شيئا واحد، وهذه المبالغة هي التي جعلت الاستعارة أكثر بلاغة من التشبيه، فالألفاظ المستعارة ألفاظ مُوحية، لأنها أصدق أداة تجعل القارئ يحس بالمعنى أكمل إحساس وأوفاه، وتصوِّر المنظر للعين، وتنقل الصورة للأذن، وتجعل المعنوي ملموسا محسوسا.

2 - الاستعارة بين المجاز اللغوي والمجاز العقلي:

اختلف علماء البلاغة في الاستعارة أمن المجاز اللغوي هي أم من المجاز العقلي؟ فأغلبهم يعدّها مجازا لغويا، كالحاتمي وهو شيخ السكاكي، والسكاكي نفسه، والقزويني..

---

[1] السكاكي: مفتاح العلوم، ص156.

قال القزويني: «والدليل على أنّ الاستعارة مجاز لغوي، كونها موضوعة للمشبه به، لا للمشبه ولا لأمر منها، كالأسد فإنه موضوع للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع، ولا للشجاعة مطلقا، لأنه لو كان موضوعا للشجاع مطلقا لكان وصفا لا اسم جنس»[1].

وذهب فريق آخر إلى أنّ: «الاستعارة مجاز عقلي؛ بمعنى أنّ التصرف فيها أمر عقلي لا لغوي، لأنها لا تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به، لأنّ نقل الاسم وحده لو كان استعارة لكانت الأعلام المنقولة، كـــ "زيد" و"يشكر" استعارة، ولكانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة، لأنه لا بلاغة في إطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه»[2].

أما الزمخشري فقد عدّ الاستعارة من المجاز دون أن يُحدد صفته، ألغوي هو أم عقلي.

3 -أقسام الاستعارة:

انطلاقا من أركان الاستعارة التي حدّدها البلاغيون – المستعار والمستعار منه، والقرينة اللفظية أو المعنوية– تم تقسيم الاستعارة بالنظر إلى عدة اعتبارات، قد كان حرص البلاغيين على الإكثار من هذه التقسيمات من أجل زيادة الإيضاح، وبيان الفروق الدقيقة بين أنواعها، وهذه التقسيمات هي:

أولا: تقسيم الاستعارة بحسب طرفيها:

تنقسم الاستعارة بحسب طرفيها إلى قسمين، وحدُّهما كالآتي كما ورد في مفتاح العلوم:[3]

---

[1] القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص291.

[2] المرجع نفسه، ص291.

[3] ينظر: – السكاكي: مفتاح العلوم، ص 158،159.

ـــ الزملكاني: التبيان في البيان، تح: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، دط، بغداد 1964، ص177،178.

1 -الاستعارة التصريحية: وهي الاستعارة التي صرِّح فيها بلفظ المشبه به، وتنقسم إلى قسمين: تحقيقية وتخييلية.

أ -الاستعارة التصريحية التحقيقية: وفيها يكون المشبه المتروك شيء متحققا، إما حسيا وإما عقليا.

ب -الاستعارة التخييلية التصريحية: وفيها يكون المشبه المتروك شيئا وهميا محضا، لا تَحققُ له إلا في مجرد الوهم، ويواصل السكاكي كلامه إذ يقول في المستعار له أو المشبه: هو شيءٌ وهميٌ لا تَحَقُقَ له إلا في مجرد التخييل.

والمثال على هذا النوع، قوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦ ﴾ الفاتحة: ٦، فالصراط هو الطريق، فشبه الدين بالصراط بجامع التوصيل إلى الهدف في كل منهما، وحذف المشبه وهو "الدين" وصرح بلفظ المشبه به "الصراط".

2 -الاستعارة المكنية: وتسمى أيضا الاستعارة بالكناية؛ وهي أن تذكر المشبه وتريد به المشبه به دالا على ذلك بنصب قرينة تنصبها، وهي أن تنسب إليه وتضيف شيئا من لوازم المشبه به المساوية. قال أبو ذؤيب الهذلي:

إذَّا المَنيّة أنْشَبَتْ أظْفَارَهَا ألفَيتَ كلَّ تَميمَةٍ لا تَنْفَعُ

حيث أراد الشاعر تشبيه المنية بالسبع، الذي لا يفرِّق عند افتراسه بين الناس، وكذلك المنية لا تفرق بين الناس، ولكن حذف المشبه به، ورمز له بشيء من لوازمه "الأظفار"، فسمِّيت مكنية.

ثانيا: تقسيم الاستعارة بحسب الكلمة التي تقع فيها:

تنقسم الاستعارة بحسب جمود لفظ الاستعارة واشتقاقه إلى قسمين: أصلية وتبعية.

1 -الاستعارة الأصلية: وهي التي يكون المستعار فيها اسم جنس كرجل وأسد، وقيام وقعود، ووجه كونها أصلية هو ما عرفت أن الاستعارة مبناها على تشبيه المستعار له

بالمستعار منه[1]، كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ ٢٥٧﴾ البقرة: ٢٥٧ ، فالاستعارة في كلمة "النور" وقد استعيرت للإيمان، وفي كلمة "الظلمات" التي استعيرت للكفر، والكلمتان "النور والظلمات" جامدتان، فكل منهما استعارة أصلية.

2 - الاستعارة التبعية: وهي الاستعارة التي تقع في أسماء الأجناس كالأفعال والصفات المشتقة منها، وكالحروف[2]. ومثالها قوله عز وجل: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلۡغَضَبُ أَخَذَ ٱلۡأَلۡوَاحَۖ ١٥٤﴾ الأعراف: ١٥٤، فالسكوت في اللغة: عكس الكلام، إلا أنّ السكوت في القرآن هو السكون، أي: سكن عن موسى الغضب، والسكوت هو استعارة عن الغضب، حيث شبّه انتهاء الغضب بالسكون، بجامع الهدوء والتلاشي، وكلمة "سكت" فعل، فالاستعارة تبعية، ولكن لو أجرينا الاستعارة في كلمة "الغضب"، قلنا: شبه الغضب بكائن حي، فاستعار له صفة السكوت، وهي صفة من صفات البشر على سبيل الاستعارة المكنية، فإن كلمة الغضب –وهي مصدر– كلمة جامدة، فالاستعارة أصلية، ويرى الزمخشري: أنّ كلمة السكون لو استعملت بدل السكوت لما أعطت الجمالية التي أعطتها كلمة سكت، إذ نجد النفس مهتزة لسماعها.[3]

ثالثا: تقسيم الاستعارة بحسب توافق الطرفين:[4]

1 - الاستعارة الوفاقية: وهي الاستعارة التي يكون فيها المشبه والمشبه به لفظين غير متنافرين أو متضادين، وهما لفظان يكون اجتماعهما في شيء ما ممكنا لما بينهما من الاتفاق، وأغلب الاستعارات في العادة من هذا النوع، ومثال ذلك قوله تعالى:

---

1 السكاكي: مفتاح العلوم، ص161.

2 المرجع نفسه، ص161.

3 الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، ج2، ص515.

4 القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص295.

﴿وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ ١٨﴾ التكوير: ١٨، حيث شبه الصبح بكائن حي، بقرينة "يتنفس"، فالطرفان متوافقان، ولا مانع من التقائهما عقلا، فالاستعارة وفاقية.

2- **الاستعارة العنادية:** وتكون عكس السابقة؛ وهي التي يكون فيها المشبه والمشبه به لفظين متنافرين، أو متضادين، بحيث لا يمكن التقاؤهما عقلا بسبب التنافر، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ ١٢٢﴾ الأنعام: ١٢٢، فقد شبه الإنسان الحي الضال بالميت والحياة والموت متنافران، لا يمكن اجتماعهما عقلا، فهي استعارة عنادية.

رابعا: تقسيم الاستعارة من جهة الملائم:[1]

أي باعتبار جامع الاستعارة، بحسب مناسبته للمستعار له، أو المستعار منه، أو مناسبته لكليهما معا، أو عدم مناسبته لأي منهما، فتنقسم إلى ثلاثة أقسام: مجردة، ومرشحة، ومطلقة.

1- **الاستعارة المجردة:** هي ما قرنت لما يلائم المستعار، وهي تعني أن يعقّب على الاستعارة بكلام يلائم المستعار له، ومن أمثلتها قول القائل: «لا تتفكهوا بأعراض الناس، فشرُّ الخلق الغيبة»، فإذا تأملنا الاستعارة في هذا، رأينا أنه قد ذكر معها شيء يلائم المشبه "التكلم في الأعراض"، وهذا الشيء هو "فشرُّ الخلق الغيبة"، ولهذا السبب يقال أن الاستعارة مجردة.

2- **الاستعارة المرشحة:** وهي أن يُقرن اللفظ المستعار بما يلائم المستعار منه، ومثالها قوله عزوجل: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ﴾ البقرة: ١٦، فإذا تأملنا الاستعارة في المثال رأينا أنه قد ذكر معها شيء يلائم المشبه

[1] ينظر: – القزويني: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، ج3، ص120.
ـــ السكاكي: مفتاح العلوم، ص 163،164.

به "الشراء"، وهذا الشيء هو "فما ربحت تجارتهم"، ومن أجل ذلك تسمى استعارة مرشحة.

والجدير بالذكر هنا أن التجريد والترشيح لا يكون إلا بعد استيفاء الاستعارة لقرينتها لفظية أو حالية، ومن أجل ذلك لا تسمى قرينة التصريحية تجريدا، ولا قرينة المكنية ترشيحا.

3 - **الاستعارة المطلقة:** وهي التي لا تقترن بشيء يلائم الطرفين، المستعار منه والمستعار له، وهي التي جمعت بين التجريد والترشيح، وهذا النوع من الاستعارة لم يرد في الحديث الشريف ومن أمثلتها في القرآن قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ ﴿١١﴾﴾ الحاقة: ١١، فإذا تأملنا الاستعارة في المثال بعد استيفاء قرينتها رأيناها خالية مما يلائم المشبه والمشبه به، ولهذا تسمى الاستعارة مطلقة.

وتجدر هنا الإشارة إلى أنّ الترشيح أبلغ من التجريد والإطلاق، لاشتماله على تحقيق المبالغة في الاستعارة، ولهذا كان مبنى الترشيح على أساس تناسي التشبيه، والتصميم على إنكاره إلى درجة استعارة الصفة المحسوسة للمعنوي، وجعلها كأنها ثابتة لذلك المعنوي حقيقة، وكان الاستعارة لم توجد أصلا.

خامسا: الاستعارة التمثيلية

وقد سمّاها القزويني "المجاز المركب"[1]، فالاستعارة تنقسم من حيث الإفراد والتركيب إلى مفردة ومركبة، فالمفردة هي ما كان المستعار فيها لفظا مفردا، كما هو الشأن في الاستعارة التصريحية والمكنية، أما المركبة؛ فهي ما كان المستعار فيها تركيبا، وهذا النوع من الاستعارة يطلق عليه البلاغيون اسم "الاستعارة التمثيلية" فمنهم من يعرِّفها

[1] القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص308.

بأنها: «استخدام اللفظ المركب المستعمل بطريق المجاز لعلاقة المشابهة» [1] مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، وخُصَّت بوصف التمثيلية تمييزا لها من الاستعارة العادية التي تكون في اللفظ المفرد، وهذا النوع يكثر في الأمثال السائرة، ومن أمثلتها المثل المشهور: "أراك تقدمُ رجِلا وتُؤخر أخرى" [2]، فقد شبه تردد الشخص في فعل الشيء بشخص يهِّم بعمل، فيقدِّم رجلا ويؤخر أخرى، والجامع هو التردد وعدم البت في الأمر، وقد حذف المشبه، فالاستعارة إذا تمثيلية.

سادسا: الاستعارة التهكمية

وهي أن تستعمل الألفاظ الدالة على المدح في نقائضها من الذَّم والإهانة تهكما بالمخاطب، وإنزالا لقدره، وحطًا منه [3]، ومثالها قوله تعالى: ﴿ بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣٨﴾ ﴾ النساء: ١٣٨، فالمعنى الحقيقي لكلمة "بشر" هو البشارة المعروفة في اللغة، وهو الإخبار بخبر سار، أما في الآية الكريمة فقد استعملت استعمالا مجازيا، إذ يعبّر باللفظ عن نزول العذاب، فاستعمال "البشارة" هنا سخرية [4]، فاستعمل "بَشِّر" بدلا من "أنذر" أو "أخبر"، وهذا على سبيل الاستعارة التهكمية.

---

[1] القزويني: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، ج3، ص126.

[2] الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص70.

[3] العلوي: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، ج1، ص246.

[4] الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل ، ج2، ص163.

ثالثا: الكناية

1- تعريف الكناية:

الكناية في أصل الوضع مصدر كني يكنو، أو كني يكني فتكون لام الفعل ياء أو واوا وإن كان الأقرب إلى الصواب أن تكون لامه ياء، لأن الياء التزمت في المصدر فقيل: كناية ولم يقل كناوة، وسواء أكانت لام الفعل واو أو ياء فإن معنى هذا الفعل يدور في فلك الستر والتغطية فالكناية: «ستر المقصود وراء لفظ أو عبارة أو تركيب أو هي كلام يتكلم به الإنسان ويريد غيره»[1].

وقد نالت الكناية عناية البلاغيين واللغويين والنقاد، فكثرت تعريفاتها في مؤلفاتهم، حتى وإن اختلفت لفظا فهي تتفق من حيث الجوهر، ولعلّ السبب في ذلك كثرة استعمالها في كلامهم.

فهي عند المبرّد العدول عن اللفظ الخسيس إلى غيره، وعند قدامة بن جعفر (ت337 هـ) مرادفة للأرداف والتوابع... وظلَّت هذه المعاني التي ذكرها العلماء لمصطلح الكناية متداخلة تارة مع الأرداف، وتارة أخرى مع التعريض إلى أن جاء عبد القاهر الجرجاني، الذي استقر عنده مفهوم الكناية فتداوله علماء البيان من بعده، حيث عرفها بقوله: «أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيومئ به إليه ويجعله دليلا عليه»[2].

إذا العلاقة في الكناية عند الجرجاني تنحصر في علاقة الردف والتبعية التي أشار إليها في تعريفه؛ أي أنها علاقة تلازم بين معنيين أحدهما ظاهر يدلُّ عليه اللفظ المذكور والآخر مستتر هو المراد، ويكون المعنى الظاهر دليلا على وجوده.

[1] ابن منظور: لسان العرب، مادة (ك ن ى)، ج12، ص166.

[2] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص66.

أما القزويني فقال: «الكناية لفظ أُريد به لازم معناه، مع جواز إرادة معناه أيضا» [1] فهذا التعريف الأخير يشير إلى أن الكناية تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى الحقيقي مع إرادة لازمه، أما في المجاز فالقرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقي.

2 -الكناية بين الحقيقة والمجاز:

اختلف البلاغيون في تصنيف الكناية وتحديد موقعها من الحقيقة والمجاز وانقسموا إلى عدة فرق:

أ -فريق يراها حقيقة وينكر مجازيتها:

ويأتي في مقدمة هذا الفريق كل من: عبد القاهر الجرجاني، والرازي، والسكاكي، والنويري، والتفتازاني، والعز بن عبد السلام... الخ، وقد اعتمدوا في موقفهم هذا على أن الحقيقة لفظ مستعمل فيما وضع له، سواء أكان ما وضع له اللفظ مقصودا لذاته، أم مقصودا لينتقل منه إلى غيره، والكناية من النوع الثاني، أي أنها لفظ مستعمل فيما وضع له لينتقل منه إلى غير الموضوع له، بحيث يكون غير الموضوع له هو مُتعلق الإثبات والنفي ومرجع الصدق والكذب، وعلى هذا تُفارق المجاز من أوسع الأبواب، لأنها حقيقة وكفى.

وانطلاقا من هذا الفهم رأى الفخر الرازي الكناية أن تذكر لفظة وتفيد بمعناها معنى ثنائيا هو المقصود «وإذا كانت تفيد المقصود بمعنى اللفظ وجب أن يكون معناه معتبرا فيما نقلت اللفظة عن موضوعها فلا يكون مجازا، فأنت تريد بقولك: "محمد كثير رماد القدر" أن تجعل كثرة الرماد دليلا على كونه جوادا، أمّا الألفاظ فهي مستعملة في معناها الأصلي لم تكن مجازا أصلا» [2] ويتفق مع هذا الرأي الشيخ عز الدين بن عبد السلام،

---

[1] القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص330.

[2] الفخر الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تح: أحمد حجازي السقا، ط1، المكتب الثقافي للنشر، 1989، ص 191.

حيث يقول: «الظاهر أنّ الكناية ليست من المجاز، لأنك استعملت اللفظ فيما وضع له وأردت به الدلالة على غيره، ولم تخرجه عن أن يكون مستعملا فيما وضع له»[1].

أما السكاكي فقد فرّق بين الكناية والمجاز من وجهين[2]؛ أحدهما: أن الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة بلفظها، فلا يمتنع في قولك: "فلان طويل النجاد" أن تريد طول نجاده من غير ارتكاب تؤول مع إرادة طول قامته... والمجاز يُنافي ذلك فلا يصِّح في نحو: رعينا الغيث أن تريد معنى الغيث، والثاني: أنَّ مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم، ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم.

ب –فريق يراها فرعا من المجاز وبابا من أبوابه:

ويمثل هذا الفريق كل من: القاضي عبد الجبار(ت 415 هـ)، وابن رشيق القيرواني، وابن الأثير، ويحي بن حمزة العلوي وغيرهم، وقد اعتمد هؤلاء في رأيهم، على ما يحدث من انتقال دلالي من المعنى الأول غير المقصود إلى المعنى الثاني المقصود، مما يجعل الكناية فرعا من المجاز وبابا من أبوابه، وقد عبَّر ابن رشيق عن مجازية الكناية مساويا بينها وبين التشبيه في ذلك بقوله: «وأما كون التشبيه داخلا تحت المجاز، فلأن المتشابهين في أكثر الأشياء إنما يتشابهان بالمقارنة على المسامحة والاصطلاح لا على الحقيقة... وكذلك الكناية في مثل قوله عزوجل إخبارا عن موسى ومريم عليهما السلام ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ﴾ عما يكون من حاجة الإنسان»[3].

أما ابن الاثير فقد عدّ الكناية فرعا من الاستعارة، فقال: «كل كناية استعارة، وليست كل استعارة كناية»[4].

---

[1] العز بن عبد السلام: الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، دط، دار الحديث، القاهرة، دت، ص63.

[2] السكاكي: مفتاح العلوم، ص170.

[3] ابن رشيق: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج1، ص268.

[4] ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج4، ص292.

ج -فريق ثالث يرى الكناية يتجاذبها جانبا الحقيقة والمجاز:

ويأتي في مقدمة هذا الفريق الخطيب القزويني؛ الذي جعلها واسطة بين الحقيقة والمجاز، وقد علّل الدسوقي هذا الموضع للكناية فقال: «الكناية إخراجها بناء على أنها واسطة لا حقيقة ولا مجاز، وأما أنها ليست حقيقة -كما سبق الذكر ــ اللفظ المستعمل فيما وضع له، والكناية ليست كذلك، وأما أنها ليست مجازا فلأنه اشتُرِطَ فيها القرينة المانعة عن إدارة الحقيقة، والكناية ليست كذلك ولهذا أُخرجُها من تعريف المجاز» [1]

يبدو أن خلاف هولاء في الكناية أحقيقة هي أم مجاز، شبيه بخلافهم بشأن التشبيه، فالذين عدّوها حقيقة إنما رأوا أنّ اللفظ فيها مستعمل في معناه، أما الذين عدّوها مجازا فلأنهم نظروا إلى ما ترمز إليه، فمن هنا نشأ الخلاف بين هؤلاء الأعلام، وعلى هذا فمن يعدّ التشبيه حقيقة، يرى الكناية كذلك كالرازي، ومن يذهب إلى أن التشبيه مجازا، يجعل الكناية مجازا أيضا ومن هؤلاء السكاكي، ومن تردد في نسبتها إلى الحقيقة أو المجاز فلأنه راعى ما يدلّ عليه اللفظ.

فالكناية في ظاهر اللفظ حقيقة وإن كان ما تدلّ عليه مجازا، فالفرق بينها وبين المجاز يكمن في: طبيعة العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي، بالإضافة إلى جواز إرادة المعنى الحقيقي فيها.

---

[1] بهاء الدين السبكي: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (حاشية الدسوقي)، دط، القاهرة، 1936، ج 3، ص 26.

3 - أقسام الكناية:

جرى تقسيم الكناية بالنظر إلى عدة اعتبارات هي:

أولا: الكناية باعتبار ذاتها:

أ - **الكناية المفردة:** وتكون هذه الكناية في اللفظ المفرد؛ أي في كلمة واحدة، ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً وَلِىَ نَعۡجَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ ص: ٢٣ ، فالنعجة كناية عن المرأة.[1]

ب - **الكناية المركبة:** ولا تكون هذه الكناية في لفظة مفردة، وإنما تأتي في التركيب وهو كثير في كلام البلغاء، ومثالها "لا تصعر خدك للناس"، فتركيب لا تصعر خدك للناس كناية عن التكبر.

وتعتبر الكناية المركبة أكثر بلاغة من الكناية المفردة، لأنها تأتي على جهة التشبيه ولعلّ بلاغة الكناية ترجع إلى ذكر الصفة ومراعاتها في التركيب، حيث تتضح صورة التشبيه أكثر بخلاف الإفراد فإن الصفة غير مذكورة فيه.

ثانيا: الكناية باعتبار حكمها:[2]

أ - **الكناية الحسنة:** وهي الكناية التي تكسب الكلام حلاوة وجمالا، وتبتعد وتترفع عن فاحش القول، ومثالها قوله تعالى: ﴿أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴿٤٣﴾﴾ النساء: ٤٣، كناية عن الجماع.

---

[1] الزمخشري:الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج5، ص254.

[2] ينظر: السكاكي: مفتاح العلوم، ص172،173.

ب –**الكناية القبيحة:** وهي كناية تخلو من الفائدة، وتؤدي في بعض الأحيان إلى عكس المعنى المراد، ومن أمثلتها قول المتنبي:

إِنِّـــي عَلَـــى شَغَفِـــي بِمَـــا فِي خَمْـــرِهَا لأعِــفَ عَمَـــا فِـــي سَـــرَا وَيْلاتِـــــــهَا

وقد وصف ابن الأثير هذه الكناية بأن الفجور أحسن منها، وقد سبقه في هذا العسكري.

ثالثا: الكناية باعتبار المكنى عنه

إذا عدنا إلى تقسيم السكاكي والقزويني وجدنا أنّ المطلوب بالكناية عندهم لا يخرج عن ثلاثة أقسام هي:[1]

أ –**الكناية عن صفة:** وهي التي يكون فيها المعنى المكنى عنه صفة من الصفات؛ والمراد الصفة المعنوية كالشجاعة، والعلم... وليس الصفة بمعناها النحوي، وتكون بذكر الموصوف وإرادة الصفة التي تلازمه، ولهذا النوع أمثلة كثيرة منها، ما ورد في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال:" مَنْ كَانَت الْآخِرَة هَمهُ جَعَلَ اللَّهُ غِنَاهُ فِي قَلْبِهِ وَجَمَعَ لَهُ شَمْلَهُ وَأَتَتْهُ الدُّنْيَا وَهِيَ رَاغِمَةٌ وَمَنْ كَانَت الدُّنْيَا هَمهُ جَعَلَ اللَّهُ فَقْرَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ وَفَرَّقَ عَلَيْهِ شَمْلَهُ وَلَمْ يَأْتِهِ مِنْ الدُّنْيَا إِلَّا مَا قُدِّرَ لَهُ فلاَ يُسمى إلاَّ فَقِيْراً ولا يُصْبِحُ إِلاَّ فَقِيْراً"، إذ تزاحمت الكنايات في الحديث الشريف منها: جعل الله غناه في قلبه، كناية عن القناعة والرضا بالمقسوم.

ب – **الكناية عن موصوف:** هي الكناية التي تستلزم ذاتا أو مفهوما، حيث يذكر في الكلام صفة أو أكثر، لها اختصاص بموصوف معين فتدلّ عليه، ويمكن أن ينتقل الذهن منها إليه، وعليه تصير تلك الصفة أو الصفات كناية عن ذلك الموصوف، وتقسَّم الكناية عن موصوف تبعا للتركيب الكنائي إلى: كناية بمعنى واحد، وكناية بجملة معاني ومن الكنايات الشهيرة عن موصوف: شاعر النيل "حافظ"، كوكب الشرق

[1] ينظر: – السكاكي: مفتاح العلوم، ص 173، 174.
-القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص 331–336.

"أم كلثوم"، العندليب الأسمر "عبد الحليم حافظ"، موسيقار الأجيال "عبد الوهاب"، سيدة الشاشة "فاتن حمامة".

ج - **الكناية عن نسبة:** وهي أن تذكر الصفة والموصوف، إلا أنك بدلا أن تنسب هذه الصفة لصاحبها تنسبها إلى شيء آخر يتعلق بالموصوف، مثالها قول الكميت يمدح أبان ابن الوليد:

يَصِيـــرُ أَبَـانُ قَرِيْـنَ السمَـــا ح والمُكَرَمَـــاتِ حَيْـثُ صَـــارَا

حيث أراد إثبات السماح والمكرمات له، فجعلهما قرينين له يكونان حيث يكون، وفي نسبتهما إلى المكان الذي يحلُّ به، تخصيص لهما وحَصْرُهُمَا فيه دون غيره.

رابعا: الكناية باعتبار الوسائط واللوازم

يتفاوت إدراك المعنى الكنائي -قوة وضعها- تبعا لكثرة الوسائط بين المعنى الحقيقي والمعنى الكنائي، أو قلتها، أو خفائها، أو وضوحها، وقد أشار السكاكي إلى هذا التفاوت وحدّد مستوياته حيث يقول: «ثم إن الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة»، وقد نقل عنه هذه المستويات من جاء بعده من البلاغيين، نفصلها كما يلي:[1]

أ -**التلويح:** في اللغة؛ هو الإشارة إلى غيرك عن بعد، وهو عند البلاغيين نوع من الكناية، تكون فيه المسافة بين اللفظ والمكنى به والمكنى عنه بعيدة وكثيرة الوسائط، ولا تعني كثرة الوسائط بعد المسافة الغموض أو الإلغاز، بل يتميز التلويح بالوضوح والسهولة في المرور من واسطة إلى أخرى، ومن أمثلته: "كثير الرماد"، كناية عن الكرم، وقد فُهم هذا المعنى بعد المرور بوسائط عدة:

كثير الرماد ← كثير الجمر ← كثير الاشتعال ← كثير الولائم ← كثير الضيوف ← هو كريم

[1] ينظر: - السكاكي: مفتاح العلوم، ص 171-174.
-القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص 339،340.

وهكذا يتحدد التلويح ويدرك في السياق بالنظر في التحولات الداخلية في متن البنية نفسها، إذ إنَّ تعدد التحولات يجعل الناتج الكنائي نوعا من التلويح، وكثرة الوسائط أو التحولات تجعل الإدراك بعيدا لأنه يتم على مراحل تلازمية.

«ويُذكر التلويح بدرجات متفاوتة تبعا لكثرة الوسائط، مما يجعل للملتقي حضورا واضحا في إدراك المعنى الكنائي في كنايات هذا المستوى التعبيري» [1]

ب –**الرمز:** الرمز في اللغة العربية؛ أن تشير إلى قريب منك خفية، كالإشارة بالشفاه أو بالحاجب، فإنما يشار بهما غالبا قصد الإخفاء، وقد عرَّفه المصري في كتابه "بديع القران" بقوله: «أن يريد المتكلم إخفاء أمر ما في كلامه، مع إرادته إفهام المخاطب ما أخفاه فيرمز له في ضمنه رمزا يهتدي به إلى طريق استخراج ما أخفاه كلامه» [2]، ومثاله: قول "إنك لعريض القفا" كناية عن الغباء، وهي من الكناية بالرمز، لقلة الوسائط مع بعض الخفاء.

ج –**الإشارة:** وتسمى الإيماء أيضا؛ وهي الكناية الواضحة التي تتوسط التلويح والرمز، وتكون الوسائط فيها قليلة، ويجد المتلقي سهولة في معرفة المعنى المراد، ومن أمثلة الإشارة قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٤٤﴾﴾ القصص: ٤٤ ، فأشارت لفظة "الأمر" إلى ابتداء نبوة موسى عليه السلام، وخطاب الله له وإعطائه الآيات البيِّنات.

«وتسمية هذا الضرب من الكناية إيماء أو إشارة، إنما تشير إلى وضوح الدلالة وظهورها فيه، لأن الإيماء إشارة واضحة إلى القرب، والإشارة موضوعة للدلالة على المحسوس الذي هو أمر ظاهر».

---

[1] مصطفى أمين وعلي الجارم: البلاغة الواضحة (البيان والمعاني والبديع)، ص 128.

[2] المصري: بديع القران، ص 321. نقلا عن: بن عيسى باطاهر: البلاغة العربية، ص 302.

دـــ التعريض: هو خلاف التورية بالشيء عن الشيء، وهو نوع من التصوير يدخل باب الكنايةِ[1]، لأنَّ العلاقة بين الدال والمدلول فيه تنبني على الحقيقة، ويتميز التعريض بالاستغناء عن المعنى الأصلي المراد والتعبير عنه بمعنى آخر، فعنصر المفاجأة والتضليل يؤديان دورا هاما فيه، ومثاله الحديث الشريف " في المعاريض لمندوحة عن الكذب "؛ أي أنَّ عدم التصريح بالشيء فيه سعة عن قصد الكذب وتعمده.

ويروى الصحابي الجليل قيس بن سعد رضي الله عنه –وكان كريما– أنّ امرأة جاءته فقالت: "أشكو إليك قلة الفأر في بيتي فقال: "ما أحسن ما ورّت عن حاجتها، املئوا بيتها لحما وخبزا وسمنا"، إذ دلَّ مفهوم قولها: "قلة الفار في بيتي"، علة فقرها وحاجتها إلى الإعانة، وهذا من التعريض الجميل المطلوب في مثل هذه المواقف.

ومن أغراض التعريض: التعظيم وإعلاء القدر –الملاطفة في الخطاب– التوبيخ والملامة– الاستعطاف– الاحتراز عن المخاشنة.

- **العلاقة بين الكناية والتعريض:**

تباينت آراء البلاغيين حول العلاقة بين الكناية والتعريض، فقد تحـــدث عنـــــــه –التعريض– عبد القاهر الجرجاني مع الكناية: وكذلك فعل السكاكي والقزويني، وابن مالك، أما الزمخشري، وابن الأثير، ويحي بن حمزة العلوي [2]، فقد فرقوا بين الكناية والتعريض، ويعدُّ الزمخشري من أوائل من فرَّق بينهما تفريقا محددا، حيث قال : «فإن قلت: أي فرق بين الكناية والتعريض؟ قلت: الكناية: أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له، كقولك: طويل النجاد والخمائل لطول القامة وكثير الرماد للمضياف ، والتعريض أن تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره، كما يقول المحتاج للمحتاج إليه، جئت لأسلِّم عليك ولأنظر إلى وجهك الكريم، وكأنه إمالة الكلام إلى عرض يدل على الغرض»[3].

---

[1] السكاكي: مفتاح العلوم، ص173.

[2] العلوي، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، ج1، ص380.

[3] الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، ج5، ص254.

وقد فرَّق ابن الأثير بينهما؛ من حيث الدلالة والتشكيل، فأما من حيث الدلالة أو خفائها: فقد قال: «أنَّ الدلالة التعريضية أخفى من الدلالة الكنائية، لأن الكناية لفظية وضعية من جهة المجاز، ودلالة التعريض من حيث المفهوم» [1]، لا بالوضع الحقيقي والمجازي وإنما سُمِّي التعريض تعريضا، لأن المعنى يفهم من عرضه أي من جانبه، ومن حيث الإفراد والتركيب فإنه يقول: «الكناية تشمل اللفظ المفرد والمركب معا، بينما يختص التعريض باللفظ المركب ولا يأتي في اللفظ المفرد البتة»[2].

ومما سبق يمكن إيجاز الفروق بين الكناية والتعريض في النقاط التالية:

- الكناية واقعة في المجاز ومعدودة منه وليس التعريض كذلك.
- تقع الكناية في اللفظ المفرد واللفظ المركب، بينما لا يقع التعريض إلا في الألفاظ المركبة
- التعريض أخفى من الكناية، لأن دلالة الكناية مدلول عليها من جهة اللفظ، بينما دلالة التعريض مدلول عليها من جهة القرينة والإشارة وترتبط بالسياق.

---

[1] ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج4، ص296.

[2] المرجع نفسه، ج4، ص297.

المبحث الثالث

التطور الدلالي

- أولا: أسباب التطور الدلالي
- ثانيا: مظاهر التطور الدلالي (العلاقات بين الحقيقة والمجاز)

المبحث الثالث:التطور الدلالي:

تعدُّ الحقيقة والمجاز مظهرا من مظاهر التطور في دلالة الألفاظ، «الذي يكون أوضح ما يكون في المستوى الدلالي، لأنه الجانب الذي يربط بين اللغة والواقع ربطا مباشرا، ويصوغ العلاقة الرمزية بينهما صياغة تجريدية، الدال "اللفظ"، والمدلول "المعنى" ولما كانت المدلولات متطورة وكان من طبيعتها التغير والتحول من زمن إلى زمن، ومن حضارة إلى حضارة، كانت الألفاظ متطورة باطراد متناسب مع ما يلابس المدلولات من تحولات وتغيرات» [1]

وتطور الدلالة لا يقتصر على الألفاظ الأصلية في لغة من اللغات، بل قد يجاوزها إلى الألفاظ المستعارة من لغة أخرى، فتطور الدلالة ظاهرة شائعة في كل اللغات يلمسها كل دارس لمراحل نموِّ اللغة وأطوارها التاريخية، فمثلا: «لقب "القيصر" في اللغة الألمانية والمعروف في اللغة الروسية في صورة "التار tsar"، إنَّما يعود إلى اسم علَم اشتهر به أحد أباطرة الرومان "بيوليوس قيصر"، ثم تطورت دلالته وأصبحت عامة تطلق على كل حاكم عظيم الشأن يحكم إمبراطورية عظيمة، وقد اُشتق هذا الاسم من فعل لاتيني معناه يقطع أو يشق، لأن ذلك الإمبراطور قد وُلِد بعد عملية شق البطن فأطلق عليه هذا الاسم، ولا يزال الأطباء والجراحون يسمونها بالعملية القيصرية » [2]، وغيرها من الأمثلة التي سنأتي إلى ذكر بعضها فيما بعد.

أولا: أسباب التطور الدلالي

إن اللغة –كما سبق الذكر– ليست ساكنة بحال من الأحوال، بالرغم من أنَّ تقدمها يبدو بطيئا في بعض الأحايين، فالمجاز القديم مثلا مصيره إلى الحقيقة، والحقيقة القديـــمة

---

[1] محمد محمد داود: العربية وعلم اللغة الحديث، دط، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001، ص208.

[2] إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ط5، المكتبة الأنجلو المصرية، 1984، ص123.

قد يكون مصيرها إلى الزوال والاندثار، فتبقى الألفاظ إذا قُدِرَ لها البقاء تنتقل من مجال إلى آخر جيلا بعد جيل، فكثير من الدلالات التي كانت سائدة شائعة في العصر الجاهلي قد أصابها البلى، ولم نعد نراها إلاّ في المعاجم كرموز متحفية، تشبه ما نراه في المتاحف من قطع خزفية لم تعد صالحة للاستعمال؛ «أي أنّ أسمى درجات الجدة والطرافة في الاستعمال هو المجاز، ثم تتقلص تلك الجدة مع الزمن ويؤول أمرها إلى الألفة والذيوع، وتصبح ما نسميه بالحقيقة التي يؤول أمرها هي الأخرى إلى الاندثار والزوال بتطور الحياة الاجتماعية للإنسان»[1]، ويمكن أن نعزو التطور الدلالي إلى سببين أساسيين لكل منهما عناصره ومقوماته: [2]

1 - الاستعمال:

إن الألفاظ لم تخلق لتحبس في خزائن الزجاج والبلور، فيراها الناس من وراء تلك الخزائن، ثم يكتفون بتلك الرؤية العابرة لو أنها كانت كذلك لبقيت على حالها جيلا بعد جيل دون تغير أو تحول، ولكنها وجدت ليتداولها الناس، وليتبادلوا بها في حياتهم الاجتماعية، كما يتبادلون بالعملة والسلع، غير أن التبادل بها يكون عن طريق الأذهان والنفوس، تلك التي تتباين بين أفراد الجيل الواحد والبيئة الواحدة في التجربة والذكاء، وتتشكل وتتكيف الدلالة تبعا لها، فإذا ورثت الأجيال الناشئة الألفاظ واتخذها للتعامل والتبادل لم ترثها على حالها الأولى، بل ترثها مع بعض الانحراف في الدلالة، ثم يتضخم ذلك الانحراف على توالي الأجيال، وأوضح عناصر هذا العامل الرئيسي يمكن تلخيصها فيما يأتي:

---

[1] إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ط5، المكتبة الأنجلو المصرية، 1984، ص 131، 132.

[2] ينظر: - المرجع نفسه، ص135- 150.

عبد القادر أبو شريفة وآخرون: علم الدلالة والمعجم العربي، ص80-83.

أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1985، ص237-242.

أ - **سوء الفهم:** وهذه التجربة قد يمرُّ بها كل منّا حين يسمع اللفظ للمرة الأولى فيسيء فهمه، ويوحى إلى ذهنه دلالة غريبة لا تكاد تمتُّ إلى ما في ذهن المتكلم بأية صلة، فتشيع الدلالة الجديدة، مما يساعد على تطور اللفظ تطورا مفاجئا يرثه الجيل الناشئ ويركن إليه، وليس من الضروري في هذا أن تندثر الدلالة الأصلية، أو أن تفنى من الوجود بل تبقى جنبا إلى جنب مع تلك الدلالة الجديدة، ويُخيل للناس بعد ذلك أنّ للفظ دلالتين مستقلتين، وهنا ينشأ في اللغة ما يسمى بالمشترك اللفظي في صورته الأصلية الحقَّة، وهو كثير عند الشعراء، ومثاله:

يَا وَيْــحَ قَلْبِـــي مِن دَوَاعِـــي الهَوَى ... إِذَا رَحــلَ الجِيْــرَانُ عِنْدَ الغُــــرُوبِ
أَتْبَعْتُهُــم طَرَفِــي وقَــد أَزْمَعُــــوا ... وَدَمْــعُ عَيْنِــي كَفَيْــضِ الغُــــرُوبِ
بَاتُــــوا وَفِيهِـــمْ طِفْلَــــةٌ حُـــرَةٌ ... تَفْتُــرُ عَنْ مِثْــلِ أَقَاحِــي الغُــــرُوبِ

فالغروب في البيت الأول لوقت الغروب، وفي الثاني للدلاء جمع دلو، وللثالث للوهاد المنخفضة.

وسوء الفهم في الحقيقة ليس إلا نتيجة لتلك العملية الذهنية التي تسمى "القياس الخاطئ"، والتي تلازم كلاما منا في مراحل الحياة، والقياس الخاطئ هو الذي يفسر لنا مثلا تلك الأخطاء التي نشهدها بين الطلاب والتلاميذ، حين يخلطون بين المؤنث والمذكر، فيظنون أن كلمة "المستشفى" أو "الرأس" كلمة مؤنثة.

ب - **بلى الألفاظ:** أما العنصر الثاني للاستعمال فنراه حين يصب اللفظ بعض التغير في الصورة ويصادف بعد ذلك أن يشبه لفظا آخر في صورته، فتختلط الدلالتان، فيصبح اللفظ مشتركا لفظيا، فكلمة "القماش" المألوفة لنا الآن إذا بحثنا عنها في معجم الفيرزابادي لا نراه يذكر لها من المعاني إلا "القماش أراذل الناس"، والقماش ما وقع على الأرض من فتات الأشياء، غير أنّ الجوهري يذكر أيضا أن من معاني القماش "متاع البيت"... ولا ندري كيف تطورت تلك الدلالة التي صارت هكذا، وقد قال

بعض الدارسين أنّ الكلمة مأخوذة من كلمة فارسية هي "كماش" بمعنى نسيج من قطن خشن تكون الكلمة العربية قد نطقت قافها "كافا" لسبب أو لآخر فأشبهت الكلمة الفارسية وانصرفت دلالتها إلى الدلالة الفارسية بمعنى النسيج.

ج –**الابتذال أو الانحطاط:** العنصر الثالث للاستعمال هو الابتذال، الذي يصيب بعض الألفاظ في كل لغة من اللغات لأسباب، منها السياسي ومنها الاجتماعي ومنها العاطفي فالظروف السياسية تتطلب الحط من ألقاب ورتب اجتماعية ندرك السبب في انزواء بعض الألفاظ التي نعبّر عنها من اللغة، ولعلَّ أقرب مثال لهذا كلمة "الحاجب"، التي كانت تعني "رئيس الوزراء" ثم تطورت دلالتها، وانحط قدرها على توالي الأيام فصارت في آخر عهدها ذات قدر تافه بعد أن كان لها مركز هام ومكان مرموق، وقد يترتب على هذا الابتذال عادة أن تنحط الدلالة، أو أن تنزوي الكلمة وتندثر، فلا تجري على الألسنة، ولا تَرِدَ في الاستعمال، فمثلا كلمة "خش" بمعنى "دخل" كلمة مبتذلة رغم أنها عربية فصيحة.

أمّا ما يتعلق بالناحية النفسية، ذلك أن يكون اللفظ قبيح الدلالة، أو يتصل بالقذارة والدنس، كتعدد أسماء دورة المياه لنفور الإنسان منه "الكنيف، المستراح، بيت الراحة، بيت الأدب..وغيرها".

2 –الحاجة:

هناك نوع من التطور في الدلالة يكون وليد الحاجة إلى التجديد في التعبير وهو يقصد إليه قصدا، ويتم عن عمد في ألفاظ اللغة، وذلك هو العامل الثاني في التطور الدلالي، ويتم هذا النوع من التطور عادة على يدي الموهوبين من أصحاب المهارة في الكلام كالشعراء والأدباء، كما قد تقوم به المجامع اللغوية أو الهيئات العلمية حين تعوز الحاجة، والسبيل إليه هو المجاز، أو الانتقال باللفظ من مجاله المألوف إلى آخر جديد عليه.

❖ عناصر الحاجة ودوافعها:[1]

أ -التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي:

إن اللغات تتبع الأمم في صعودها وهبوطها، وفي تطورها وتغيرها، إذ لا وجود للغة بغير المتكلمين بها، ولا تحيا إلا بحياة أبنائها، فكل تطور في حياة الأمة يترك أثرا قويا واضحا في لغتها، ويعنينا ذلك الأثر المتعمد الذي يقصد إليه قصدا، لأن مظاهر الحياة تتطلبه وتدعوه إليه، فيعمد مثلا إلى الألفاظ القديمة ذات الدلالات المندثرة ليُحيُوا بعضها، ويطلقوها على مستحدثاتهم، حتى وجدنا أنفسنا أمام ذلك الفوج الزاخر من الألفاظ القديمة التي أكسبوها دلالات جديدة: كالمدفع والقنبلة، والطيارة، والبريد، والقطار، والقاطرة، والسيارة ... الخ فمنها من يَلقى الصعاب فيختفي من الاستعمال، ومنها من يلقى القبول فتشيع، وقد يصل الشيوع بالدلالة الجديدة حدا تُنسى معه الدلالة القديمة نسيانا تاما، فمن منّا الآن إذا سمع كلمة "سيارة" أو "القاطرة" ذهنه صورة القافلة في الصحراء، أو الناقة الأولى التي تسير القافلة على هديها.

وقد تكون الدعاية السياسية أو الاقتصادية، حافزا كبيرا لتوليد تلك الألفاظ الجديدة الدلالة، رغبة في رواج بضائعهم، فصاحب المشروبات مثلا؛ قد يطلق على محله "جنة الفواكه"، والخياط قد يقول عن محله "دار الأناقة"، وغير ذلك مما هو مألوف في حياتنا العامة.

وقد تدعو الحاجة إلى الالتجاء إلى ألفاظ اللغات الأجنبية، فيستعار منها ما تمس الحاجة إليه حينا، وما لا حاجة إليه حينا آخر، ومن أمثلة استعارات اللغات الأجنبية بعضا من ألفاظنا العربية بعد أن صبغتها بصبغتها، وغيرت من صورتها، كلمة "الكحول

---

[1] ينظر: - إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص 145-150

أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ط1، ص237-242.

هادي نهر: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، تح: علي الحمد، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص616-618.

Alcohol"، و"القهوة Coffee"، كما استعارت الدول الأوربية كلمة "الشيكولاتة" من اللغة المكسيكية، وكلمة الياسمين من الفارسية، وغير ذلك من الألفاظ الكثيرة التي كانت الحاجة تُسَبِبُهَا.

ثانيا: مظاهر تطور الدلالة (وظائف المجاز)

اللغة -كما قلنا- كالكائن الحي ينمو ويؤثر ويتأثر، وهي تنمو وتستعمل وتنتقل من جيل إلى جيل آخر لتعبر عن أفكارهم وحياتهم، وهي في انتقالها تؤثر وتتأثر، فتموت ألفاظ وتحيا أخرى، وتضيق ألفاظ وتتسع أخرى بدلالاتها، وهذه صفات اللغات الحية ودليل على حيويتها، فاللغة لم تخلق لتوضع في بطون الكتب المقفلة ولا في خزائن العرض وإنما للاستعمال؛ والاستعمال يعرضها لمظاهر كثيرة شبهها إبراهيم أنيس بأعراض المرض وهذه المظاهر هي:[1]

1 -تعميم الدلالة (توسيعها):

حيث تكون دلالة الألفاظ هنا خاصة، ثم تنمو وتتطور فتتسع دلالتها مع الزمن لتدل على شيء عام إذ «يتم هذا النوع من التغير حين تستعمل الكلمة الدالة على فرد أو على نوع خاص من أفراد الجنس أو أنواعه، للدلالة على أفراد كثيرين أو الجنس كله» [2]، ومن أمثلته كلمة "القرب" في دلالة الخاصة على طلب الماء ثم صار يقال ذلك لكل طلب، ومن التعميم أيضا أنّ "البأس" في أصل معناها كانت خاصة بالحرب، ثم أصبحت تطلق على كل شدة، ومن هذا التعميم أيضا تحويل الأعلام إلى صفات، فالعلم "قيصر" قد يطلق ويراد منه الطاغية، و"حاتم" الكريم المضياف، "عرقوب" للمخادع القليل الوفاء ...الخ.

---

[1] ينظر: - إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص153-160.

محمد علي عبد الكريم الروسيني: علم اللغة العام، دط، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دت، ص223-225.

عبد القادر أبو شريفة وآخرون: علم الدلالة والمعجم العربي، ص65-71.

[2] عبد الكريم محمد حسن جبل: في علم الدلالة (دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات)، دط، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص232.

وقد فسّر الدكتور مختار عمر هذا التعميم الدلالي في ضوء نظرية التحليل التكويني للمعنى بقوله: «ويمكن تفسير توسيع المعنى على أنه نتيجة إسقاط لبعض الملامح التمييزية المكونة للفظ؛ أي أنّ الاستعمال اللغوي يقوم باستبقاء ملمح "أو أكثر" من الملامح التمييزية المكونة للفظ، ويسقط ملامحه الأخرى ثم يطلق اللفظ على ما توفر فيه هذا الملمح، بغض النظر عن التوافق أو التوافق في الملامح الأخرى»[1].

2 -تخصيص الدلالة (تضييقها):

وهذا المظهر من مظاهر التطور في الألفاظ يكون عكس المظهر الأول، إذ «يحدث هذا النوع من التغير الدلالي عندما تخصص ألفاظ كان كل منها يستعمل للدلالة على طبقة عامة من أشياء، فيدلّ كل منها على حالة أو حالات خاصة، وهكذا يضيق مجال الأفراد الذي كانت تصدق عليه أولا»[2]، والمثال على الخصوص كلمة "الوغى" وهو اختلاط الأصوات في الحرب، ثم كَثُر فصارت الحرب وغى، وكذلك كلمة "السبت" التي كانت تعني الدهر، ثم خُصِّصَت للدلالة على فرد من أفراده وهو أول أيام الأسبوع، وكلمة "الحج" الذي أصله قصدك الشيءَ وتجريدك له ثم خُصت بقصد البيت الطهور، وهذا التخصيص مرده أنّ الناس في حياتهم العامة ينفرون عادة من تلك الكليات "العموم" التي لا وجود لها إلا في الأذهان، يؤثرون الدلالات الخاصة التي تعيش معهم فيرونها ويسمعونها ويلمسونها، ولذا يسهل عليهم تداولها والتعامل بها في حياة أكثر ما فيها ملموس محسوس لهذا كان تخصيص الدلالة أكثر شيوعا في اللغات من تعميمها، وأكثر أثرا في تطور الدلالات وتغيرها.

---

[1] أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص245.

[2] عبد الكريم محمد حسن جبل: في علم الدلالة (دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات)، ص238.

وقد فسّر "مختار عمر" هذا الخصوص من خلال قوله: «ويمكن تفسير التخصيص أو التضييق بعكس ما فُسِّر به توسيع المعنى، فقد كان التوسع نتيجة إسقاط لبعض الملامح التقييزية للفظ، أما التخصيص فنتيجة إضافة بعض الملامح التمييزية للفظ.»[1]

3- انحطاط الدلالة:

كثيرا ما يدرج هذا العنصر ضمن عنصر نقل المعنى، وهو-كما سبق الذكر- أن يصيب الدلالة بعض الانهيار أو الضعف، فتراها شيئا فشيئا أثرها في الأذهان، أو تفقد مكانتها بين الألفاظ التي تنال من المجتمع الاحترام والتقدير، ومثال انحطاط الألفاظ كلمة "الكرسي"، حيث استعملت في القرآن الكريم بمعنى "العرش" في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ ٢٥٥﴾ البقرة: ٢٥٥ غير أن هذه الكلمة أصبحت الآن تطلق على "كرسي السفرة" أو "كرسي المطبخ"، حيث إن اللفظ أصابه الضعف بعد القوة، وكذلك "طول اليد"، فقد وردت في الحديث الشريف بمعنى السخاء والجود، وأصبحت تستعمل على الألسنة الآن بمعنى "السرقة"... إلى غير ذلك من الألفاظ.

4- رقي الدلالة:

وهو الآخر أيضا كثيرا ما يُدرج تحت عنصر نقل المعنى، إذ تنحط الدلالة في ألفاظ قد تقوى في ألفاظ أخرى، غير أنّ ضعف الدلالة أو انحطاطها أكثر ذيوعا في اللغات بوجه عام، ومثال ذلك كلمتا "ملاك ورسول"، حيث كانت تعني الشخص الذي يرسله في مهمة مهما كان شأنها ثم تطورتا وأصبحتا لها تلك الدلالة التي نعرفها الآن، «وكذلك كلمة "فاتن" التي كانت تعني الإحراق والفصل بين الجيد والرديء، ثم ارتقت إلى معنى اسمي، فأصبحت تطلق على كل ما يعجب ويبهر بجماله، والرقي نتج عن ملائمة

---

[1]أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص246.

بين الحالين، إذ أن شدة الإعجاب بجمال المرأة يولد ما يشبه اللهيب أو الاكتواء في نفس الناظر، فهو شعور معنوي في حين كان الأصل رؤية مادية»[1]

5 -تغير مجال الاستعمال:

وهو ما يسمى "المجاز"[2]، إذ ذكرنا سابقا أن بعض الألفاظ تتخصص دلالتها وبعضها تتوسع بعد تخصيص، وبعضها تنحط بعد رقي، وبعضها ترتقي بعد أن كانت وضيعة، فهنا نعرض لألفاظ تخرج دلالاتها عن المألوف والواقع إلى شيء مجازي، فاليد جزء من الإنسان ولكننا نقول يد الباب، والرجل جزء من الإنسان ولكننا نقول رجل الطاولة .. وغيرها، وهذا النقل من مجال إلى آخر، سواء كان عن عمد أو عن غير عمد، له مبرراته ودوافعه التي تتلخص في الأحوال الآتية:[3]

أ -**توضيح الدلالة:** وجعل الصورة الذهنية من الجلاء والصقل بحيث لا يترك مجالا للوهم أو الشّك، ويكون هذا عادة حين تنتقل الدلالة المجردة إلى مجال الدلالات المحسوسة الملموسة فتصبح مما يرى ويسمع، ويلمس ويشم، فيسهل على الأذهان القاصرة فهم مدلولها، وهو كثير في كلام الأدباء والموهوبين وهو ما نسميه بالكنايات الأدبية كان يكنى عن "الكرم" بالرماد، فتنتقل الدلالة المجردة إلى المجال المحسوس، والعكس إذ كثيرا ما تنتقل الدلالة من المجال المحسوس إلى المجرد، وهذا كلّه نسمِّيه المجاز البلاغي.

ب -**رقي الحياة العقلية:** أجمع العلماء أن دلالة الألفاظ بدأت بالمحسوسات ثم تطورت إلى دلالات مجردة بتطور العقل الإنساني ورقيِّه، فكلما ارتقى التفكير العقلي جَنُح إلى استخراج الدلالات المجردة وتوليدها والاعتماد عليها في الاستعمال، وهنا نلحظ أنَّ

[1] هادي نهر: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، ص226.

[2] إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص160.

[3] ينظر: - المرجع نفسه، ص160-165.

عبد القادر أبو شريفة وآخرون: علم الدلالة والمعجم العربي، ص65-70.

الدلالة تنتقل من المجال المحسوس إلى المجال المجرد، وهذه الظاهرة هي المجاز، ولكنها ليست ذلك المجاز البلاغي الذي يهدف إلى إثارة العاطفة والنفس، بل هدفه الأساسي، التعبير عن العقليات والمعاني المجردة، وانتقال الدلالة من المجال المحسوس إلى المجرد يتم عادة في صورة تدريجية، وتظل الدلالتان سائدتين جنبا إلى جنب زمنا ما، ثم قد تنزوي الدلالة المحسوسة في ركن من أركان الدلالة الأصلية، أو قد تندثر الدلالة المحسوسة، فيصعب حينئذ الاستدلال على أصلها.

ومن أمثلة هذا العنصر كلمة "الذكاء"، يقال ذكت النار اشتد لهبها "محسوس"، والذكاء بالمعنى المعروف الآن "مجرد"، وغير ذلك من الألفاظ الكثيرة التي انحدرت من دلالات محسوسة إلى دلالات مجردة.

وليس النقل بين الدلالات مقصورا على ما تقدّم، بل يتم بين المحسوسات بعضها مع بعض لصلة بين الدلالتين في المكانية، أو الزمانية، أو اشتراك في جزء كبير من الدلالة، فمن أمثلة المكان "الشنب" حين يطلقونه على الشارب .. وغيرها من الأمثلة.

❖ القيمة الفنية للمجاز:

لقد أجمع علماء البلاغة على تفضيل المجاز على الحقيقة، لِمَا له من قدرة على فتح آفاق جديدة للتعبير الأدبي والفني، وإكساب الكلام حلاوة ورشاقة، وإبعاده عن السأم والملل والرتابة، وقد عبّر كثير من هؤلاء البلاغيين عن قيمته في التعبير، مُظهِرين بلاغته وأهميته. ومن هؤلاء الشريف المرتضي حيث يقول: «كل كلام خلا من مجاز واختصار، بَعُدَ عن الفصاحة وخرج عن قانون البلاغة»[1]، وقال في موضع آخر: «كلام العرب وحيٌّ، وإشارات، واستعارات، ومجازات، ولهذه الحال كان كلامهم في المرتبة

[1] المرتضي: الأمالي، ص367، نقلا عن: زين كامل الخويسكي وآخرون: فنون بلاغية، دط، دار الوفاء الإسكندرية، 2006، ص45.

العليا من الفصاحة، فإن الكلام حتى خلا من الاستعارة، وجرى كله على الحقيقة، كان بعيدا عن الفصاحة بريا من البلاغة»[1]

فالملاحظ من خلال هذين القولين؛ أنّ الكلام في نظر الشريف المرتضي، إذا احتوى على المجاز كان قريبا من الفصاحة والبلاغة، وإذا خلا من المجاز كان بعيدا عنهما، فالمجاز على حدِّ تعبيره شرط لكي يكون الكلام فصيحا بليغا.

ولم يختلف رأي ابن رشيق القيرواني عن هذا الرأي السابق، حيث أقر بتفضيل المجاز عن الحقيقة فجعله أبلغ منها فقال: «والعرب كثيرا ما تستعمل المجاز فتعدَّه من مفاخر كلاهما، فإنه دليل الفصاحة، ورأس البلاغة، وبه بانت لغتها عن سائر اللغات ... فالمجاز في كثير من الكلام أبلغ من الحقيقة، وأحسن موقعا من القلوب والأسماع»[2]

أما عبد القادر الجرجاني، فقد قال في الموازنة بين الحقيقة والمجاز والكناية والتصريح ما يلي: «قد أجمع الجميع على أن الكناية أبلغ من الإفصاح، والتعريض أوقع من التصريح، وأن للاستعارة مزية وفضلا، وأن المجاز أبدا أبلغ من الحقيقة»[3].

وقد أعاد هذا القزويني فقال: «أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية، أبلغ من الحقيقة والتصريح، لأن الانتقال في المجاز والكناية انتقال من الملزوم إلى اللازم، فهو كدعوى الشيء بِبَيِّة وحُجّة، كما أجمعوا على أن الاستعارة أبلغ من التشبيه، لأنها نوع من المجاز»[4].

وهو كذلك عند ابن الأثير فقد جعل المجاز؛ الذي هو ضرب من ضروب التوسع في اللغة، ميزة تمتاز بها العربية عن غيرها من اللغات وذلك في قوله:«إنَّ كل لغة من

---

[1] المرتضي: الأمالي، ص367، نقلا عن: زين كامل الخويسكي وآخرون: فنون بلاغية، ص45.

[2] ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج1، ص265،266.

[3] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص70.

[4] القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص340.

اللغات، لا تخلوا من وصفي الفصاحة والبلاغة المختصين بالألفاظ والمعاني؟ إلاَّ أنَّ للغة العربية مزية على غيرها، لِمَا فيها من التوسعات التي لا توجد في لغة أخرى»[1].

وهو ما نلحظه أيضا عند ابن جني السابق لهؤلاء، الذي أشار إلى أن خروج المتكلم من الحقيقة إلى المجاز يحقق أهدافا كثيرة، بيّنها في قوله:

«لا يُعْدَلُ عن الحقيقة إلى المجاز لمعانٍ ثلاثة وهي: الاتساع، والتشبيه، التوكيد فإنْ عُدمت الثلاثة، كانت الحقيقة البتة»[2].

وضرب مثالا لذلك، «قول الرسول صلى الله عليه وسلم في فرس "هو بحر" فالمعاني الثلاثة موجودة فيه، فالاتساع؛ جاء من كونه زاد في أسماء الفرس وأوصافه اسما آخر هو أنه بحر . أمّا التشبيه؛ فإن هذا الفرس يجري في تدفق وانسياب كماء البحر حال تدفقه وانسيابه، أو أنَّ جريه لا ينفذ كما لا ينفذ ماء البحر، والتوكيد آتٍ من تشبيه العرض بالجوهر، مما يثبت المعنى في النفس ويؤكده، وأمثال هذا كثير في استخدامنا للمجاز»[3].

أما المجاز في القرآن الكريم فقد قال فيه السيوطي:« ولو سقط المجاز من القرآن الكريم، سقط منه شطر الحسن، فقد اتَّفق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة »[4].

ومن خلال تتبع آراء هذه الكوكبة من البلاغيين واللغويين، يتضّح لنا اتفاقهم على تفضيل المجاز وتقديمه على الحقيقة، نظرا لما يتميز به هذا الأسلوب من إيجاز بديع، وتكثيف للصورة الفنية، ولأنه يعدّ ضربا من ضروب التوسع في اللغة، «وما كان فيه توسع في ضروب اللغة، كان من المزية بمكان عظيم، فالمجاز يفيد تقرير المعنى

---

[1] ابن الأثير: السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج1، ص340.

[2] ابن جني: الخصائص، ج2، ص442.

[3] جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ط4، دار الكتب العربية، 1985، ج2، ص356.

[4] جلال الدين السيوطي: معترك الأقران في إعجاز القرآن، تح: أحمد شمس الدين، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م، ج6، ص186.

المراد، أو تأكيده والمبالغة فيه، والإشارة إليه بقليل من اللفظ، وحسن العرض الذي يبرز فيه ذلك، لوجود الارتباط واللزوم بين المعنيين، المنقول عنه والمنقول إليه، بواسطة العلاقة»[1].

ومع التسليم بأهمية المجاز والإقرار بقيمته الفنية والبلاغية، فإن إجماع البلاغيين على تقديمه لا يعني الإسراف في استخدامه، فالفضيلة هي أمر وسط بين إفراط وتفريط، فلا يجب على المبدع تركه كما لا يجب عليه الإكثار من استخدامه فيما لا يستدعيه السياق ولا يطلبه المقام، وقد أشار ابن الأثير إلى ضرورة العدول عن المجاز إلى الحقيقة، إن لم يكن فيه زيادة وفائدة في التعبير، فإذا انعدمت هذه أو تلك كانت الحقيقة أولى، وقد بيَّن ذلك في قوله:

«... واعلم أنَّه إذا ورد عليك كلام يجوز أن يُحمل معناه على طريق الحقيقة وعلى طريق المجاز باختلاف لفظة فانظر؛ فإن كان لا مزية لمعناه في جملة على طريق المجاز، فلا ينبغي أنْ يُحمل إلا على طريق الحقيقة، لأنها هي الأصل والمجاز هو الفرع، ولا يُعدل عن الأصل إلى الفرع إلاَّ لفائدة ... وهكذا كل ما يجيء من الكلام الجاري هذا المجرى، فإنَّه إن لم يكن في المجاز زيادة فائدة على الحقيقة لا يُعدل إليه»[2].

إذا فلا يجب الإكثار من استخدام المجاز –كما سبق– لأن بلاغته ليست مشروطة باستخدامه، ولا هي مقترنة به بشكل دائم وإنما بلاغة الأسلوب، حقيقة كان أو مجازا، تتوقف على مطابقته لمقتضى الحال ولا تتوقف على نوعه.

---

[1] محمد عبد الرحمن الكردي: نظرات في البيان، دط، مطبعة السعادة، 1980، ص172.

[2] ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج1، ص89.

«ومن هنا فإنه يجوز لأسلوب من باب الحقيقة أن يتفوق على أسلوب من باب المجاز، كما أنه يجوز أن يكون أسلوب من باب المجاز أولى بالفضل من آخر من باب الحقيقة»[1].

وهكذا ترتبط القيمة الفنية للأسلوب، بقدرة المتكلم على توظيف هذا الأسلوب ووضعه في موضعه المناسب، بحيث يتفوق على غيره من الأساليب الأخرى، ويصبح أكثرها مناسبة للتعبير عن المعنى الذي أراده المتكلم في سياقه الذي ورد فيه.

[1] بسيوني عرفة: الصورة البيانية وقيمتها الفنية، دط، دار الرسالة للطبع والنشر، دت، ص232.

الفصل الثاني

الزمخشري وأساس البلاغة

- المبحث الأول: المجاز وأسلوب الزمخشري في عرضه
- المبحث الثاني: الصور البيانية وأسلوب الزمخشري في عرضها
- المبحث الثالث: مظاهر التطور الدلالي (العلاقات بين الحقيقة والمجاز)

المبحث الأول

المجاز وأسلوب
الزمخشري في عرضه

- أولا: المجاز
- ثانيا: المجاز اللغوي
- ثالثا: مجاز المجاز وأسلوب الزمخشري في عرضه

المبحث الأول: أسلوب الزمخشري في عرض المجاز

عني القدماء بالمجاز -كما عرفنا- وسعوا إلى بيان وجوهه، وتفصيل مسائله، إذ به تحسن الأساليب، ومن أجل هذا سميت ضروبه بالمحسنات البلاغية.

وقد عنيّ الزمخشري بالمجاز وسعى في أساس البلاغة إلى عرض ما يؤديه اللفظ في ما وضع له على وجه الحقيقة، وما يؤديه حين يخرج عن أصل دلالته إلى دلالة أخرى لوشيجة على نحو ما بين الدلالتين.

أما أسلوبه في عرض المجاز فيمتاز بما يلي:

يعتمد في مواضع من الكتاب إلى التفسير إذا كان وجه المجاز خافيا فيبيِّن وجه المجاز، ونلمح ذلك في مادة (نهى) قال: «**ومن المجاز:** قول ابن مقبل:

يمشيـــن هَيل النّقا مالت جوانبـــه   ينهـــال حينًـــا وينهـــاه الثـــرى حينَـــا

أي: إذا مطر لم ينهل»[1].

وقوله في مادة (شطط): «**ومن المجاز:** أخذ شطى السنام: شقيه»[2].

وفي مواضع يحاول استقصاء كل ما يحتمله اللفظ من الاستعمالات المجازية، ونلمح ذلك في مادة (ثقل) فقال: «**ومن المجاز:** ثقل سمعي، وثقل عليّ كلامه، وأنت ثقيل على جلسائك، وما أنت إلا ثقيل الظل بارد النسيم، وأنت والله من الثقلاء، وأنت مستثقل: يستثقلك الناس: وأثقله المرض، ومريض ثاقل، قال لبيد:

رأيت التُّقـــى والحمـــد خيـــر تجـــارة   ربـــاحًا إذا مـــا المرء أصبـــح ثاقـــلا

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ن ه ى)، ص696.

[2] المصدر نفسه، مادة (ش ط ط)، ص348.

ووجدت ثقله في جسدي، ووهنا في عظامي، وأخذتني ثقلة وهي النعسة الغالبة واستثقل في نومه، وهو مستثقل كالميت، "وأخرجت الأرض أثقالها"، أي ما في بطنها من كنوز وأموات ويقول العالم لغلامه: هات ثقلي، يريد كتبه وأقلامه، ولكل صاحب صناعة ثقل»[1]، إذ نرى هنا تعدد الدلالات المجازية.

وقوله في مادة **(طلع)**: «**ومن المجاز**: طلع علينا فلان: هجم، وطلع عنا: غاب، وطلع فلان من بعيد وما هذا الإنسان في طالعة إبلكم: في أوّلها، وحيّا الله تعالى طلعتك، وطلعت المرأة من خبائها وامرأة طلعة قبعة، وعن الزبرقان: أبغض كنائني إليّ الطلعة الخبأة وإن نفسك لطلعة إلى هذا الأمر، وإنها لتطلع إليه أي تنازع، وتطلعت إلى ورود كتابك، وطلع النخل وأطلع أخرج طلعه، وطلع النبات وأطلع: خرج...»[2]، وهذه كلها مجازات لأنّ أصل الطلوع للشمس.

وأحيانا يذكر المادة ويذكر ماجاء فيها من المجاز في عبارة واحدة، أي أنّ ما يعنيه هو المجاز فقط، ومن أمثلة ذلك، قوله في**(لغو)**: « **ومن المجاز**: لغا عن الطريق وعن الصواب: مال عنه»[3]. وقال أيضا في مادة**(لهث)**: «**ومن المجاز**: هو يقاسي لهات الموت: شِدَّته»[4]. وهو أيضا ما نجده في مادة**(لهن)**، إذ يقول: «**ومن المجاز**: ما وجدت الماشية إلا لُهْنَةٌ أي عُلْقَةٌ من المرعى»[5]، والأمثلة على ذلك كثيرة في الأساس.

وفي مواضع من المعجم يفسِّر الدلالة المجازية للفظ أو العبارة ويستشهد بشاهد لها، ومن أمثلة ذلك مادة **(وظف)** قال: «**ومن المجاز**: للدنيا وظائف أي نوب ودول، قال:

أبقــت لنــا وقعــاتُ الدهــر مكــرمــة ــــ مــا هبّت الريــح والدنيــا لهــا وُظــف

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ث ق ل)، ص70.

[2] المصدر نفسه ، مادة(ط ل ع)، ص417.

[3] المصدر نفسه، مادة (ل غ و)، ص603.

[4] المصدر نفسه، مادة (ل ه ث)، ص610.

[5] المصدر نفسه، مادة (ل ه ن)، ص611.

وجاءت الإبل على وظيف واحد وخفّ واحد إذا جاءت قِطارًا»[1].

وقال في مادة (وعك): «**ومن المجاز**: وعكته الحُمَّى، دكتْه، و وُعِك فهو موعوك وبه وَعَكُ الحمّى، ووعكة الحمّى، ويوم وَعِكٌ: شديد الحرِّ، قال الأخطل:

دعـــاهـــا بصحـــــــراوين تقيَّظـــــتْ   وأقبـــل شهـــــرا وَقْـــــدَةٍ وعكـــــــان»[2].

وهو ما نجده أيضا في مادتي (جوش) و(جوع) وغيرهما كثير في الأساس لا نستطيع إيرادها كلّها.

كما أنّه في بعض المواد لا يفرد للمجاز قسما خاصا به، بل يذكر القسم الحقيقي فقط على الرغم من أنه يحتوي على المجاز، ونلاحظ هذا في مادة (هقع) مثلا، إذ يقول فيها: «ثلاثة كهقعة الجوزاء، وهي ثلاثة كواكب فوق منكبها، وطلّق رجل امرأته ألفا، فقيل له "يكفيك منها هقعة الجوزاء"، ولا تَسِم الهقعة، وهي دائرة في جنب الفرش حيث رجل الراكب، وقد يتشاءم بها، وفرس مهقعوع، وهُقِعَ، وسمعت للسيوف هيقعة: وهي صوت وقعها»[3]

«إنّ المادة كلّها من العين والجمهرة مع حذف شواهد هما، وتغيير تفسيرهما بعبارة من عند الزمخشري، وزيادة العبارتين الأوليتين المحتويتين على التشبيه والاستعارة، ويتضح منها ميل المؤلف إلى الاختصار وإيراد العبارات الجميلة الفصيحة، وعدم رغبته في استقصاء الصيغ أو المعاني، فالمادة قاصرة كل القصور بالنسبة لتهذيب الأزهري مثلا»[4].

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (و ظ ف)، ص735.

[2] المصدر نفسه، مادة (و ع ك)، ص736.

[3] المصدر نفسه، مادة (ه ق ع)، ص711.

[4] حسين نصار: المعجم العربي(نشأته وتطوره)، ج2، ص556.

فالملاحظ في هذه المادة أن الزمخشري اقتصر على إيراد القسم الحقيقي فقط دون المجازي.

وعلى الرغم من حرصه على تمييز الدلالات الحقيقية للألفاظ من الدلالات المجازية، إذ يبدأ بعرض الدلالات الأولى ثم التعقيب عليها بالدلالات المجازية، بعد قوله "ومن المجاز"، نجده يورد كثيرا من الدلالات المجازية ضمن القسم الأول، كما يتضمن قسم المجاز الكثير من الدلالات الحقيقية فمِمّا أورده من المجاز ضمن الحقيقة، قوله في مادة **(بطن)**: «ألقت الدجاجة بطنها ونثرت المرأة للزوج بطنها إذا أكثرت الولد» [1]، وقال أيضا في مادة **(زعنف)**: «اجتمع الصميم والزّعانف وهم الأدعياء وهي في الأصل الأديم وأجنحة السمك»[2]، بالإضافة إلى مواد كثيرة في المعجم كمادة **(برطل)**، و**(بعل)** و**(بغل)**، و**(وغد)** و**(وصى)**، و**(صبر)**، و**(عرك)** وغيرها.

أمّا ما أورده من الدلالات الحقيقية في المجاز، قوله في مادة **(شذ)**: « **ومن المجاز** : هو شاذٌ عن القياس، وهذا مما شُذَّ عن الأصول، وكلمة شاذةٌ ...» [3]، فالشاذُّ ليس مجازا، لأنه مصطلح وقد استعمل بمعناه، وقوله أيضا في مادة **(نجل)**: « **ومن المجاز**: نَجَله أَبٌ كريمٌ ... وهو نَجْلُ فُلان»[4]، وقد ذكر الجوهري دلالة النجل بقوله: «النَجْلُ: النَسْلُ، ونَجَلَهُ أَبُوهُ: أي وَلَدَهُ، يقال: قَبَّحَ الله نَاجِلَيْهِ» [5]، والأمثلة على ذلك كثيرة في الأساس كـــ **(شطب، وضيق، وشقو، وشكر، ولغز، ونحب، ونسك، ونضر، ونغل، ونهم ..الخ)**، حيث نجد فيها عبارات أوردها في قسم المجاز كان عليه أن يوردها في قسم الحقيقة.

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ب ط ن)، ص41.

[2] المصدر نفسه، مادة (ز ع ن ف)، ص285.

[3] المصدر نفسه، مادة (ش ذ)، ص342.

[4] المصدر نفسه، مادة (ن ج ل)، ص657.

[5] الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (ن ج ل)، تح: عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، ج5، ص1825.

أحيانا أخرى يضع الاستعمال الواحد للفظ مرة في قسم الحقيقة وأخرى في قسم المجاز، ونلمح ذلك في مادة **(بوأ)**: «وهم أكفاء سواء، ودماؤهم بواء ... **ومن المجاز** : الناس في هذا الأمر بواء: أي سواء»[1]؛ فالبواء بمعنى سواء، استعملها الزمخشري في الحقيقة وفي المجاز.

يورد العبارة ضمن الحقيقة ويوردها نفسها ضمن المجاز في مادة أخرى، والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها ما جاء في مادة **(عجر)**: «العُجرة: العُقدة في عُودٍ وغيره، والخلّنْجُ ذو عُجَرٌ* ، وكَيْسٌ أَعْجَرُ، "وألقيتُ إليه عُجْرِي وبُجْرِي ... »[2] ، أمّا ورود هذه العبارة ضمن المجاز فنلمحها في قوله: " **ومن المجاز**: ألقيت إليه عُجَرِي وبُجَرِي، إِذَّا أَطْلَعْتَهُ على مَعَائِبِكَ لِثِقَتِكَ بِهِ".

أما ابن منظور فيقول: «...ابن الأعرابي: إذا كانت في السُّرَّةِ نفخةٌ فهي بُجْرَةٌ، وإذا كانت في الظهر فهي عُجْرَةٌ، قال: ثم يُنقلان إلى الهموم والأحزان، وقال: ومعنى قول علي كرم الله وجهه: أشكو إلى الله عجري وبجري أي همومي وغمومي»[3]، وألقيت إليه عُجري وبُجري مجازٌ حقا، فوضعُها في المجاز هو الصحيح ولا يجوز-ربما- وضعها في الحقيقة.

لم يُعنَ بتحديد نوع المجاز، ولم يكن يوازن بين الاستعمالات المجازية والمتعددة، إذ لا يعرضه بعنوان واحد، فكانت في أكثر المواد "ومن المجاز" أي الاسم العام، وكانت في بعضها "ومن الكناية" وفي أحيان أخرى وخاصة في القسم الثاني "من المستعار"، ولا مانع لديه في بعض المواد أن يجمع بين عنوانين فيقول: "ومن المجاز والكناية"، وفصل أحيانا بينها، فقسّم المادة الواحدة إلى ثلاثة أقسام: "حقيقي، ومجازي، وكنائي".

---

1 الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ب و أ)، ص53

* الخلنج: جنيبة من فصيلة الخلنجيات خشبية لها أزهار كثيرة وأوراق دقيقة.

2 المصدر نفسه، مادة (ع ج ر)، ص434.

3 ابن منظور: لسان العرب، مادة (ع ج ر)، ج 9، ص51.

اعتاد الزمخشري أن يُضمن في عرضه لدلالات المادة بعبارات مسجوعة وسنأتي فيما بعد إلى بيان هذه الأسجاع، وأسلوبه في عرضها.

الغالب على المجاز عند الزمخشري؛ هو انتقال الدلالة من المحسوس إلى المجرد على أساس المشابهة، ونجد الأمثلة على ذلك وافرة في المعجم، سنأتي إلى ذكرها هي الأخرى فيما بعد.

ثانيا: المجاز اللغوي

اهتم الزمخشري بالمجاز اللغوي، وهو أنواع كثيرة، رأينا منها في الأساس ما يلي:

1 **إطلاق اسم الشيء على مكانه:** مثل قوله في(سمو): «...أصابتهم سماءٌ غزيرةٌ: مطرٌ»[1]. وفي(رعن): «قال الفرزدق:

لولا ابن عتبــة عمرو والرجــاء لــه ما كانت البحــيرة الرعنــاء لــي وطنــا

أراد عن أهلها»[2]، ونستطيع أن نضع ماورد في مادتي (صدر)و(ورد)، "طريق خائف" و"طريق وارد صادر" صفة لسالكيه، و يجوز أن يكون أيضا من المجاز العقلي في الإسناد.

2 **إطلاق وصف الشيء على زمنه**: مثل قوله في (أرز): «**ومن المجاز**: بتنا بليلة آرزة: يأرز من فيها لشدة بردها»[3]. وفي(بله): «**ومن المجاز**: هو في شباب أبله وعيش أبله، يراد غفلة صاحبهما عن الطوارق، قال رؤبة:*بعد غُدَّانِيِّ الشَّبَابِ الأبلَهِ*»[4]

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (س م و)، ص327.

[2] المصدر نفسه، مادة (ر ع ن)، ص250.

[3] المصدر نفسه، مادة (أ ز ر)، ص14.

[4] المصدر نفسه، مادة (ب ل ه)، ص48.

3 **إطلاق اسم الفاعل على المفعول واسم المفعول على الفاعل:** مثل قوله في (أمن):

«ناقة أمون قوية مأمون فتورها، جعل الأمن لها وهو لصاحبها، كقولهم ضبوب وحلوب»[1].

وفي (بيع): «جارية بائع: نافقة كأنها تبيع نفسها، كما يقال، ناقة تاجرة، وأنشد:

وإنك لولا ذروة في ثنية ... وناب لمقلاق الوشاحين بائع

يقول: لولا أنه ذر أنابي- أي سقط من السن- لرغبت فيك»[2].

وفي(خوف)، إذ يقول: «**ومن المجاز:** طريق خائف قال عبيد:

فربّ ماء وردْتَ أجن ... سبيله خائف جديب»[3].

وفي مادة(صدر): «طريق وارد وصادر: يرد فيه الناس ويصدرون»[4]، ونستطيع أن نجعل هذا النوع في مجاز الحذف، فالناقة الأمون: أي صاحبها، والجارية البائع: أي سيِّدها، والطريق الخائف: سالكه، والوارد والصادر: السائرون فيه، كما يمكن أن يوضع كثير منه في النوعين الأولين.

4 **إطلاق اسم بعض الشيء عليه كله:** وذلك كمثل قوله في مادة (وجه): «وهو يبتغي بذلك وجه الله، وسمعت في المسجد الحرام سائلا يقول: من يدلّني على وجه عربيٍّ كريم يحملني على نُعَيْلَه ... "ومن يَرُدّ وجه السَّيل"»[5].

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (أ م ن)، ص20.

[2] المصدر نفسه، مادة (ب ي ع)، ص55.

[3] المصدر نفسه، مادة (خ و ف)، ص184.

[4] المصدر نفسه، مادة (ص د ر)، ص184.

[5] المصدر نفسه، مادة (و ج ه)، ص720.

5- **إطلاق اسم الشيء على سببه:** وذلك مثل قوله في مادة (سمع): «**ومن المجاز**: "سمع الله لمن حمده": أجاب وقبل»[1]، فالسمع سبب الإجابة والقبول.

وفي مادة (غيث) يقول: «... وقعنا على غيث يقيد الماشية، أي كلأ»[2]، والغيث سبب ظهور الكلأ.

6- **مجاز الحذف:** مثل قوله في مادة (حوط):«... ووقعوا في تُحيطَ أي في سنة تحيط بالناس: تهلكهم، وفي تَحُوطَ: من حاط به بمعنى أحاط ...»[3]، إذ حذفوا بعدها كلمة "بالناس".

وفي مادة (شم) «...عرضت عليه كذا فإذا هو مُشَيَّمُ لا يريده، ومعناه مُشِمٌّ أنفه: رافعه شامخ به»[4].

7- **التعكيس والتهكم:** مثل قوله في مادة (جدى):«...ويقال: جدا عليه شؤمُه إذا جَرَّ عليه وهو من باب التعكيس، كقوله تعالى: ﴿ فَبَشِّرۡهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ﴿٧﴾ ﴾ لقمان: ٧ ، قال ابن عشواء الفزاري:

رعى طَرْفَهَــا الوَاشُــون حتى تَبَيَّنوا   هواهــا وقد يَجْدُوا على النفسِ شُؤْمُهَــا»[5].

والتهكم آتٍ من أنّ الجدا الفضل والعطية. وفي مادة (حوط) أيضا: «وإذا نزل بك خطب فلم يحطك أخوك، وترك معونتك قيل: حاطك القَصَا، وهو تهكم أي حاطك في الجانب القَصَا وهو البعيد، يقال: نسبٌ قصا، وبلدٌ قصا؛ ومعناه لم يحطك لأنّ من يحوط أخاه يدنو منه ويسانده، لا أن يحل منه في نجوة، ومثله: فاعتبروا بالصليم، ووصله بطول الهجران ...»[6].

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (س م ع)، ص326.
[2] المصدر نفسه، مادة (غ ي ث)، ص489.
[3] المصدر نفسه، مادة (ح و ط)، ص150.
[4] المصدر نفسه، مادة (ش م)، ص359.
[5] المصدر نفسه، مادة (ج د ى)، ص82.
[6] المصدر نفسه، مادة (ح و ط)، ص150.

ثالثا: مجار المجاز وأسلوب الزمخشري في عرضه

يَرِدُ في أساس البلاغة مصطلح "مجاز المجاز" دون أن يبيِّنه الزمخشري، وربَّما دلَّ ذلك على أنَّ هذا المصطلح معروف حينئذ فهو كالتشبيه، والكناية، والاستعارة.

ومجاز المجاز مما وقف عليه العلماء قديما وقد عّرفه العز بن عبد السلام على هذا النحو: «هو أن يجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر فتجوز بالمجاز الأول عن الثاني لعلاقة بينه وبين الثاني» [1]، ثم يواصل كلامه معطيا لنا مثالا فيقول: «مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴿٢٣٥﴾﴾ البقرة: ٢٣٥، فإنه مجاز عن مجاز، فإنّ الوطء يتجوز عنه بالسِّر، لأنه لايقع غالبا إلا في السِّر، فلما لازم السِّر في الغالب سميَّ سِرًّا، ويتجوز بالسِّر عن العقد لأنه سبب فيه، فالمصحح للمجاز الأول الملازمة والمصحح للمجاز الثاني التعبير باسم المسبب الذي السِّر عن العقد الذي هو سبب، كما سُميّ عقد النكاح نكاحا لكونه سببا في النكاح، وكذلك سمي العقد سرا، لأنه سبب في السر الذي هو النكاح، فهذا مجاز عن مجاز مع اختلاف المصحح، فمعنى قوله: "وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا": لا تواعدوهن عقد النكاح» [2]، فما أثبته العز بن عبد السلام هنا، دال على ما ذكرناه من أنّ الاستعمال المجازي يستعمل في مجاز آخر.

وقد سبقه في الإشارة إلى هذا المصطلح الزمخشري في أساسه، إذ عدَّ قليلا من الصياغات من مجاز المجاز، وقد أحصينا ما عدَّه من مجاز المجاز فوجدناه يأتي في ثلاث عشرة مادة، أما أسلوبه في عرضه، فقد امتاز بما يأتي:

أنه يفسِّر اللفظ، ثم يقول ومن مجاز المجاز، ويذكر شاهدا من غير أن يبيِّن لماذا هو مجاز المجاز، إذ يختم المادة به، ونلمح ذلك في الأمثلة الآتية:

---

[1] عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام:الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، ص112.

[2] المرجع نفسه، ص112.

في مادة (جمر) يقول: «لها ساقٌ كالجُمَّارَةِ وهي شحمة النخل ... **ومن المجاز** : الخمر في كبدي والجُمَّار في خَلاخِلِهِنَّ. **ومن مجاز المجاز**: قول أبي صخر الهُذلي:

إذا عُطفَــت خلاخلهُــــن غصَـــــــــتْ بجُمَّــــــارات بــردِيٍّ خِـــــدالِ»[1].

شبه جذور البردي بجمار النخل، ثم شبه أسوق النساء بجمار البردي، ولم يذكر المشبه الذي هو الأسوق فهو حقا مجاز المجاز، لأنه مجاز من جهتين.

وقوله في مادة (سوف):«سوَّفَ الأمر إذا قال سَوْفَ أفعل، وسَافه سَوْفًا واستَفَاه: شمَّه... **ومن المجاز**: كم مسافة هذه الأرض؟ وبيننا مسافة عشرين يوما: للمَضْرب البعيد، وأصلها موضع سوف الأدِلاّء يتعرفون حالها من قرب وبُعد وجَوْر وقصْد... **ومن مجاز المجاز** قول ذي الرمة:

وأبعدهــم مســافــةً غور عقـــــــلٍ إذا مـــا الأمــرُ ذو الشُّبُهــاتِ عـــــالا»[2].

وأصل المسافة من الشم، يقول الجوهري:«سفت الشيء أسوفه سوفًا، إذا شممته، والاستياف: الاشتمام، والمسافة: البعد وأصلها من الشم... ثم كثرا استعمالهم لهذه الكلمة حتى سموا البعد مسافة»[3].

وقوله أيضا في مادة (شرف): «... ونوقٌ شُرُفٌ وشرف وشوارفُ، قال ذو الرُّمة:

قلائــص ما تنفــكُّ تدْمَـــى أنوفُهـــا على منزل من عهــد خرقـــاء شاغـــف

كمـــا كنت تلقى قبل في كـــل منزل أقامـــــت به ميٌّ فتـــــيٍّ و شــــــــارِف

وهو **من مجاز المجاز**: وبعير عظيم الشَّرَف وهو النسام، وإبل عظام الأشراف »[4].

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة(ج م ر)، ص97.
[2] المصدر نفسه، مادة (س و ف)، ص332.
[3] الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (س و ف)، ج1، ص1378.
[4] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة(ش ر ف)، ص97.

فالدلالة الحقيقية للشرف هي العلو، ثم استعمل مجازًا لشرف المنزلة، ثم إن إطلاق الشرف على السنام مجاز آخر فصار مجاز المجاز.

وأحيانا يذكر عبارة وقد عدَّها مجاز المجاز، ثم يذكر شاهدا على ذلك، ومن أمثلة ذلك مادة (دعو) حيث يقول: «**ومن المجاز**:... وتداعت عليهم الحيطان، وتداعَيْنا عليهم الحيطان من جوانبها: هدمناها عليهم. **ومن مجاز المجاز**: تداعت إبل بني فلان: هزلت وأهلكت. قال ذو الرمة:

تبـــاعَدُ منــــي أن رأيــــتُ حَمولتــــي   تداعَــت وأن أحيــا عليــك قطيـــــع »[1].

"فتداعت الحيطان": هدمت، دلالة مجازية ثم انتقلت إلى مجاز آخر، "وتداعت الإبل": هُزِلَت فصار مجاز مجاز. وكذلك في مادة (نسل) يقول: «نسل الرِّيش والشَّعر: سقط نُسولا... **ومن المجاز**: نسل الولدُ ينسِلُ إذا وُلِدَ، لأنه يسقط من بطن أمه إلى الأرض... **ومن مجاز المجاز**: نسل الرجل، وهو عسَّالٌ نسَّال، قالت الخنساء:

حامـــي الحقيقـــة نسَّـــال الوديقـــة مِعْـــتَـــاقُ الوسيـــــقة جَلْـــدٌ غيـــر ثُنيـــــانِ

﴿إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ﴿٥١﴾﴾ يس: ٥١»[2]؛ فأصل دلالة النسل هي السقوط وانتقلت مجازا إلى سقوط المولود من بطن أمه إلى الأرض، ومن ثم انتقلت إلى نسل رجل.

وقوله في مادة (نطع):«عليَّ بالسيف والنطع... **ومن المجاز**: ذلك التمرة على نِطع فيه وهو ظهر الغار الأعلى، وهذا من الحروف النَّطعية وهي الطاء والدال والتاء، ومنه تنطع في كلامه إذا تفصّح فيه وتعمق... **ومن مجاز المجاز**: تَنَّطع الصانع: تحذق في صناعته، قال أوس:

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (د ع و)، ص196.

[2] المصدر نفسه، مادة (ن س ل)، ص667.

وحشـــو جفيـــر من فروع غرائـــــب تنطّـــــع فيهـــا صـــانعٌ وتأمـــــــلا»[1].

فالدلالة الحقيقية هي نطع السيف، وانتقلت إلى نطع فم الإنسان، وهو ظهر الغار الأعلى، وكذلك الكلام الفصيح، وانتقلت الدلالة المجازية إلى دلالة أخرى وهي "تنطع الصانع"

وقال في مادة (كتف): «أخذه فكتفه، وكتَّفهم، ومرُّوا به مكتوفا... ورجل أكتف: عظيم الكَتِف، **ومن المجاز**: كتَّف الحِنْوَيْن: شدّهما بالكِتاف، وكتف الباب والإناء: ضَبَّبه، وباب وإناء مكتوف بالكتيفة وهي الضبة، وبالكتائف والكتيف. **ومن مجاز المجاز**: في قلبه كَتِيفة وكتائفُ: حقد»[2].

فكتفه: بمعنى شدّه بالكتاف وهي الدلالالة الحقيقة، وقد انتقل عنها مجازا: كتف الباب، والعلاقة بين الدلالتين المشابهة، وفي قلبه كتيفةٌ حقد مجاز لعلاقة المشابهة عن كتف الباب وهو مجاز أيضا.

وكذلك في مادة (كرش) فقال: «انتزع الجِرَّة من كرشه وهي لذى الخُفِّ والظِّلف كالمعدة للإنسان، **ومن المجاز**: كلمته فتكرَّش وجهه، وكرش وجهه .. وتزوج امراة فنثرت له كرشها: أكثرت ولدها ... وأتان كرشاءُ: ضخمة البطن والخاصرتين. **ومن مجاز المجاز**: دلو كرشاء: منتفخة النواحي»[3].

وبوسعنا أن نفسِّر الدلو الكرشاء تفسيرا آخر لا ينطبق على مدلول مجاز المجاز، فهي منتفخة كالكرش والأَوْلَى أن تكون استعارة مكنية.

وفي مادة (كلى) يقول: «هو يطعن في الكلى... **ومن المجاز**: شرب الماء من كُلية المزادة وهي الجُليدة المستديرة تحت عُروتِها. وحللنا على ركايا في كُلى الوادي: في

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ن ط ع)، ص667.

[2] المصدر نفسه، مادة (ك ت ف)، ص570.

[3] المصدر نفسه، مادة (ك ر ش)، ص575.

جوانبه... وفلان لا يفرق بين كُليتي القوس وكليتي السهم... **ومن مجاز المجاز**: سحابة واهية الكُلى»[1].

فكل هذه المجازات تنطلق من وضع الكُلى في غير موضعها.

وقال في مادة **(قرط)**: «**ومن المجاز**: قرط الفرس عنانه وهو أن يرخيه حتى يقع على ذفراه مكان القرط وذلك عند الرّكض، قال:

وقرَّطوا الخيل من فلج أعِنَتِهَا   مُسْتَمْسِــكٌ بهَواديها ومَصْرُوعُ

وقرَّطت إليه رسولا: نفذته مستعجلا وهو **من مجاز المجاز**»[2].

فدلالة "قرط الفرس عنانه" دلالة مجازية وانتقلت هذه الدلالة إلى دلالة مجازية أخرى وهي "قرطت إليه رسولا"

كما قال في مادة **(نطح)**: «تناطحتِ الكِبَاشُ وانتطحت. **ومن المجاز**: تناطحتِ الأمواجُ السُّيُولُ... وأصابه ناطِحٌ: أمرٌ شديدُ... **ومن مجاز المجاز**: رجلٌ نطيحٌ: مَشؤوم»[3]، "فتناطحت الكباش" دلالالة حقيقية وانتقلت مجازا عن طريق المشابهة إلى "تناطحت الأمواج والسيول" وهذه هي الدلالالة الوسطية ثم انتقلت إلى الرجل النطيح مبتلى، فكأنَّه قد لازمه البلاء فغدا صفة له دائمة.

يقول أيضا في مادة **(قسو)**: «حجر قاسٍ: صُلبٌ "وهو أقصى من الصخر" **ومن المجاز**: قسا قلبُه عليَّ، وفيه قسوة وقساوة... **ومن مجاز المجاز**: قول الشعبي لأبي الزّناد: تأتينا بهذه الأحاديث قَسِيَّةً وتأخذها منا طازجة. وهذا كلامٌ قَسِيٌّ، كما يقال: كلامٌ زائفٌ وبَهْرَجٌ. ويومٌ قَسِيٌّ ليلٌ قَسِيٌّ: شديدٌ من بَرْدٍ أو شدّة ظُلمةٍ أو شرٍّ، وهذه عشيَّةٌ

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ك ل ى)، ص586.

[2] المصدر نفسه، مادة (ق ر ط)، ص535.

[3] المصدر نفسه، مادة (ن ط ح)، ص676.

قسيَّةٌ: باردةٌ، وقَسَا ليلُنا: أظلَم، وعامٌ قَسِيٌّ: قَحِطٌ. وسِرنا سيرًا قسِيًّا. وأرضٌ قاسِيَةٌ: لا تُنبِتُ شيئاً»[1].

"فحجر قاسٍ" الدلالة الحقيقية، وقد انتقل عنها مجازا: قَسَا قلبُه، والعلاقة بين الدلالتين المشابهة، والأحاديث القَسِيَّةُ، وكلام قَسِيٌّ، وليلٌ قَسِيٌّ، وعيشة قسيَّةٌ، وعام قسيٌّ، وسيرٌ قسيٌّ، وأرضٌ قاسيةٌ، كلها مجاز لعلاقة المشابهة، فصار مجاز مجاز.

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ق س و)، ص540.

المبحث الثاني

الصور البيانية
وأسلوب الزمخشري في عرضها

- أولا: التشبيه وأسلوب الزمخشري في عرضه
- ثانيا: الاستعارة وأسلوب الزمخشري في عرضها
- ثالثا: الكناية وأسلوب الزمخشري في عرضها

❖ سجعات الأساس وأسلوب الزمخشري في عرضها

المبحث الثاني: الصور البيانية وأسلوب الزمخشري في عرضها (صور المجاز):

أولا: التشبيه وأسلوب الزمخشري في عرضه:

إذا تتبعنا أساس البلاغة وجدنا أنّ الزمخشري قد:

أدخل التشبيه تحت عنوان "ومن المجاز"، إذ يورد أمثلة التشبيه في سياق ما يعرضه من المجازات ونلمح ذلك في عرضه لمادة (أرض) إذ يقول: « **ومن المجاز**: ... وفلان إذا ضرب فأرض لا يبالي بالضرب» [1]؛ فالمشبه هو: "فلان"، والمشبه به: "أرض"، وكل منهما بمعناه وكلاهما مذكور، ووجه المجاز فيه أنّ القصد من التشبيه الدلالة على أنه ذليل يحتمل الأذى والهوان.

ونجد طائفة من مواده ينبّه فيها على أنه تشبيه حينما يذكر لفظة "شُبِّه" ونلمح ذلك في مواد كثيرة، كمادة (طوف) حيث يقول: « **ومن المجاز** : ... وقال العجاج: *وعم طوفان الظلام الأثابا* فشبّه الظلام المتراكب بطوفان الماء»[2].

وكذلك في مادة (برد)، إذ يقول: «**ومن المجاز**:

وشمول تحسب العين إذا صفقت بردتها نور الذبح.

شبَّه ما يعلوها من لونها بالبردة التي يشتمل بها»[3].

ونجد هذا أيضا في مادة (بقع)، فيقول: «**ومن المجاز**: ... وهو باقعةٌ من البواقع: للكيس الداهي من الرِّجال شُبِّه بالطائر الذي يَردُ البقَعَ وهي المستنقعات دون الشارع خوف القُنَّاص»[4].

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (أ ر ض)، ص13.

[2] المصدر نفسه، مادة (ط و ف)، ص423.

[3] المصدر نفسه، مادة (ب ر د)، ص33.

[4] المصدر نفسه، مادة (ب ق ع)، ص44.

وفي مادة (حجب) أيضا فقال:«**ومن المجاز**: بدا حاجبُ الشَّمسِ وهو حَرْفُها، شُبِّه بحاجب الإنسان قال:

تراءت لنـــا كالشـــمس بيـــن غمـــامةٍ بدا حاجـــب منهـــا وضنَّـــت بحَاجِـــــب»[1]

وفي أحيان أخرى نراه يذكر المعنى الأصلي تحت لفظ الاستعارة لا التشبيه كقوله في مادة (حور): «**ومن المجاز**: قلقت محاوره: إذا اضطربت أحواله، استعير من حال محور البكرة إذا امْلاسَّ واتسع الخرق فقلق واضطرب، قال:

يَـــا هـــَيْءَ مالـــي قَلِقَـــتْ مَحَـــاوِرِي وصَـــــار أَمْثَـــال الفَغَـــــا ضرَائِـــرِي

مُقَدَّمَـــــاتٍ أَيْـــــدِي المَـــــوَاخِـــــرَ فَصِـــرْتُ فِيمَـــا بينهَـــا كالسَّـــاحِـــــرَ»[2]

وكذلك في (رف) حيث قال:«**ومن المجاز** ... وإنَّ ثغرها ليرف رفيف الأقاحي، وهي في بياضها كبيض الأداحي، قال:

وأنـــف كحـــرف السيف زين وجههـــا وأشنـــب رفَّـــافُ الثنايـــا لـــهُ ظَلْـــــــمُ

وقال المسيّب بن علس:

ومهَّـــــــا يَـــــرفٌّ كأنَّــــــه بـــــرَد نـــزلُ السّحـــابـــــة مــــــاؤه يَـــــــدِقُ

استعار لها المها وهو البلور ثم **شبهه** بالبرد وفيه تحقيق أنه مها على الحقيقة، وجعل ما في السحابة نزلا لها»[3]

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ح ج ب)، ص 112.

[2] المصدر نفسه، مادة (ح و ر)، ص 148.

[3] المصدر نفسه، مادة (ر ف)، ص 254.

كما أننا نجد في مواد أنه يذكر التشبيه ضمن المجاز، وإن خلا من هذه الدلالة، ونلمح ذلك في مادة (كحل) فيقول: «**ومن المجاز:** هو أسود كالكُحَيل المُعقَّد وهو القَطران شُبِّه بالكحل في سواده»[1].

فشبه القطران بالكحل، إذ لا مجاز في هذا التشبيه، لأنَّه ليس وراء هذا التشبيه دلالة أخرى.

ثانيا: الاستعارة وأسلوب الزمخشري في عرضها

لقد عدَّ الزمخشري الاستعارة –كما سبق الذكر– من المجاز دون أن يحدد صفته، أ لغوي هو أم عقلي، والمتفحص للمعجم يتضح له أن همَّ الزمخشري الأكبر كان موجهًا للاستعارة، فهي أكثر الأنواع المجازية ظهورا عنده، ولم يجئ بنوع واحد من الاستعارة، بل بجميع الأنواع ولعلَّ أولها وأكثرها بروزا الاستعارة التصريحية، ثم الاستعارة المكنية، فمن أمثلة التصريحية قوله في مادة (محو): «**ومن المجاز:** مَحَتِ الريحُ السَّحاب والمطر والجدب، والصُّبح الليل، والإحسان يمحو الإساءة، وهبت مَحْوَةُ، وهي الشَّمال لأنها تمحو السحاب. قال:

قـــد بكـرت محـوة بالعجـاج فدمــــــرت بقيـــــة الرجـــاج

وأصابت الأرض محوة: مطرة تمحو الجدب. وتركت الأرض محوة واحدة: إذا طبقها الغيث. ويقال: تمح منهم فلان: تحلل، أي اطلب منهم أن يمحو عنك ما جنيت عليهم، وتحلل فلان وتمحى»[2]، فكل ما ذكره هو استعارة تصريحية.

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ك ح ل)، ص572.

[2] المصدر نفسه، مادة (م ح و)، ص620.

أما الاستعارة المكنية فمثالها مادة (ضوأ)، حيث يقول: «**ومن المجاز**: لفلان رأي مضيء في دجى المشكلات، واستضأت برأيه»[1].

وفي مادة (يدي): «وقال ذو الرمة: *وأيدي الثريا جنح في المغارب* وقال لبيد:

وغداة ريح قد وزَعتُ وقِرَّةٍ إذا أصبحت بيد الشَّمال زمامُها

وله:

أضل صواره وتضيفته نَطوف أمرها بيد الشمال»[2].

أمَّا طريقة الزمخشري في عرضه للاستعارة فقد امتازت بما يأتي:

ينص على أنها استعارة وذلك من خلال قوله "ومن المستعار"، كقوله في مادة (عرف): «**ومن المستعار**: أعراف الريح والسحاب والضباب: لأوائلها»[3]، والأمثلة على ذلك كثيرة، خاصة في الجزء الأخير من المعجم كمادة (عجز)، و(عد)، و(عذر)، و(وعذم) ..الخ.

يحدِّدها أحيانا ويذكر أنها استعارة، بعد النص على أنها من المجاز، ومن ذلك قوله في مادة (ثأر): «**ومن المجاز**: لا تأرَثْ فلانا يداه أي لا نفعتاه **مستعار من** ثأرْتُ حميمي إذا قتلت به»[4]

وقوله أيضا في مادة (جبي): «**ومن المجاز**: فلان يجتبي جبى المجد، أي: يقوم بالمجد ويجمعه لنفسه. قال ذو الرمة:

ومازلت تسمو بالمعالي وتجتبي جبي المجد من شدّت عليك المآزر

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ض و أ)، ص403.
[2] المصدر نفسه، مادة (ي د ى)، ص 748.
[3] المصدر نفسه، مادة (ع ر ف)، ص441.
[4] المصدر نفسه، مادة (ث أ ر)، ص65.

واجتباه اختاره، مستعار منه، لأن من جمع شيئا لنفسه فقد اختصه واصطفاه، وهو من جبوة الله وصفوته»[1]، وغيرها من المواد كمادة (جرح)، و(خدج)، و(رنق)، و(قدح)، و(محق)، و(يتم) ..الخ

وأحيانا يذكرها دونما تحديد، ويكتفي بالقول: "ومن المجاز"، ومن أمثلة ذلك قوله في مادة (أسد): «**ومن المجاز**: استأسد عليه أي صار كالأسد في جرأته، واستأسد النبتُ: طال وجنَّ وذهب كل مذهب»[2].

وقوله في مادة (أبط): «**ومن المجاز**: نزل بإبط الرمل وهو مسقطه ...»[3]؛ فدلالة إبط الرمل كما قيل: هو أسفل حبل الرمل ومسقطه، وقيل منقطع معظمه.

كما قال أيضا في مادة (أثف): «**ومن المجاز**: تأثَّفوه: اجتمعوا حوله... »[4].

والأثفية جمعها الأثافي، ودلالتها الحقيقية هي الحجارة التي تنصب عليها القدور.

وقوله أيضا في مادة (أجج): «**ومن المجاز**: مرَّ يؤُخُّ في سيره إذا كان له خفيف اللهيب»[5]؛ ودلالة الأجيج الحقيقية هي صوت النار.

وقوله في مادة (أزر): «**ومن المجاز**: الزرع يؤازر بعضه إذا تلاحق والتفَّ.. وتأزير الحائط: تقويته بحويطٍ يُلزقُ به، ويسمى الإزار والرّدْء ... وكتب لي كتابا مصدَّرا بكذا مؤزَّرًا بكذا ...»[6]؛ والأزر من أزرتُ فلانا أزارًا: قوَّيته، وآزرته بمعنى عاونته، أمّا

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ج ب ي)، ص79.
[2] المصدر نفسه، مادة (أ س د)، ص15.
[3] المصدر نفسه، مادة (أ ب ط)، ص08.
[4] المصدر نفسه، مادة (أ ث ف)، ص10.
[5] المصدر نفسه، مادة (أ ج ج)، ص11.
[6] المصدر نفسه، مادة (أ ز ر)، ص14.

أمّا كتب لي كتاباً مؤزرًا، فقد أوضح الزبيدي دلالته المجازية في معنى قوله أنَّ أهل الديوان يسمون ما يكتب آخر الكتاب من نسخة عملٍ أو فصل الإزار.

كما قال في مادة (أسف): «**ومن المجاز**: أرض أسيفة: لا تموج بالنبات»[1]، فدلالة الأسيف هو: السريع الحزن الرقيق.

وفي مادة (أطط) قال: « **ومن المجاز**: أطّتْ بك الرَّحِمُ أي وقَّتْ وحَنَّت...»[2].

فأصل ألاطيط هو: «صوت الرجل والإبل من ثقل أحمالها، يقال: لا آتيك ما أطَّتِ الإبل، وكذلك صوت الجوف من الخوى وحنين الجذع»[3].

فقد انتقلت الدلالة من أطَّت الإبل إلى أطَّت الرَّحم عن طريق الاستعارة.

وفي مادة (أفك) قال: « **ومن المجاز**: أرض مأفوكة: مجدودة من المطر والنبات وسنة آفكةٌ: مجدبة. وسنوات أوافِك»[4]، قال الجوهري في هذا: «وأرض مأفوكةٌ أي لم يُصِبْها مطر و ليس نباتٌ ورجلٌ مأفوكٌ لا يصيب خيرًا»[5].

فالدلالة انتقلت من رجل مأفوك وهو الذي لا يصيب خيرا، إلى الأرض المأفوكة التي لم يصبها المطر، فلا يصاب منها خير عن طريق الاستعارة.

وقوله في مادة (أكل): « ... وأكلت النار الحطب... »[6]، وهي استعارة مكنية، وقد وردت هذه الاستعارة في القرآن، إذ قال سبحانه وتعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيۡنَآ أَلَّا نُؤۡمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأۡتِيَنَا بِقُرۡبَانٖ تَأۡكُلُهُ ٱلنَّارُۗ ﴿١٨٣﴾ ﴾ آل عمران: ١٨٣.

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (أ س ف)، ص15.
[2] المصدر نفسه، مادة (أ ط ط)، ص17.
[3] الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (أ ط ط)، ج3، ص1110.
[4] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (أ ف ك)، ص18.
[5] الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (أ ف ك)، ج4، ص1573.
[6] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (أ ك ل)، ص18.

وقال في مادة (أنس): «**ومن المجاز** : وتخيَّرتُ من كتابه سُويداوات القلوب، وأناسيّ العيون»[1]، يقول الجوهري: «وإنسان العين: المثال الذي يُرى في السواد، أي سواد العين ويجمع أيضا على أناسي»[2]، فأناسي العيون، استُعيرت من الإنسان.

وفي مادة (بثق) قال: « **ومن المجاز**: انبثقَ عليهم بنو فلان إذا أقبلوا عليهم ولم يظُنُّوا بهم...»[3]، فأصل هذه الدلالة المجازية هي: بثق الماء وانبثق عليهم إذا أقبل عليهم لم يظنوا به.

وقال في مادة (بحر): «**ومن المجاز**: استبحر المكان: اتَّسع وصار كالبحر في سعته، وتبحر في العلم واستبحر فيه. واستبحر الخطيب: اتسع له القول ...»[4]، فتبحر في العلم اتسع واستبحر الخطيب: اتسع له القول، وكل هذا من البحر لسعته وسمِّي البحر بحرا لاستبحاره وانبساطه وسعته وكذلك التبحر في العلم والمال.

وقال أيضا في مادة (بخع): « **ومن المجاز**: بَخَعَه الوَجْدُ إذا بلغَ منه المجهود، قال ذو الرمة أنشده سيبويه:

ألا أيُّـــهذا الباخـــعُ الوَجْـدِ نفســه   لشـــــيءٍ نَحَتْــــهُ عن يَديْـــهِ المَقَـــادِرُ

... وبخع أرضه بالزراعة: نَهَكها ولم يُجمَّها...»[5]، وأصل دلالة بخع هي: «بَخَعَ نفسه بخعًا أي قتلها غيظًا من شدة الوجدِ»[6].

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (أ ن س)، ص21.
[2] الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (أ ن س)، ج3، ص904.
[3] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ب ث ق)، ص27.
[4] المصدر نفسه، مادة (ب ح ر)، ص28.
[5] المصدر نفسه، مادة (ب خ ع)، ص29.
[6] الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (ب خ ع)، ج3، ص1183.

وفي مادة (شبح) قال: « **ومن المجاز**: الحرباء يَشبَحُ على العُود أي يمدّ يديه كالداعي»[1]، استعارة مكنية، أما الدلالة الحقيقية فهي قولنا: رجل مشبوح الذراعين أي عريضها فانتقلت الدلالة من الرجل الذي يمد ذراعيه عند الدعاء الى تشبيح الحرباء حينما يمتد على العود.

وقوله في مادة (شبك): «**ومن المجاز**: ...واشتبك الظلام»[2]، والشبك يعني الخلط والتداخل، واشتبك الظلام بمعنى اختلط، وأصله من شبك الأصابع بعضها في بعض.

وقال أيضا في مادة (شجج): «**ومن المجاز**: .. وشجَّ المفازة: قطعها، قال زهير:

يشج بها الأماعز وهي تَهْوِي هُويَّ الدَّلو أسلمها الرَشاء»[3].

"فشجَّ المفازة" دلالة مجازية، لأن الشج لا يكون إلا في الرأس.

وفي مادة (شحح): «**ومن المجاز**: زَنْدٌ شُحاحٌ: لا يَرى، وإبل شحائح: قليلات الدر، وأنشد الكسائي:

تروح علينا ثلّة في ضروعها نِحَاءٌ تُروّى كلَّ غادٍ ورائحِ

يُوفين أرفاداً ويملأن بعدها أساقي ليست بالبكاء الشحائح »[4]

»[4]

والدلالة الحقيقة للشح هي: البخل مع حرص، وزند شحاح استعارة مكنية.

أما في مادة (شظى) فيقول: «**ومن المجاز**: تشَظَّى القوم: تفرَّقوا، وقال الطرماح:

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ش ب ح)، ص 337.

[2] المصدر نفسه، مادة (ش ب ك)، ص 338.

[3] المصدر نفسه، مادة (ش ج ج)، ص 339.

[4] المصدر نفسه، مادة (ش ح ح)، ص 340.

تتشظـــى عنـــه الضّـــراءُ فمـــا تثبـــــــتُ أغمـــــارُه ولا صُيُـــــدُه

أي: الكلاب عن الثور. وشَّظيتُهم. قال:

وردَّهـــم عن لعْلَـــعِ وبـــارق ضــــربٌ يشَّظيهـــم عن الخنـــادق»[1].

"فتشظى القوم" بمعنى تفرقوا استعارة مكنية، لأن أصل الدلالة هي : « الشَّظِيَّةُ : الفِلقةُ من العصا ونحوها، والجمع الشَّظايا، يقال: تَشظى الشيء إذا تطاير الشظايا ... قال الأصمعي: الشظي: عظيمٌ مستدقٌ مُلزَقٌ بالذراع. فإذا تحرّك من موضعه قيل: قد شَظِيَ الفرس بالكسر»[2].

وقال في مادة (شعث): « **ومن المجاز**: قولهم للوتد: أشعث، لتشعث رأسه... ولَمَّ الله تعالى شَعَثَكُم...»[3].

فأصل الأشعث هو المُغَبَرُّ الرأس واستعير للوتد لتشعث رأسه. "ولم الله شعثكم" مأخوذة من «الشَعَثُ بالتحريك: انتشار الأمر. يقال: "لَمَّ الله شَعَثَكَ ، أي جمعَ أمركَ المنتشرَ»[4]

وكذلك مادة (شقق) حيث يقول: «**ومن المجاز**: ...ورأيت برقا يشُقُ شقاً إذا استطال ولم يأخذ يميناً وشمالاً. وقال الشماخ:

إذا مـــا اللَّيـــلُ كـــان الصبـــح فيـــه أشـــقَّ كَمفـــرقِ الـــرأس الدهيـــن

أراد ذنب السَرحان. وتشقق الفرس: ضَمُرَ. واشتق في الكلام والخصومة: أخذ يميناً وشمالاً وترك القصد»[1].

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ش ظ ى)، ص349.

[2] الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (ش ظ ى)، ج6، ص2392.

[3] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ش ع ث)، ص349.

[4] الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (ش ع ث)، ج1، ص286.

وهو هنا ينقل عبارة الجوهري، ففي الصحاح قال: «والاشتقاق: الأخذ في الكلام وفي الخصومة يمينًا وشمالاً مع ترك القصد»[2].

وقوله في مادة (شرع): «**ومن المجاز**: مدّ البعير شراعه إذا مدّ عنقه شُبِّهت بشراع السفينة، وبعير شِراعيٌّ العنق وشُراعتها...»[3].

ربما قالوا للبعير إذا رفع عنقه قد رفع شراعه، إلى غير ذلك من المواد الكثيرة في المعجم.

ثالثا: الكناية وأسلوب الزمخشري في عرضها

لقد سبق و أن بيَّنا الاختلاف في شأن الكناية، فمنهم من عدها حقيقة، ومنهم من عدَّها مجاز، و منهم من رأى أنه يتجاذبها طرفا الحقيقة و المجاز، أما الزمخشري فقد عدّ الكناية ضربا من المجاز، و نشر الكنايات بين المواد المختلة، و لكنه لم يجعل لها مادة بأكملها كما حدث في الاستعارة، و كانت معظم عنايته فيها موجهة للكناية عن صفة، مثل قوله في مادة (زيل): «**و من الكناية**: هو متزيل عن فلان محتشم لأنه إذا احتشم منه باينه بشخصه و انقبض عنه»[4]، و في مادة (قر): «... تقول للعاجز عن جواب سؤالك: قد تكسرت قواريرك»[5].

و عني بالكناية عن موصوف، مثل قوله في مادة (أدب):«... جاش أدب البحر: إذا كثر ماؤه»[6]. و في مادة (أكل) حيث يقول:«... جرحه بآكلة اللحم: و هي السكين» [1]. وفي مادة (جبر)، يقول:«... قلبي إلى جابر بن حبة: و هو الخبز، قال:

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ش ق ق)، ص35.

[2] الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (ش ق ق)، ج4، ص1503.

[3] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ش ر ع)، ص345.

[4] المصدر نفسه، مادة (ز ي ل)، ص296.

[5] المصدر نفسه، مادة (ق ر) ، ص533.

[6] المصدر نفسه، مادة (أ د ب)، ص12.

فـــلا تلومينـــي و لومـــي جابـــرا فجـــابــــــر كلفنـــــــي الهواجـــرا»[2].

و أخيرا الكناية عن نسبة، مثل قوله في مادة (أزر): «... فلان عفيف المئزر والإزار قالت خزنق: و الطيبون معاقد الأرز و تقول: هو عفيف الإزار، خفيف من الأوزار»[3]، و في (بوأ): «... فلان طيب الباءة: للعفيف الفرج، جعل طيب الباءة: و هي المباءة والمنزل، **مجازا** عن ذلك»[4].

أما أسلوبه في عرض الكناية فهو كالتالي:

أحيانا يبيّن أنها كناية، و ذلك من خلال قوله " و من الكناية"، و مثال ذلك مادة (أخر) يقول: «**و من الكناية:** أبعد اللهُ الآخَرَ أي غاب عنَّا و بَعُدَ، و الغرض الدعاء للحضور» [5]. و الأمثلة على ذلك كثيرة كمادة (جمع)، و(زيل)، و(سوء)، و(صدف) ... الخ.

و أحيانًا أخرى يعرض أمثلتها في سياق ما يورده من المجازات من غير أن ينص على أنها كناية، و من أمثلة ذلك قوله في مادة (أزر): « **و من المجاز**... و شدَّ للأمر مئزَرَهُ إذا تشمَّر له»[6]، كناية عن التهيؤ و الاستعداد.

و قوله أيضًا في مادة (أطط): «و نزلت ببني فلان فإذا هم أهلُ أطيطٍ و صهيلٍ، أي أهلُ إبل و خيل»[7]، فهنا كناية عن كثرة الإبل و الخيل.

---

[1] المصدر نفسه، مادة (أ ك ل)، ص18.
[2] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ج ب ر)، ص78.
[3] المصدر نفسه، مادة (أ ز ر)، ص14.
[4] المصدر نفسه، مادة (ب و أ)، ص52.
[5] المصدر نفسه، مادة (أ خ ر)، ص11.
[6] المصدر نفسه، مادة (أ ز ر)، ص14.
[7] المصدر نفسه، مادة (أ ط ط)، ص17.

و قوله أيضًا في مادة (أكل): «**و من المجاز**... "و جرحَه بآكلة اللحم" و هي السكين... " و فلان ذو أكلة و إِكلة" و هي الغيبة. و هو يأكل الناس : يغتابهم..."واتكلت النارُ": اشتد لهَبُها كأنما يأكل بعضها بعضا... و أكلتك فلانًا: أمكنتك منه... قال الممزّق:

فإذا كنت مأكــولا فكــن خِيــرَ آكــلٍ و إلا فأدركنـــي و لمـــا أمــــــــزَّقِ

... و أكل البعير رَوْقه إذا هَرم و تحاتت أسنانُه»[1].

فالزمخشري فسّر هذه الدلالات المجازية تفسيرًا يتضح منها أنها كناية، و قال في مادة (أمر): «**و من المجاز**: مُهرةٌ مأمورةٌ: كثيرة النَّتاج...»[2].

و ذكر الجوهري أن هذه العبارة من الحديث، و قد أوردها على النحو الآتي:

«و منه الحديث:" خيرُ المال مُهرة مأمورة أو سكة مأبورة"، أي كثرة النتاج و النسل» [3]، ونص الحديث: «عن النبي صلى الله عليه و سلم قال: خير مال المرء له مُهرةٌ مأمورةٌ أو سكة مأبورة» و في مادة (أنف) قال: «**و من المجاز**: هو أنفُ قومه، و هم أنفُ الناس ... و جارية أُنُفٌ: لم تطمث»[4]، فالأنف كناية عن السيِّد، فكما يقال: هو أنف قومه، أي سيّدهم سيّدهم أما الكناية عن كثرة الحضور فنلمحها في مادة (أيد)، إذ يقول: « **و من المجاز**: إنه "لأيّدُ الغذاء و العشاء" إذا كان حاضرًا كثيرا ...»[5].

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (أ ك ل)، ص18.

[2] المصدر نفسه، مادة (أ م ر)، ص19.

[3] الجوهري: الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية، مادة (أ م ر)،ج2، ص580.

[4] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (أ ن ف)، ص22.

[5] المصدر نفسه، مادة (أ ي د)، ص25.

و قوله في (بجج): «**و من المجاز**: قولهم للماشية: بَجَّها الكلأ إذ فتق خواصرها سمنًا»[1]، فهذه كناية عن السمن. و كذلك مادة (شبر) فيقول: « **و من المجاز**: هو قصير الشبر مقارب الخَلْق. قالت الخنساء:

معـــــاذ الله ينكحنـــــي حَبْرَكـــــي قصيـــــر الشّبـــــر من **جُشْـــمَ بن بكـــــر**

و كذلك مادة (شقق) إذ يقول: «**و من المجاز**: "شق فلان عصا المسلمين": خالفهم و أشقّتِ العصا بينهم: تفرّقوا...»[2]، و قوله أيضًا في مادة (شكر): «**و من المجاز**: "دابة شكور": يكفيها قليل العلف و هي تسمن ليه و تصلح، و ناقة وشاة شكرة: تعتلف أيَّ علف كان و يُصبح ضرعها مِلآن»[3].

وقال في مادة (نعم): «**ومن المجاز**: "خفت نعامتهم": ذهبوا»[4]، فهنا كناية عن الرحيل. خفت نعامتهم: أي استمر بهم السير.

وفي مادة (ورى) قال: «**ومن المجاز**: ورت بك زنادي»[5] ،وهذا مثل واصله: «"وريت بك زنادي وزهرت بك ناري" يضربان عند لقاء النجع أي: رايت منك ما أحب»[6].

أما الكناية عن الغباء فنلمحها في مادة (وسج)، قال: «**ومن المجاز**: هو عريض الوساد: للأبله. فهو كناية عن عرض قفاه وعظم رأسه، وذلك دليل الغباوة»[7].

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ب ج ج)، ص27.

[2] المصدر نفسه، مادة (ش ق ق)، ص353.

[3] المصدر نفسه، مادة (ش ك ر)، ص354.

[4] المصدر نفسه، مادة (ن ع م)، ص680.

[5] المصدر نفسه، مادة (و ر ى)، ص726.

[6] الميداني: مجمع الأمثال، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دط، مطبعة السعادة، مصر، دت، ج2، ص220.

[7] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (و س د)، ص728.

ومثلما عدَّ الزمخشري الكناية ضربا من المجاز في أساس البلاغة، فقد عدَّها أيضا من المجاز في الكشاف، فحينما بين قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ ﴿٦٤﴾﴾ المائدة: ٦٤، قال:«غل اليد وبسطها مجاز عن البخل»[1]، وقد يسميها مثلا، حينما يعرض لقوله: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ﴿٤٢﴾﴾ القلم: ٤٢، فيقول:« فمعنى ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ في معنى: يوم يشتدّ الأمر ويتفاقم، ولا كشف ثَمَّ ولا ساق، كما تقول للأقطع الشحيح: يده مغلولة، ولا يدٌ ثَمَّ ولا غل؛ وإنّما هو مَثَل في البخل»[2].

وذكر السيوطي أن الزمخشري استنبط نوعا من الكناية « وهو أن تعمد إلى جملة معناها على خلاف الظاهر فتأخذ الخلاصة من غير اعتبار مفرداتها بحقيقة والمجاز فتعبر بها عن المقصود كما تقول في نحو ﴿الرحمن على العرش استوى﴾، إنه كناية عن الملك فإن الاستواء على السرير لا يحصل إلا مع الملك، فجعل كناية عنه»[3].

❖ سجعات الأساس وأسلوب الزمخشري في عرضها:

حرص الزمخشري على أن يختم عرضه لما يرد من المجاز في المادة بسجعة من السجعات، ولم يقل أنها من إنشائه، وقد سمّاها الزبيدي "سجعات الأساس" في كتابه "تاج العروس".

وإذا تأملنا هذه السجعات تكشف لنا أن أكثرها من إنشائه، يتضح ذلك من صياغتها، لأنها تأتي موافقة لما يعرضه من دلالات المادة، ونلمح ذلك من المواد الآتية:

[1] الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجود التأويل، ج2، ص265.

[2] المصدر نفسه، ج6، ص190.

[3] السيوطي: معترك الأقران في إعجاز القرآن، ج6، ص29.

إذ يقول في مادة (بغل): «**ومن المجاز**: وبَغُلَ بُغُولة إذا بَلدَ، وهو من الثور أبْغَل، ومن الحمار أَنْغَل»[1].

وفي مادة (جعل) يقول: «**ومن المجاز**: سَدِكَ به جُعلُه إذا لزمه أمرٌ مكروه، وتقول: مررت بجُعَل، يرمي بشُعل، أي بأسودَ يأتي بحُجج زُهرٍ»[2].

وكذلك في مادة (سحل) إذ قال: «وركب فلان مسحله إذا مضى على عزمه، وتقول: إذا ركب فلان مِسْحَله، أعجز الأعشى ومسحله، أي إذا مضى في قريضه، والمسحل تابعة الأعشى... »[3].

وغيرها كثير في الأساس كمادة (بغث)، و(حلج)، و(جزز) ... الخ.

وأثبت طائفة من السجعات، ونبّه على أنها لغيره، ومن أمثلة ذلك، قوله في مادة **(تمر)**: «ومن المجاز: ... والعرب تقول: لقّانا الله مضيره، وأسقانا ثميره ...»[4].

وقوله أيضا في مادة (نطح): « **ومن المجاز**: ...وفي أسجاعهم: إذا طلع النَّطح، طاب السَّطح...»[5].

وقد أورد سجعات ذكرها أصحاب المعاجم التي سبقته، ومن أمثلة ذلك قوله في مادة (بطن): «**ومن المجاز**: رش سهمك بظهران، ولا ترشه ببطنان »[6]، وقد ذكر هذا لأزهري صاحب معجم تهذيب اللغة قبله.

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ب غ ل)، ص44.
[2] المصدر نفسه، مادة (ج ع ل)، ص92.
[3] المصدر نفسه، مادة (س ح ل)، ص304.
[4] المصدر نفسه، مادة (ت م ر)، ص60.
[5] المصدر نفسه، مادة (ن ط ح)، ص676.
[6] المصدر نفسه، مادة (ب ط ن)، ص41.

وقال أيضا في مادة (ثبو): «**ومن المجاز**: قولهم: ما يعدلُه عندي ماك مثبًّى، ولا ولدٌ مربّى، أي مجعول ثباتٍ»[1]، وقد ذكر قبله هذه العبارة الصاحب بن عباد في معجمه "المحيط في اللغة".

وقد أورد الزمخشري قسما من سجعاته ضمن الحقيقة، ومن ذلك قوله في مادة **(بسأ)**: «قد بُسىءَ بكَرَمِكَ، وأُنِسَ بحُسن خُلُقِكَ»[2].

وقوله في مادة **(بلق)**: «الناسك في ملقه، أعظم من الملك في بلقه»[3].

بالإضافة إلى عبارات مسجوعة أخرى في مادة (دخر)، و(دمر)، و(غيد)، و(بوح).. الخ.

وقد يورد السجعة كإيراده الشاهد القرآني والشاهد الشعري والمثل، إذ يذكرها بعد قوله" ومن المجاز"، كقوله في مادة **(ثلم)**: «**ومن المجاز**: هذا مما يكلم الدين ويثلم اليقين...»[4].

وفي مادة (زبل) أيضا حيث يقول: «**ومن المجاز**: ما قطعت له قبالا، ولا رزأته زبالا، أي أدنى شيء وأصله ما تحمله النملة بفيها ...»[5]، بالإضافة الى مواد أخرى كثيرة كمادة (جرف)، و(خشخش)، و(خول)... وغيرها.

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ث ب و)، ص66.
[2] المصدر نفسه، مادة (ب س أ)، ص37.
[3] المصدر نفسه، مادة (ب ل ق)، ص48.
[4] المصدر نفسه، مادة (ث ل م)، ص73.
[5] المصدر نفسه، مادة (ز ب ل)، ص280.

وقد اشتملت أسجاع الزمخشري على فنون من المجاز، منها قوله في مادة (أرز): «**ومن المجاز**: ...هو عفيف الإزار، خفيف من الأوزار...»[1]؛ إذ هو كناية عن صفة.

وكذلك مادة (ورى) إذ يقول: «**ومن المجاز** :... وفلان كثير الرماد، واري الزناد...»[2]؛ وهنا كناية عن صفة أيضا.

وقال في مادة (حجل): «...وتقول: الحُجول حُجول الرجال الحجول لربَّات الحجال...»[3]؛ وقد اشتملت هذه السجعة على ضربين من ضروب البلاغة: الجناس التام بين الحجول الأولى ويريد بها القيود، والحجول الثانية الدالة على الخلاخيل، فضلا عن الكناية عن موصوف في ربات الحجول، إلا أن الزمخشري قد وضع هذه السجعة المشتملة على المجاز ضمن الحقيقة، ولم يوردها ضمن المجاز.

وقال في مادة (قند): «**ومن المجاز**: رجل مقنود الكلام، وتقول بين فكَّيه حسام مهنّد، يقطر منه كلام مقنّد»[4]، فهي كناية عن موصوف؛ فالقند يعني عسل قصب السكر.

ومن الأسجاع التي اشتملت على فنون المجاز أيضا، قوله في مادة (أزر): «**ومن المجاز**: وعمَّ الحيا فتعممت به الآكام، وتأزرت به الأهضام»[5].

ففي تعممت الآكام استعارة مكنية وكناية، فتعممت الآكام كناية عن تتويجها بالنبت، وفيه استعارة مكنية، إذ المشبه به محذوف جعلها كمن يتعمم.

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (أ ز ر)، ص14.
[2] المصدر نفسه، مادة (و ر ى)، ص726.
[3] المصدر نفسه، مادة (ح ج ل)، ص118.
[4] المصدر نفسه، مادة (ق ن د)، ص558.
[5] المصدر نفسه، مادة (أ ز ر)، ص14.

وعلى الرغم من إثبات سجعاته بعد قوله "ومن المجاز"، أو في سياق ما يورده من الدلالات المجازية دونما تحديد لوجه المجاز فيها، نجده في طائفة منها يوردها بعد قوله "ومن المستعار"، ومن أمثلة ذلك قوله في مادة (عذم): «**ومن المستعار** : رأيته يعذم صاحبه أي يعضّه بالملام، والعذائم: اللوائم، وتقول: فلان يورك عليك العظائم، ويوجّه إليك العذائم»[1].

وقوله أيضا في مادة (عرقب): «**ومن المستعار**: "نزلنا في عرقوب الوادي"، أي: في منحناه، "وما أكثر عراقيب هذا الجبل" وهي الطرق في متنه، وهو أكذب من عرقوب يثرب، وتقول: "فلان إذا مطل تعقرب، وإذا وعد تقرب"»[2].

بالإضافة إلى عبارات أخرى مسجوعة نجدها في مواد كثيرة كمادة (عقم)، و(علط)، و(عون)، و(عوي)، و(عيب) ... وغيرها.

ونستنتج مما سبق أن الزمخشري أراد بهذه السجعات غرضا تعليميا، إذ هي عبارات مسجوعة يسهل حفظها، مع اشتمالها على فنون المجاز.

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ع ذ م)، ص438.

[2] المصدر نفسه، مادة (ع ر ق ب)، ص442.

المبحث الثالث

مظاهر التطور الدلالي

-العلاقات بين الحقيقة والمجاز-

- أولا: الانتقال من المحسوس إلى المجرد
- ثانيا: الانتقال من المجرد إلى المحسوس
- ثالثا: الانتقال من العام إلى الخاص
- رابعا: الانتقال من الخاص إلى العام

المبحث الثالث: مظاهر التطور الدلالي (العلاقات بين الحقيقة والمجاز)

إن المتمعن في أساس البلاغة يرى أن الألفاظ تنمو وتتطور، فتؤثر وتتأثر، إذ تموت ألفاظ وتتسع أخرى بدلالتها وذلك نتيجة الاستعمال، فالألفاظ في انتقالها من معناها الحقيقي إلى المعنى المجازي –عن طريق الاستعارة أو المجاز المرسل– تربط بينهما علاقات كثيرة، نذكر بعضا منها مما ورد في الأساس:

أولا: الانتقال من المحسوس إلى المجرد:

الغالب على المجاز عند الزمخشري وغيره أيضا هو انتقال الدلالة من الحسي إلى المعنوي، على أساس المشابهة، حيث يجمع العلماء على أن الدلالات الحسية أسبق وجودا من الدلالات المجردة، وأن الكثير من المجردات قد اشتقت أو انحدرت من دلالات حسية، ونجد الأمثلة على ذلك كثيرة جدا في الأساس، نذكر منها:

مادة (زمر) حيث يقول:« صبيٌّ زَمِرٌ: زَعِرٌ قليلُ الشَعر، وشاةٌ زَمِرَةٌ، وغنمٌ زِمْرَاتٌ: وشعرٌ زَمِرٌ ... **ومن المجاز:** فلان زَمِرُ المروءةِ»[1]

أما الشاة الزمرة، فهي الشاة القليلة الصوف، من الزمر؛ وهو قلة الشعر أو الريش أو الصوف ... وأما الزَّمِرُ؛ فهو القليل المروءة، إذ يقول ابن فارس: «رجل زَمِرُ المروءةِ، أي قليلها»[2].

وعلى هذا فقد انتقلت الدلالة من قلة الشعر إلى قلة المروءة، لاشتراكهما في الدلالة على "قلة الشيء الطيب الصادر عن الشيء"، فالصوف مما يفيد منه العربي ملبسا وأثاثا، فضلا عن أنه يكسو الشاة ويحميه، وكذلك فإن المروءة من الخصال الإنسانية المحمودة.

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ز م ر)، ص290.

[2] ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة (ز م ر)، ج3، ص23.

وهذه "القلة" في الدلالتين تتقاسمها فروع الجذر اللغوي "زمر"، ويمكن أن نمثل لهذا الانتقال بالشكل الآتي:

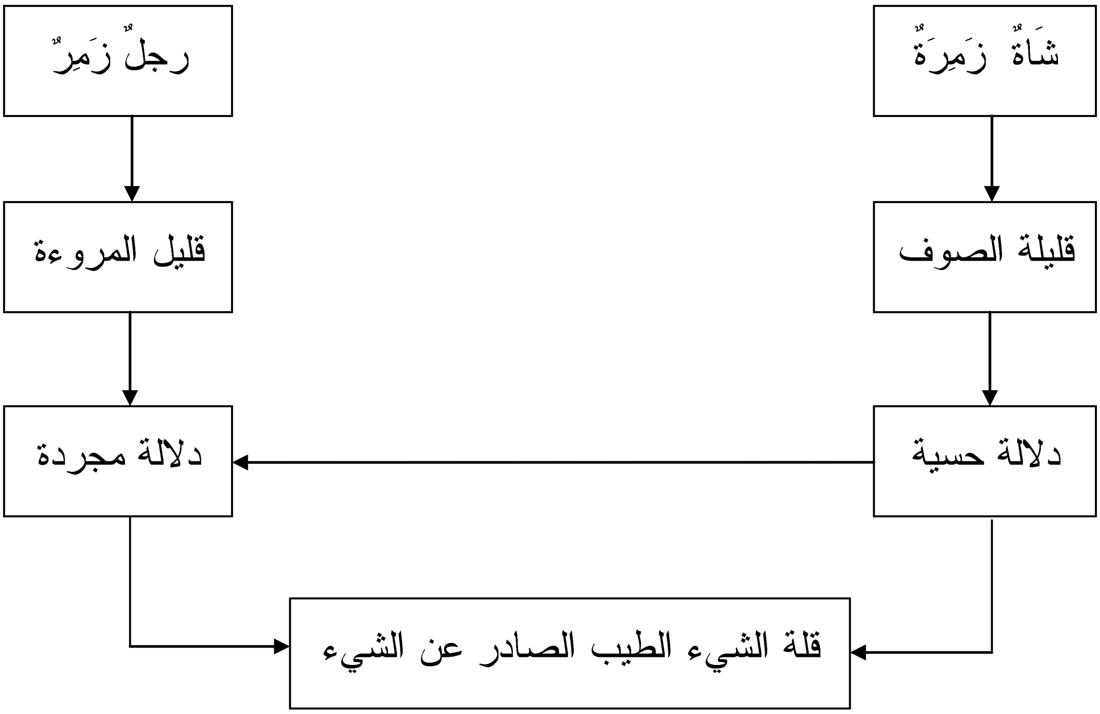

وقال في مادة (فحص): «... والقطاة تفحَص التراب إذا اتخذت فيه أُفحوصاً، ولهم بيوت كأفاحيص القطا ومفاحصها... **ومن المجاز**: عليك بالفحص عن سرّ هذا الحديث: وفلان بحّاثٌ عن الأسرار فحّاص عنها»[1].

فـــ "الأفحوص" هو الموضع الذي تبيض فيه القطا، وهي تكوِّنه بفحص التراب، أي بإزاحته مما يؤدي إلى كشف ما تحته وظهوره، حتى يتكون لها موضع مطمئن تفرخ فيه بيضها، حيث انتقل اللفظ من هذه الدلالة المحسوسة إلى دلالة أخرى مجردة وهي "الفحص عن الشيء" أي البحث فيه، وتقليبه عن وجوهه، لكشف غوامضه ومعمياته وهما– الأفحوص والفحص عن الشيء– يرجعان إلى جذر لغوي واحد "فحص"، أما الرابط بين الدلالتين فهو "البحث والكشف عما خفى"، نمثل لهذا كالآتي:

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ف ح ص)، ص495.

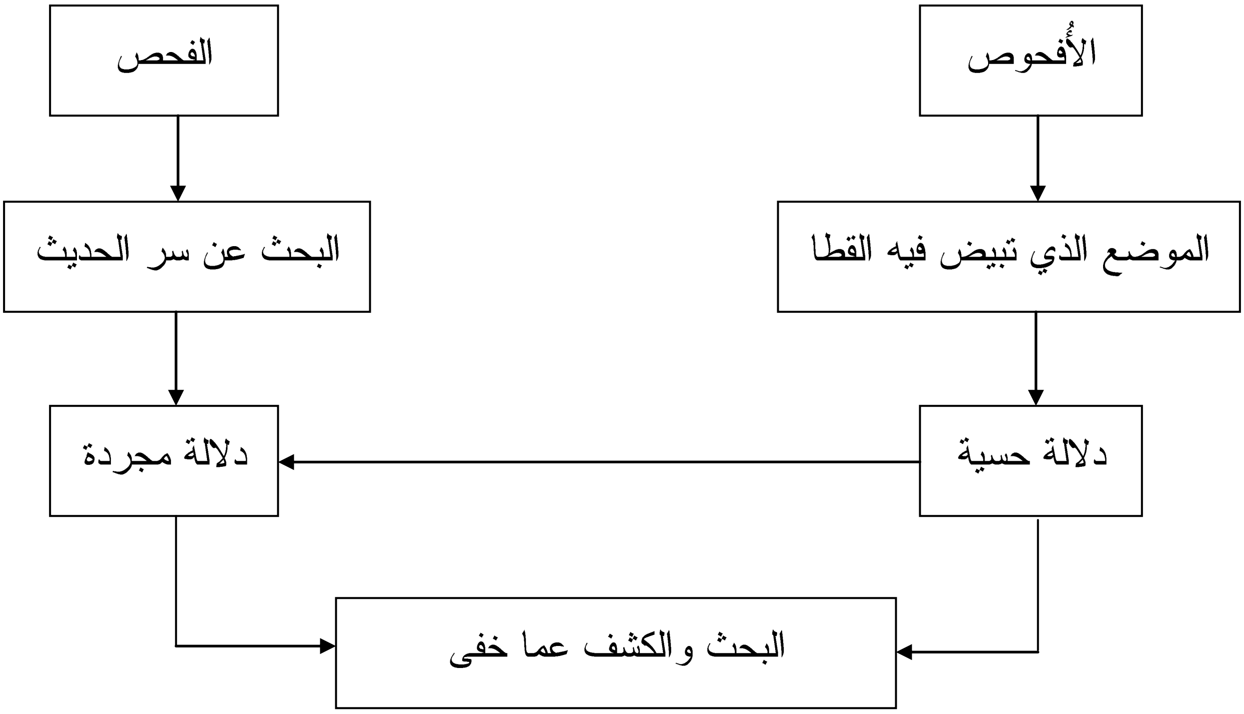

وفي مادة (صيد) يقول: «...وبعير أصيدُ، وبه صيدٌ وصادٌ وهو داءٌ بالعنق لا يستطيع أن يلتفت معه، ويقال: دواء الصيد الكيُّ... **ومن المجاز**:... وملكٌ أصيدُ: لا يلتفت من زهوه يميناً ولا شمالاً، وملوكٌ صِيْدٌ، وبه صَيَدٌ وصاد. قال منظور بن فروة: *أُبرئُ ذا الصاد وأكوي الأشوسا*»[1].

إذ انتقل اللفظ من دلالته الحسية "الصيد"؛ الذي هو داء يصيب الإبل في رؤوسها فتتصلب منه أعناقها وهو بالذات داء يأخذ الأنف فيميل منه رأس البعير ويسيل منه زبد، إلى الدلالة المجردة "الأصيد"؛ وهو المتكبر وذلك لقوله: "ملك أصيد"؛ لأنه لا يكاد يلتفت إلى غيره لذلك وصف بذلك، قال ابن فارس: «قال أهل اللغة: القصيد: الملك وجمعه الصِّيد. قالوا: وسُمِّي بذلك لقلة التفاته» [2]، والشبه بين الدلالتين الحسية والمجردة في هذه المادة يكمن في "الثبات على الاتجاه وعدم التلفت"؛ فالبعير لا يلتفت لما يكابده من داء، والمتكبر لا يلتفت لغيره أَنَفَةً وتَرَفُعًا، والرسم أسفله يبيِّن هذا:

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ف ح ص)، ص495.

[2] ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة (ص ي د)، ج3، ص325.

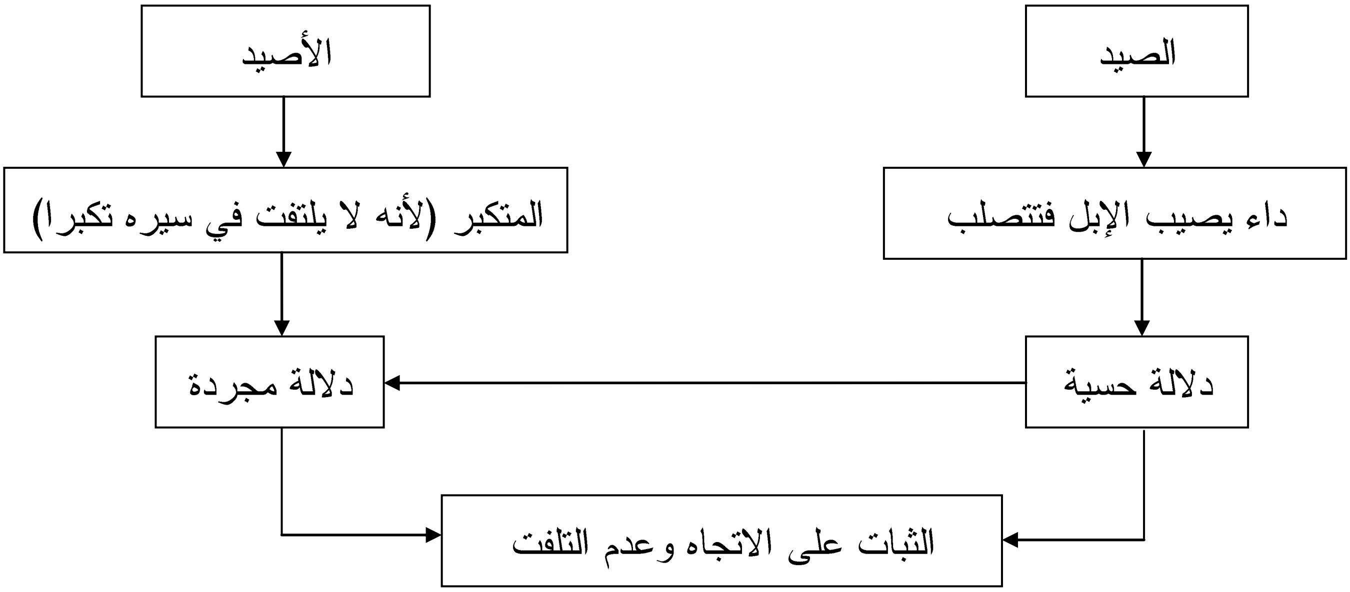

وقال في مادة (ميث): «أرض ميثاء، وأراضٍ ميثٌ... **ومن المجاز** : ...ورجلٌ ميِّث القلب: ليِّنُه»[1].

إذا انتقل هنا الجذر اللغوي "ميث" من الدلالة الحسية وهي الأرض الميثاء؛ وتعني الأرض السهلة كما قيل، والسهولة هنا ليونة تربة الأرض وقلة تماسكها، إلى الدلالة المجردة وهي لين القلب، والجامع بين الدلالتين هو"السهولة والليونة"، يقول ابن فارس: «الميم والياء والثاء كلمة تدل على سهولة في شيء»[2]، ويمكن التمثيل لهذا كالآتي:

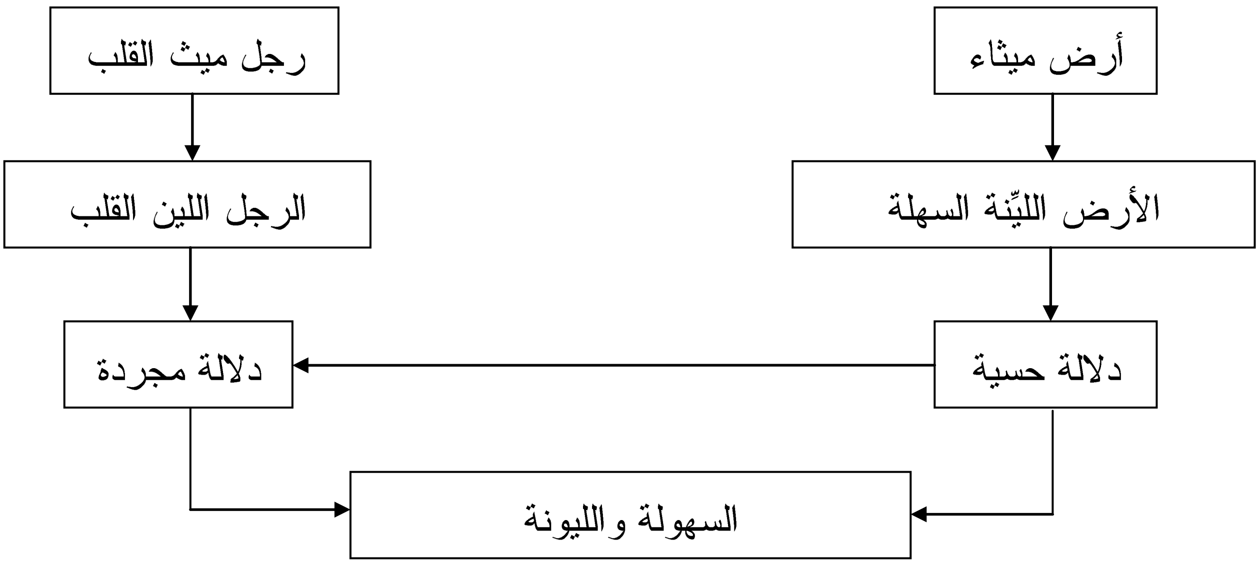

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (م ي ث)، ص646.

[2] ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة (م ي ث)، ج5، ص287.

وهذا يشبه ما نجده في مادة (لدن)، حيث يقول:« لَدُنَ العُودُ والرمحُ لَدَانةً ولُدُونةً، ورمح لدن... **ومن المجاز** : لَدُنَت أخلاقه وهو لَدْنُ الخليقة: لَيِّن العريكة»[1]؛ فرمح لَدِنٌ بمعنى ليِّنٌ، يقول ابن فارس: «اللدن:الليِّن من القُضبان»[2]، حيث انتقل اللفظ هنا من الدلالة الحسية وهي "الرمح اللين"، إلى الدلالة المجردة وهي "ليونة الأخلاق"، والجامع بين الدلالتين هو"الليونة"، نمثل له كالآتي:

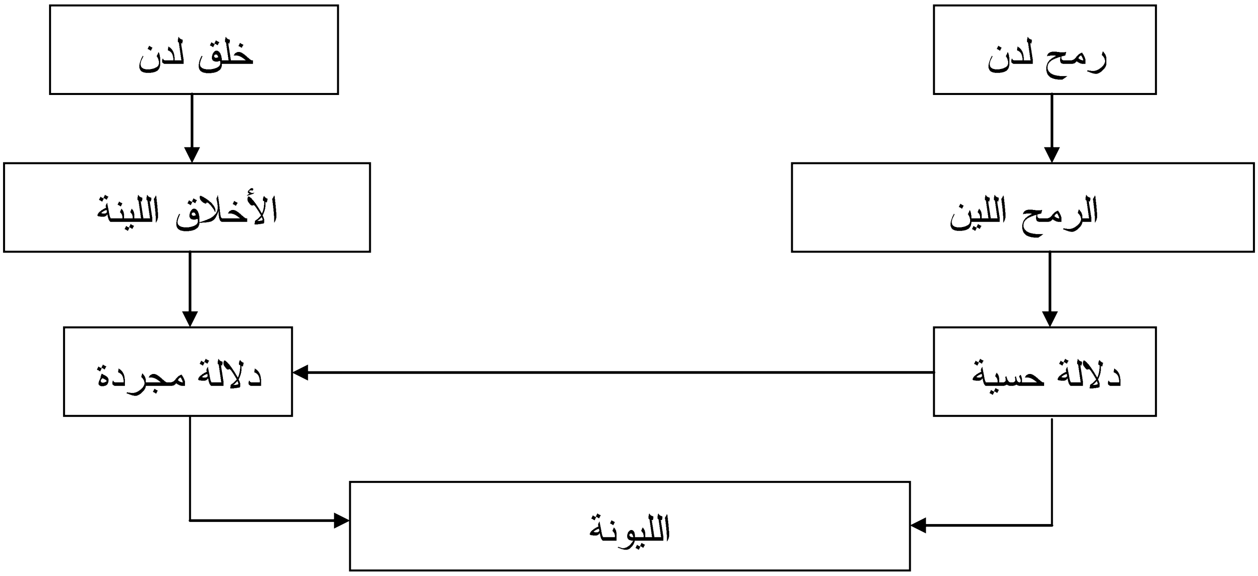

وفي مادة (طبع) يقول: «...وطبع السيفُ: ركبه الصدأ الكثير، وسيف طبعٌ... **ومن المجاز**: طبع الله على قلب الكافر. وإنَّ فلاناً لَطَمِعٌ طَبِعٌ: دَنِسُ الأخلاق "وَرُبَّ طمعٍ، يهدي إلى طَبَع" *، وقال المغيرة بن حبناء:

وأمُّك حين تنسبُ أمَّ صدقٍ ولكنَّ ابنها طَبِعٌ سخيفُ»[4]

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ل د ن)، ص598.

[2] ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة (ل د ن)، ج2، ص243.

*الطبع هو الدنس: قال الشاعر:

لا خير في طمع يهدي إلى طبع وغفة من أوم العيش تكفيني

[4] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ط ب ع)، ص407.

فالملاحظ هنا أن اللفظ في بادئ الأمر كان يدل على شيء محسوس؛ وهو الوسخ والدنس يغشيان السيف، ثم استعير ليدلَّ على ما هو مجرد من الأوزار والآثام وغيرها من المقابح، والمعنى المشترك بين الدلالتين هو "الدنس والقبح"، نمثله كالآتي:

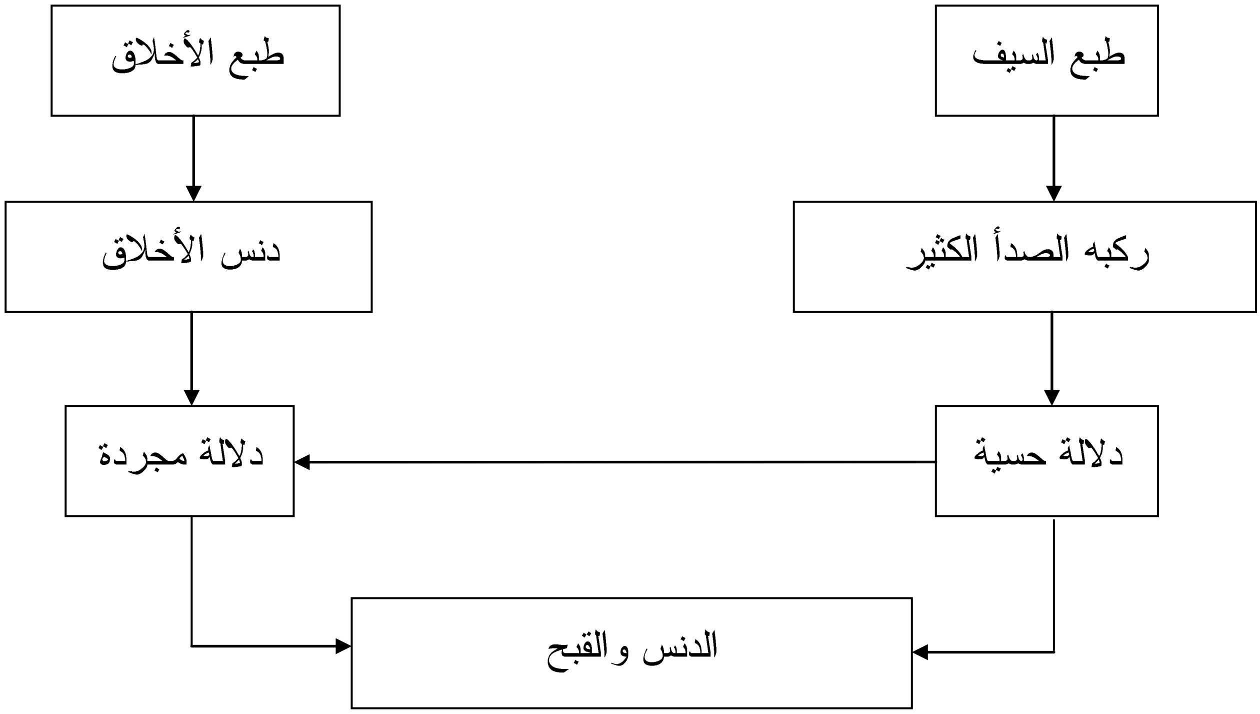

وقال في مادة (نبط): « وكيف نبطُ بئركم: ماؤها المستنبط، ونبط الماء من البئر نبوطاً، وأنبطوه واستنبطوه... **ومن المجاز** : فلانٌ لا ينال نبطه: لمن يوصف بالعِّز...ويقال في الوعيد: لأبثَّن ما في جونتك، ولأنبطنّ نبطك. واستنبط معنًى حسناً ورأياً صائباً لعلمه الذين يستنبطونه منهم. واستنبطت من فلان خبراً»[1].

حيث نلاحظ انتقال الدلالة هنا من المحسوس المادي وهو استخراج واستنباط الماء إلى المجرد وهو العز بالإضافة إلى استنباط الرأي والخبر، وقد ورد هذا في الحديث الشريف: « من غدا من بيته ينبط علمًا فَرَشت له الملائكة أجنحتها»؛ أي يظهره ويفشيه في الناس، وأصله من: نبط الماء أي نبع، والجامع بين المعنيين في هذه المادة هو "الإظهار"، نوضِّحه كالآتي:

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ن ب ط)، ص651.

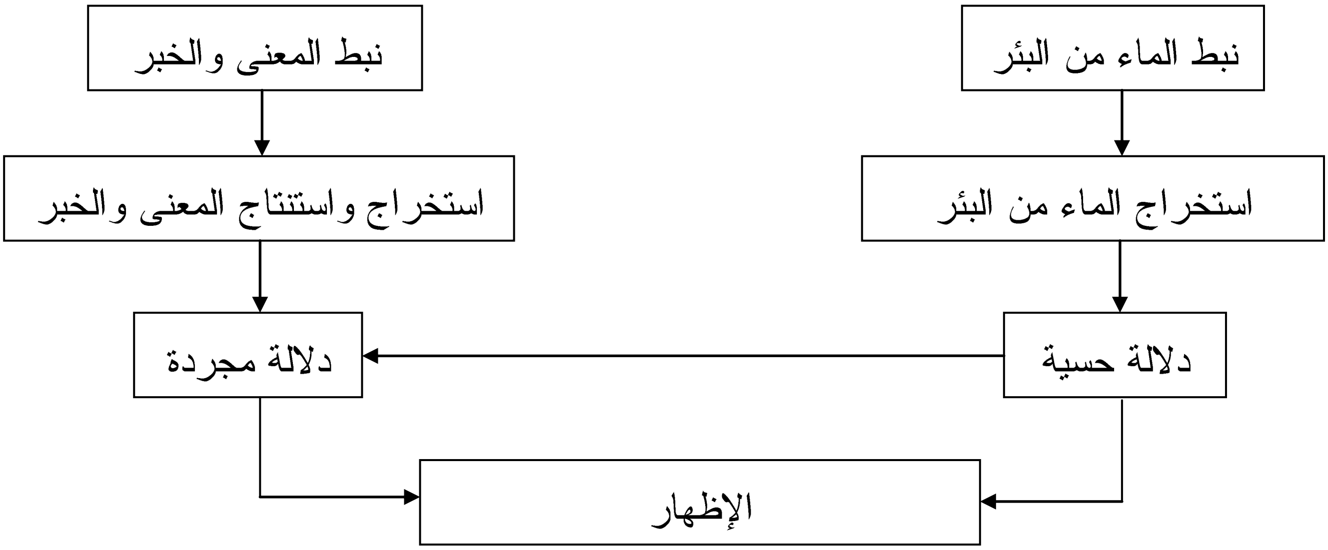

وفي مادة (حكم) يقول: «أَحْكَمَ الشيء فاستحكم. وحكمَ الفرس وأحكمَهُ: وضع عليه الحَكَمَة، وفرسٌ مَحكومة ومُحكمة... **ومن المجاز** : ... ويقال: لا يقدر على الله من هو أعظم حكمةً منك. وقصيدة حكيمة: ذات حكمةٍ. قال:

وقصيــدةٍ تأتــي الملــوكَ حكيمـــــةٍ   قــد قُلتُهـــا ليُقــال من ذا قالهـــا»[1]

إذا انتقلت الدلالة هنا من إحكام الفرس وهو ربطه، وبالتالي ضبط حركته خاصة إلى ما هو مجرد وهو الحكمة، وذلك لما للعقل من ارتباط بالمعاني الحسية"عقل الفرس ربطه"، أما الجامع بين الدلالتين فهو:"الضبط والاستحكام"، نوضِّح هذا الآخر من خلال المخطط الآتي:

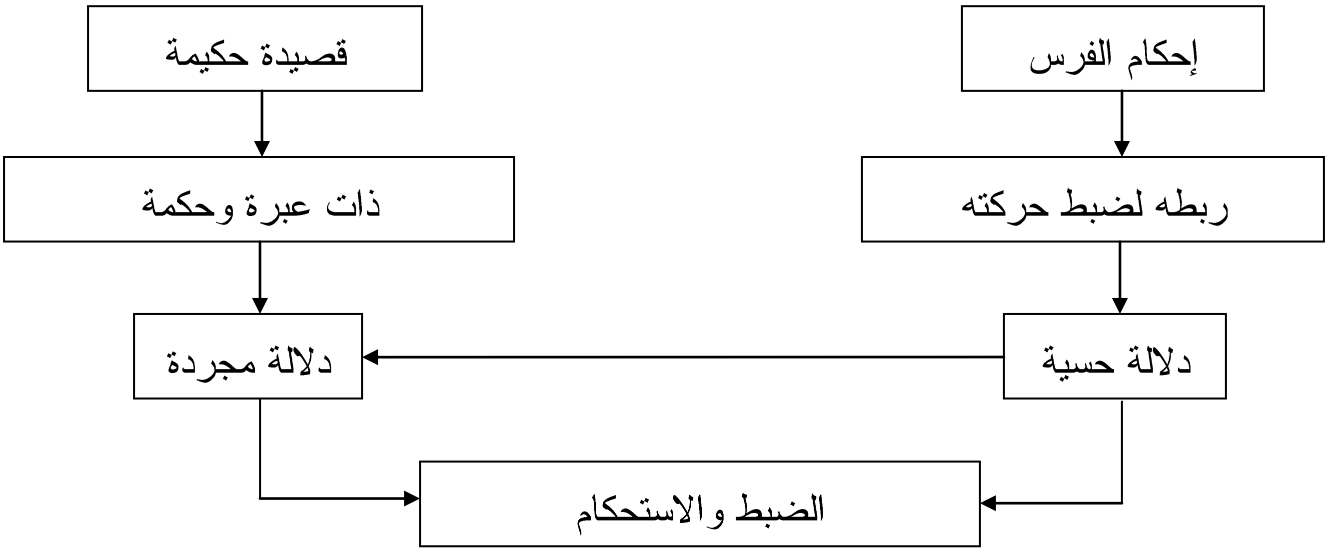

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ح ك م)، ص138.

وقال في مادة (طمم): « طمَّ الوادي طُموماً: علا وغلب، وفي مثل " جرى الوادي فطمَّ على القَرِيِّ، وجاء السيل فطمّ الركيّ " ... **ومن المجاز**: طَمَّت الشَّدة والفتنةُ. وما من طامّةٍ إلا وفوقها طامّةٌ ﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ ٱلْكُبْرَىٰ ۝٣٤﴾ النازعات: ٣٤، وهذا أطمُّ من ذاك...»[1].

إذا هذا أطم من هذا أي أرفع منه وأعظم، فهنا انتقلت الدلالة من علو ماء الوادي وارتفاعه "حسي" إلى الطامة وهي المصيبة "مجردة" باعتبارها بالغة مدى بعيدا وكبيرا فهي تعلو مغطية كل ما عداها، إذا انتقل الجذر اللغوي "طمم" من الوصفية "الأطم" إلى الاسمية "الطامة"، والجامع بين الدلالتين هو"العظمة والعلو"، نمثل له كالآتي:

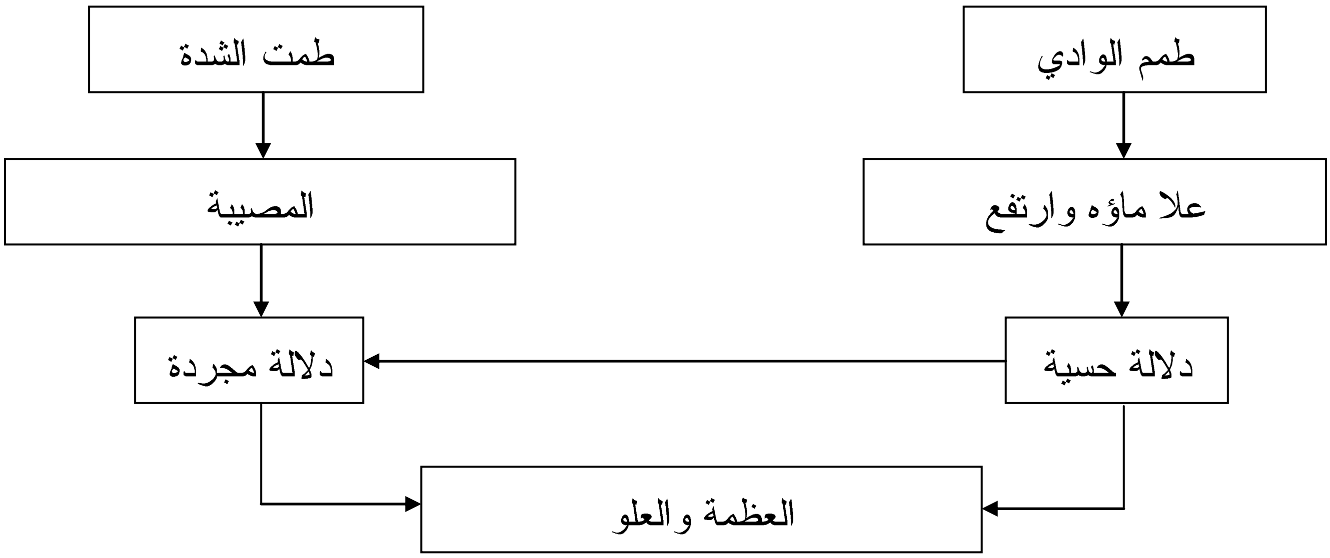

وفي مادة (سور) يقول:« ...تسورت إليه الحائط وسرته إليه. قال: سرت إليه في أعالي السور... **ومن المجاز**: سار الشراب في رأسه. وساورتني الهموم. وله سورة في المجد: رفعة. وله سورة عليك: فضل ومنزلة...»[2].

فسور إذا تدل على العلو والارتفاع، وهنا انتقلت الدلالة من علو وارتفاع الحائط إلى ارتفاع قيمة ومنزلة الإنسان مجازا، ووجه الشبه بينهما هو"الارتفاع والعلو"، ويمكن التمثيل لهما كما يلي:

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ط م م)، ص420.

[2] المصدر نفسه، مادة (س و ر)، ص331.

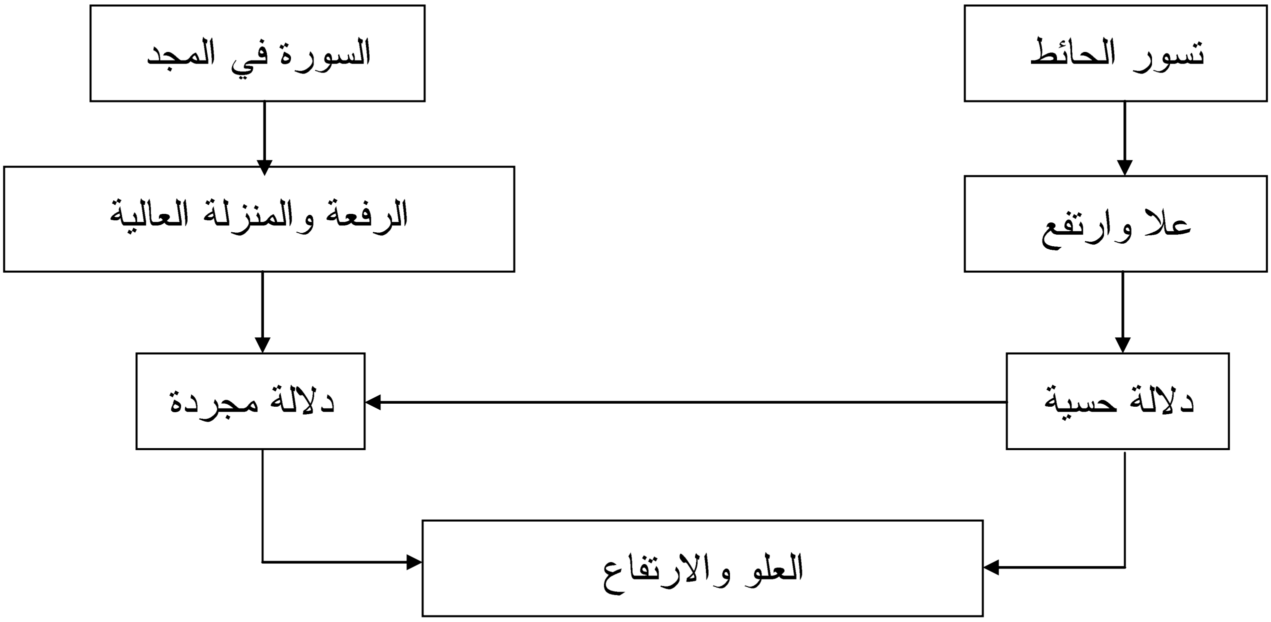

وقال في مادة (مجد):« مجدت الغنم مجوداً: أكلت البقل حتى هجع غَرَثُها. وراحت الماشية مُجَّداً ومواجد: شباعاً... **ومن المجاز**: مَجَد الرجل ومَجُد: عظُم كرمُه فهو ماجدٌ ومجيدٌ، وله شرفٌ ومجدٌ...»[1]

إذا مجد بمعنى كثرة العلف، ومجُد الرجل بمعنى كرم، فالأصل المحسوس لــ"مجد" واضح، والانتقال إلى المعنى المجرد الذهني مجازا تم بحسب معطيات البيئة العربية القديمة فكثرة الكلأ وتدفق الأموال تجعل الرجل مميزا في العشيرة والقبيلة خاصة أيام الجفاف والجذب، إذ يبرز القادرون وتستقر أوصافهم وتعمّ، أما وجه الشبه، أو المعنى المشترك بين الدلالتين فيتمثل في الكثرة والعظمة، نوضح هذا فيما يأتي:

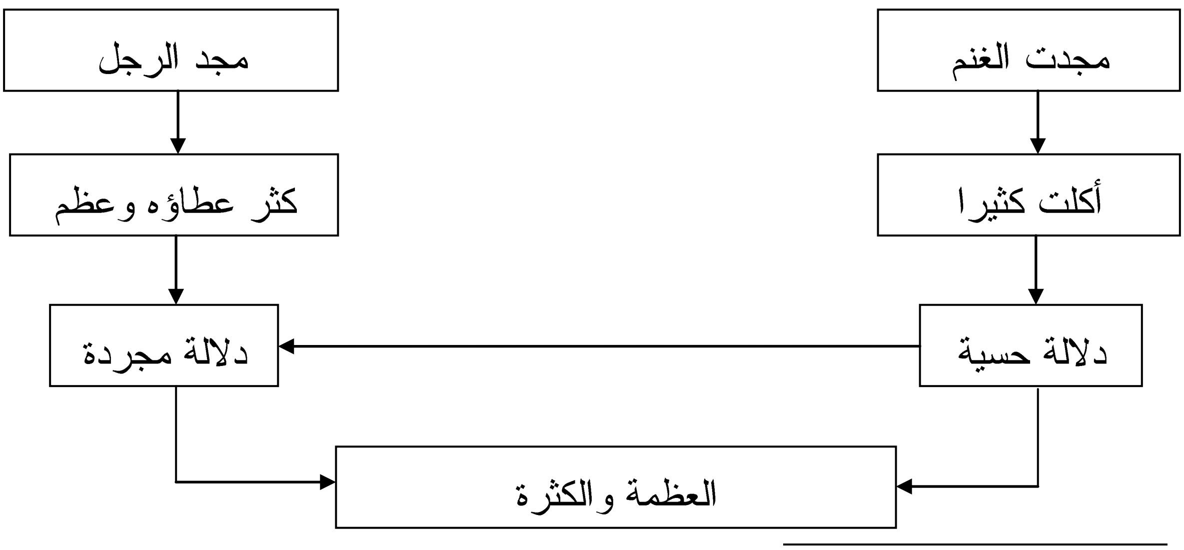

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (م ج د)، ص618.

وفي مادة (نغر) قال: «...ونغرتِ القدرُ تنغرُ ونَغَرتْ تَنغُرُ إذا غلت... **ومن المجاز**: نَغِرَ الرجلُ: اغتاظ. وفلانةٌ غَيرَى نَغِرَةٌ ...»[1].

فالأصل المحسوس لـــ "نغر" هو غليان القدر، ثم انتقلت هذه الدلالة الحسية إلى دلالة أخرى مجردة وهي غليان الرجل عند الغضب، وكذلك غليان المرأة عند الغيرة على أساس المشابهة، ووجه الشبه بين الدلالتين هو "الغليان"، نمثله كالآتي:

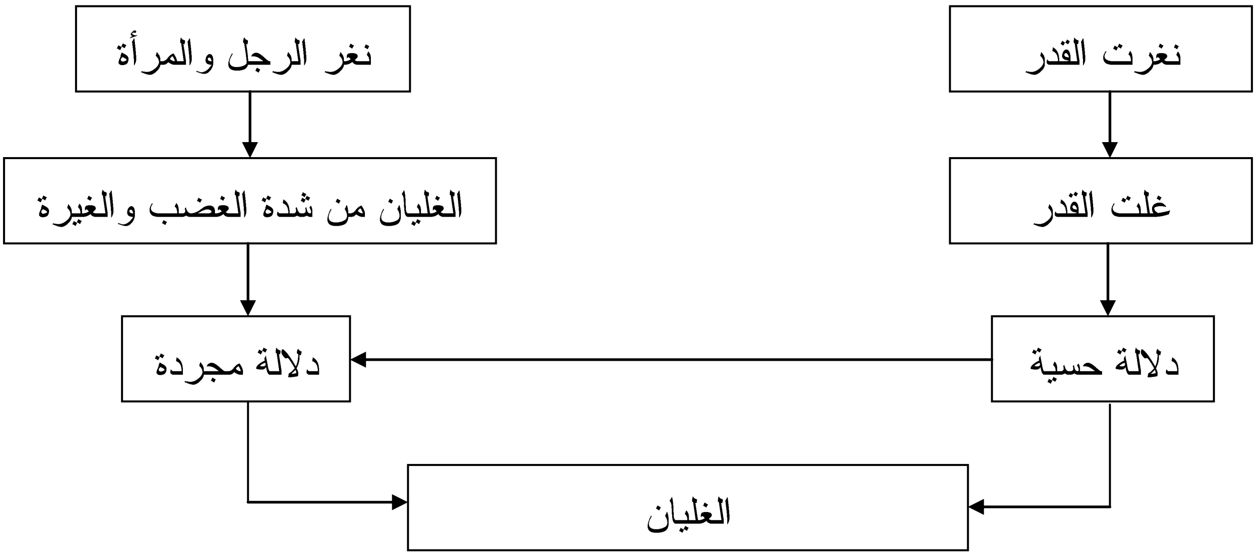

وقال في مادة (دمن): «وقفوا على دمنة الدار وهي البقعة التي سوّدها أهلها وبالت فيها وبعرت مواشيهم... **ومن المجاز**: في قلبه دمنة وهو الحقد الثابت اللأبد، وقد دمن قلبه عليه»[2].

فالدمنة هنا بمعنى آثار الناس وما سوَّدوه بالرماد وغير ذلك، فإذا اِسود المكان قيل قد دمن هذا المكان، فانتقلت هذه الدلالة من المجال الحسي إلى المجال المجرد وهو اِسوداد القلب لامتلاءه بالحقد مجازا، والجامع بين الدلالتين هو"السواد"، نوضِّح هذا كما يلي:

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ن غ ر)، ص681.

[2] المصدر نفسه، مادة (د م ن)، ص204

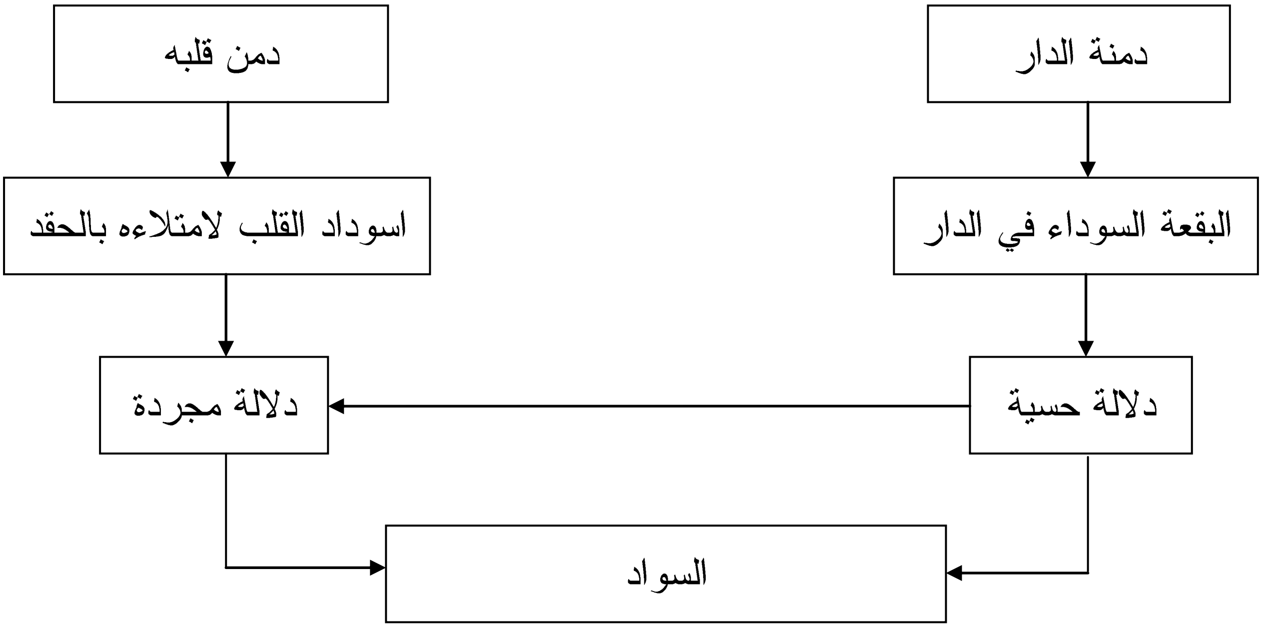

وفي مادة (أرث) يقول: «أَرِّث نارك أوقدها... **ومن المجاز**: أَرَّث بين القوم: أفسد، وأوقد نار الفتنة»[1].

فالملاحظ أن دلالة "أرث" انتقلت مجازا من المعنى المحسوس وهو إيقاد النار إلى المعنى المجرد وهو إشعال نار الفتنة، والمعنى المشترك بين الدلالتين هو: الاشتعال، نوضِّح هذا فيما يلي:

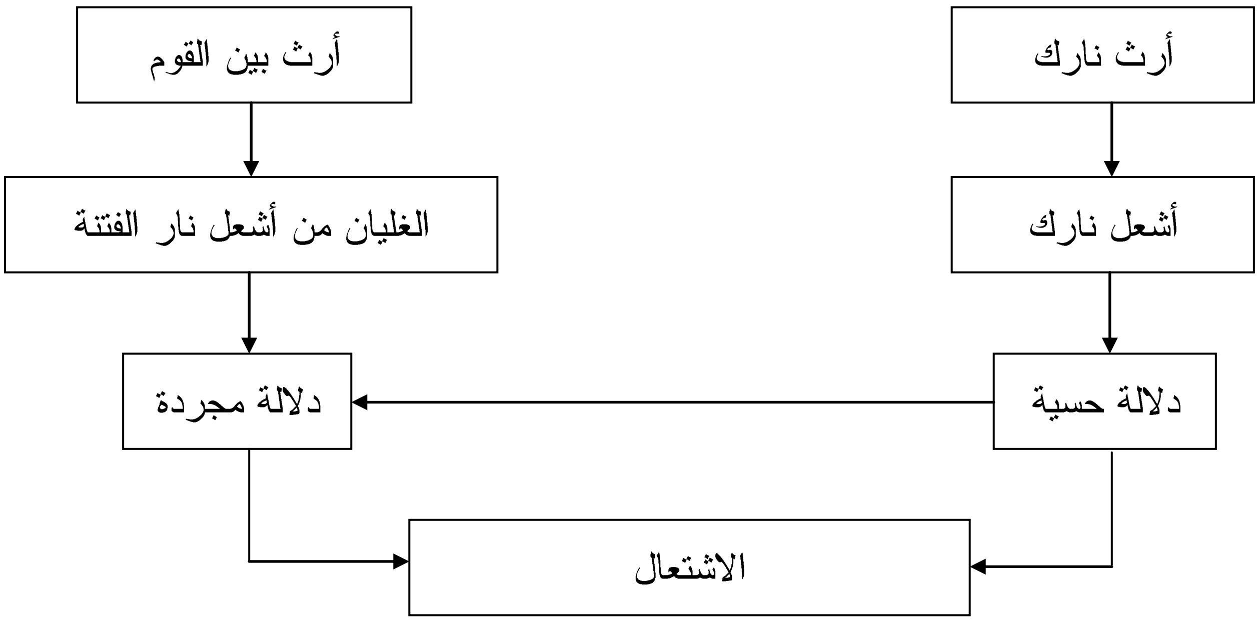

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (أ ر ث)، ص13.

ويقول في مادة **(بذخ):** «جبلٌ باذخٌ: عالٍ، وجبالٌ بواذخٌ. **ومن المجاز**: عزٌ باذخٌ، وشرفٌ شامخٌ...»[1].

فـــ"بذخ" بمعنى ارتفع، حيث انتقلت الدلالة هنا من علو الجبال "محسوس"، إلى العز وعلو الشرف "مجرد" مجازا، والجامع بين الدلالتين "العلو والارتفاع"، والمخطط الآتي يبيِّن ذلك:

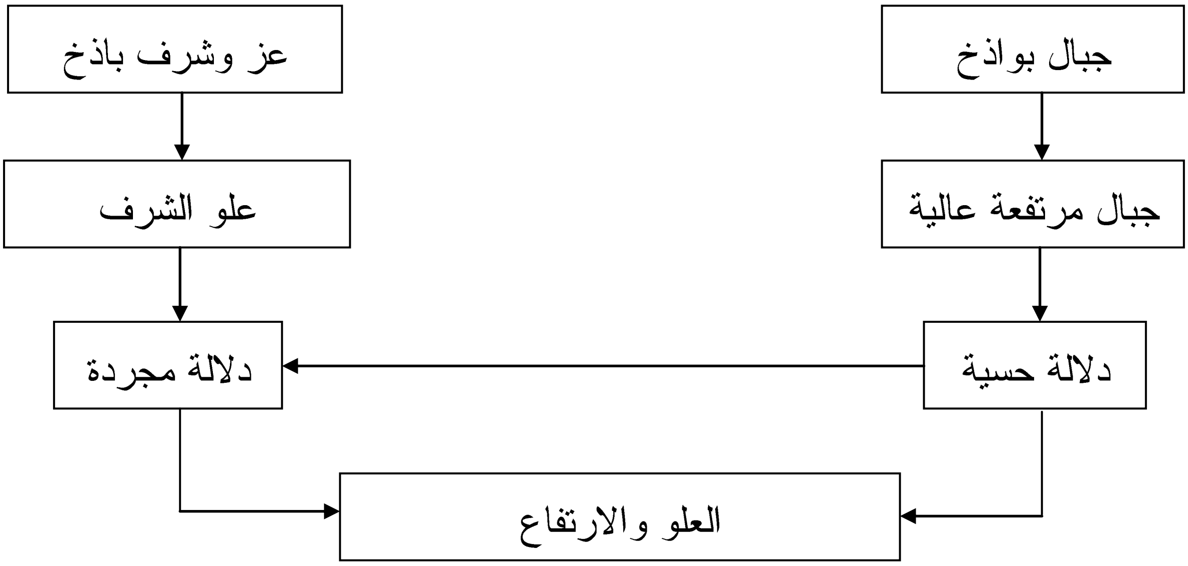

وفي مادة **(طوى)** يقول: «ثوب مطوي وأثواب مطوّاة... **ومن المجاز**: طوى الله عمره...»[2].

فالدلالة الحقيقية المحسوسة لـــ"طوى" هي طوى الثياب، ثم انتقلت مجاز إلى ما هو مجرد كالموت في قوله "طوى الله عمره"، والمعنى المشترك بينهما هو"الانتهاء والإطباق"، نمثل له كما يلي:

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ب ذ خ)، ص31

[2] المصدر نفسه، مادة (ط و ى)، ص424.

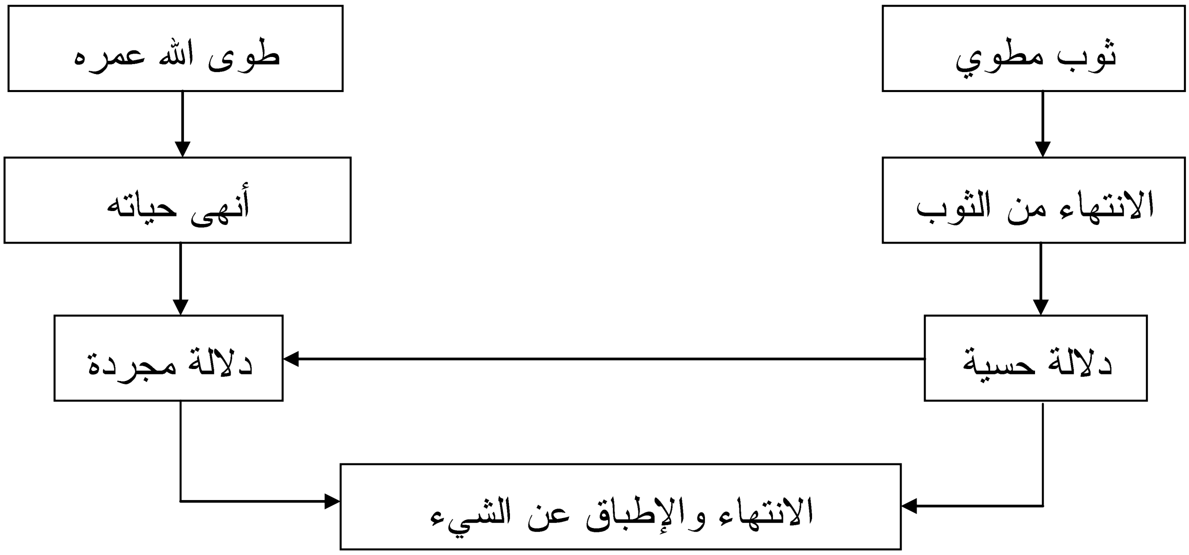

وفي مادة (نزع) قال:«نزع الشيء من يده: جذبه وانتزعه... **ومن المجاز** : نزع الأمير العامل من عمله: عزله ...»[1].

إذا انتقل اللفظ من الدلالة الحسية؛ وهي نزع الشيء من اليد الى الدلالة المجردة مجازا؛ وهي نزع العامل من عمله بمعنى عزله، والمعنى المشترك بين الدلالتين هو"نزع الشيء"، نمثل لهذا كالآتي:

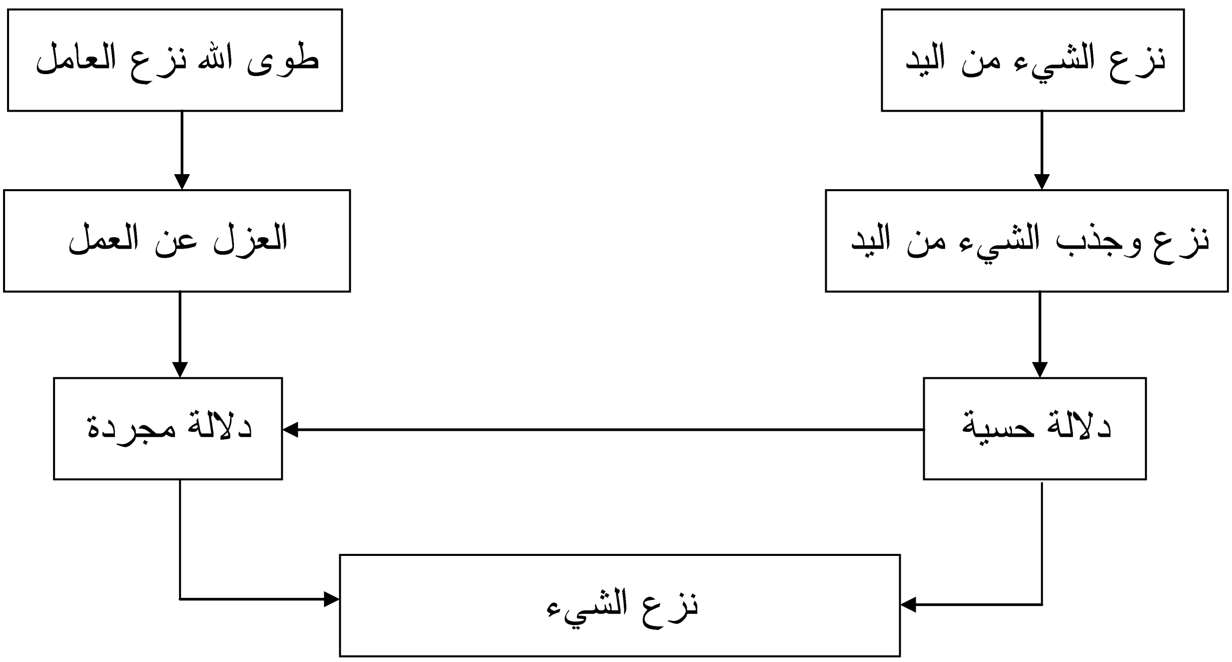

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ن ز ع)، ص664.

وفي مادة (روى) يقول: « **ومن المجاز**... ومنه قولهم: هو راوية للحديث، وروى الحديث: حمله من قولهم البعير يروي الماء أي يحمله، وحديث مروي، وهم رواة الأحاديث وراووها: حاملوها كما يقال: رُواة الماء»[1].

فأصل الراوية إذا هو البعير أو البغل الذي يستقى عليه الماء بمعنى حامله، ثم انتقلت هذه الدلالة المحسوسة إلى دلالة أخرى مجردة، وهي رواية الحديث بمعنى حمله، ومن هنا سمِّي حامل الحديث راويا، والجامع بين الدلالتين هو "حمل الشيء"، والمخطط يوضِّح هذا:

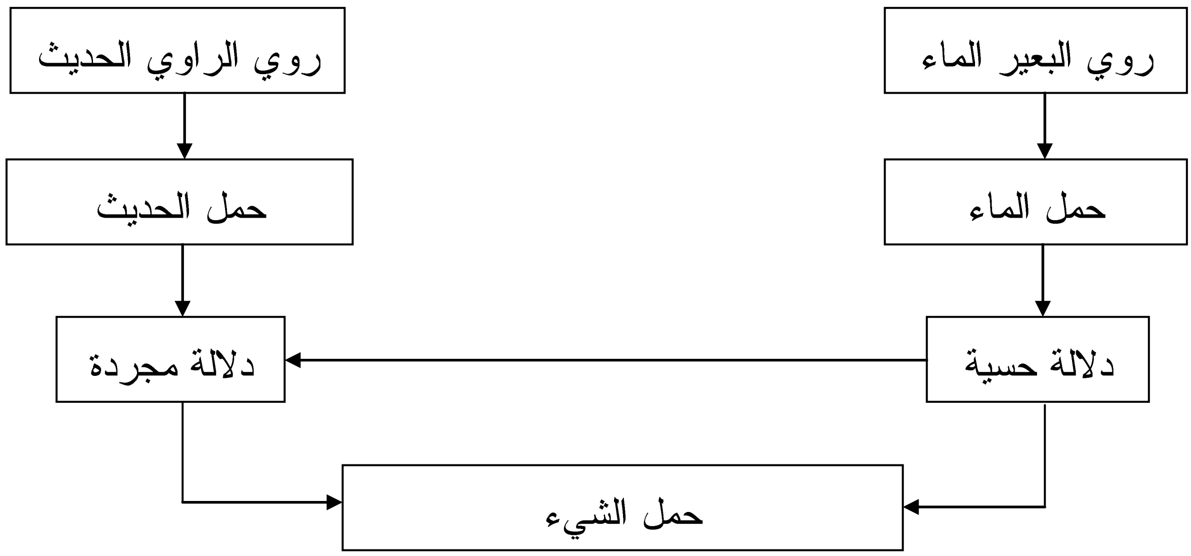

وقال في مادة (دفن) يقول: «دَفَنَ الشيءَ في الترابِ. ودفن الميت ... **ومن المجاز**: دفن سره »[2].

فالملاحظ هنا أن لفظ "دفن" انتقل من الدلالة الحسية؛ وهي دفن الشيء في التراب كالميت مثلا، إلى الدلالة المجردة وهي دفن السر إذا كتمته، أما المعنى المشترك بين الدلالتين، فهو "الستر والتغطية"، نمثل لهذا كما يلي:

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ر و ى)، ص275.

[2] المصدر نفسه، مادة (د ف ن)، ص199.

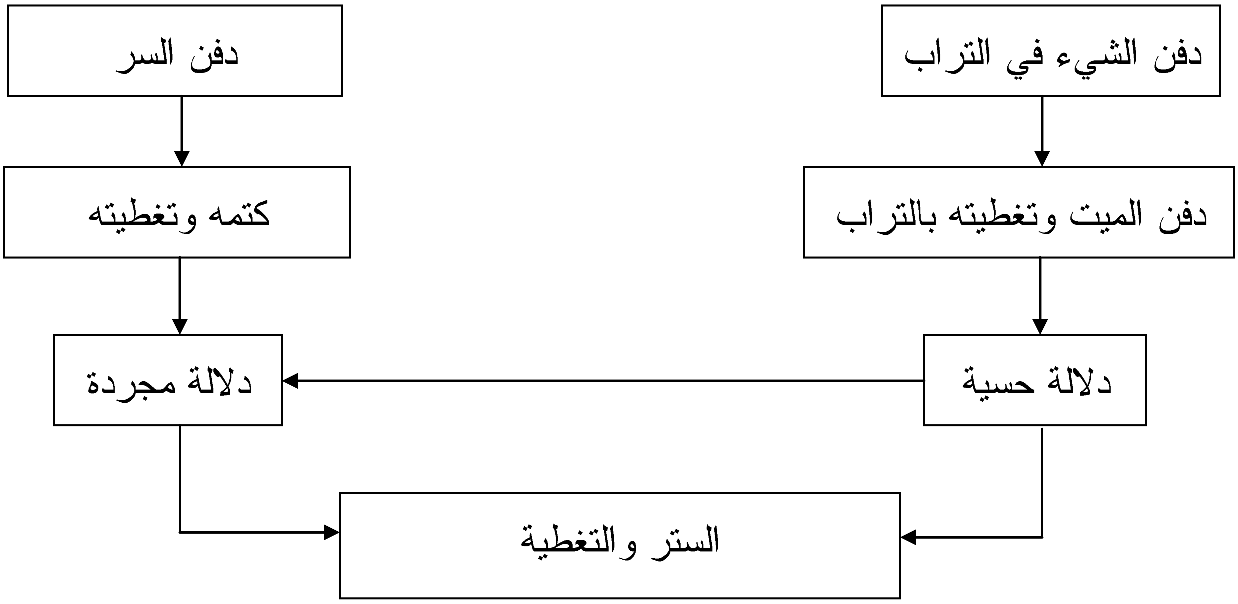

وهذا لا يبتعد كثيرا عما قاله في مادة (خمر) حيث يقول: «وخمرّتها: ألبستها الخمار فتخمرت واختمرت، وهي حسنة الخمرة... **ومن المجاز**: ...خَمَرَ شهادته: كتمها. وشاة مخمرة: بيضاء الرأس. واجعل هذا السر في سر خميرك أي استره»[1].

انتقلت الدلالة هنا من المجال الحسي؛ وهو ستر الوجه بالخمار إلى دلالة أخرى مجردة؛ وهي كتم الشهادة وسترها، والجامع بين الدلالتين يتمثل في"الستر والتغطية"، وهذا المخطط يوضح ذلك:

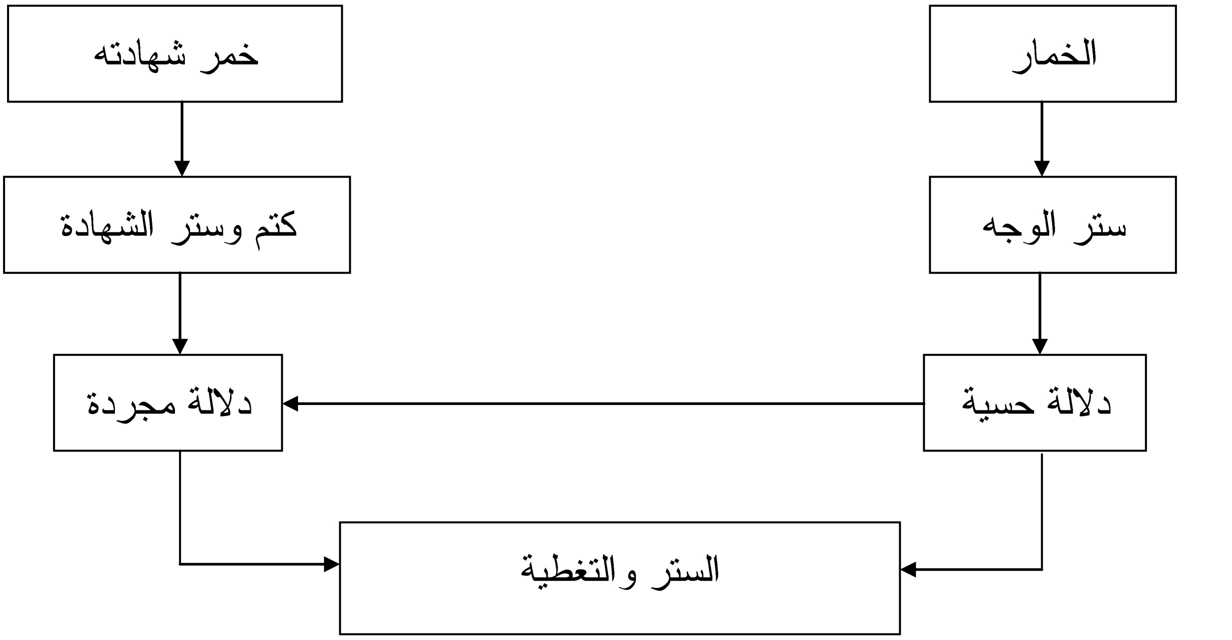

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (خ م ر)، ص180.

وقال في مادة (جلد): «جلدت به الأرض: صرعته...وجُلدت الأرض: من الجليد، وأرضٌ مجلودةٌ، **ومن المجاز**: جلدته على الأمر: أجبرتُه عليه»[1].

فالأرض المجلودة هي القوية، يقول ابن فارس: «والجلدية: الشديدة الصلبة»[2]، حيث انتقلت الدلالة هنا من المجال الحسي، وهو الأرض القوية الصلبة، إلى المجال المجرد وهو الجلد على الأمر حين يجبر الإنسان على القيام به بالقوة، والمعنى المشترك بين هاتين الدلالتين، يتمثل في" القوة" ، والمخطط يوضح هذا:

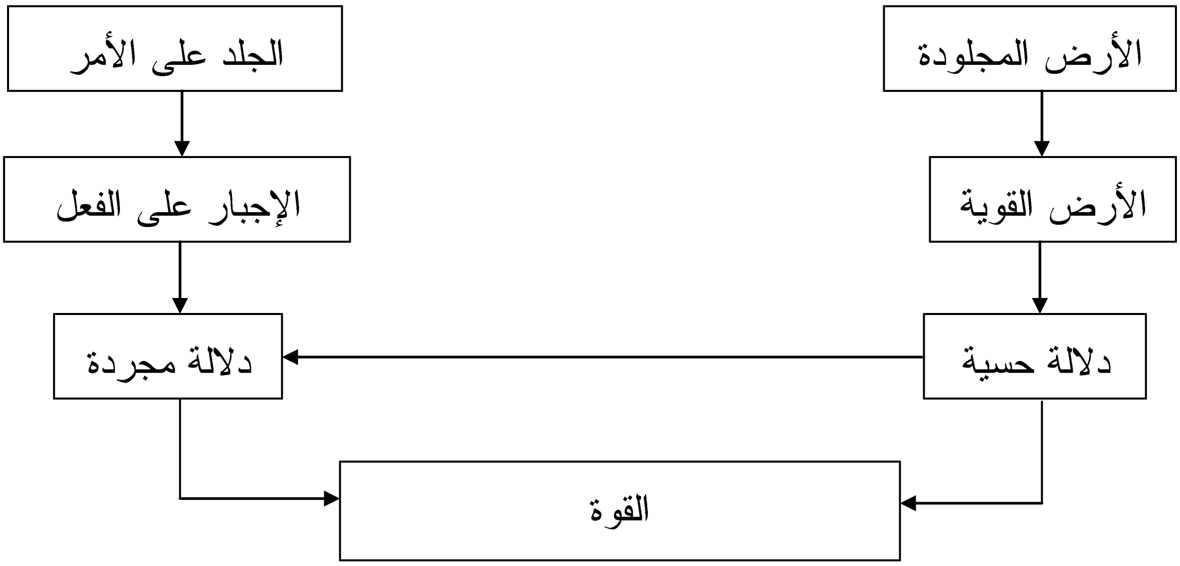

وقال في مادة (شحذ): «سكين شحيذ، **ومن المجاز**: فلان يشحذُ الناس: يسألهم مُلِّحاً عليهم، وهو شحاذ، ورأيته يتشحَّذ »[3].

فالملاحظ هنا أن الدلالة انتقلت من المعنى المحسوس، وهو شحذ السيف إذا بالغت في حداده، إلى المعنى المجرد المشتق من المعنى المحسوس، وهو الشحاذ المُلح في المسألة والمبالغ في طلب الصدقة، والجامع بين الدلالتين هو" الإلحاح والمبالغة "، والمخطط الآتي يوضح ما قلناه:

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ج ل د)، ص94.

[2] ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة (ج ل د)، ج1، ص472.

[3] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ش ح ذ)، ص340.

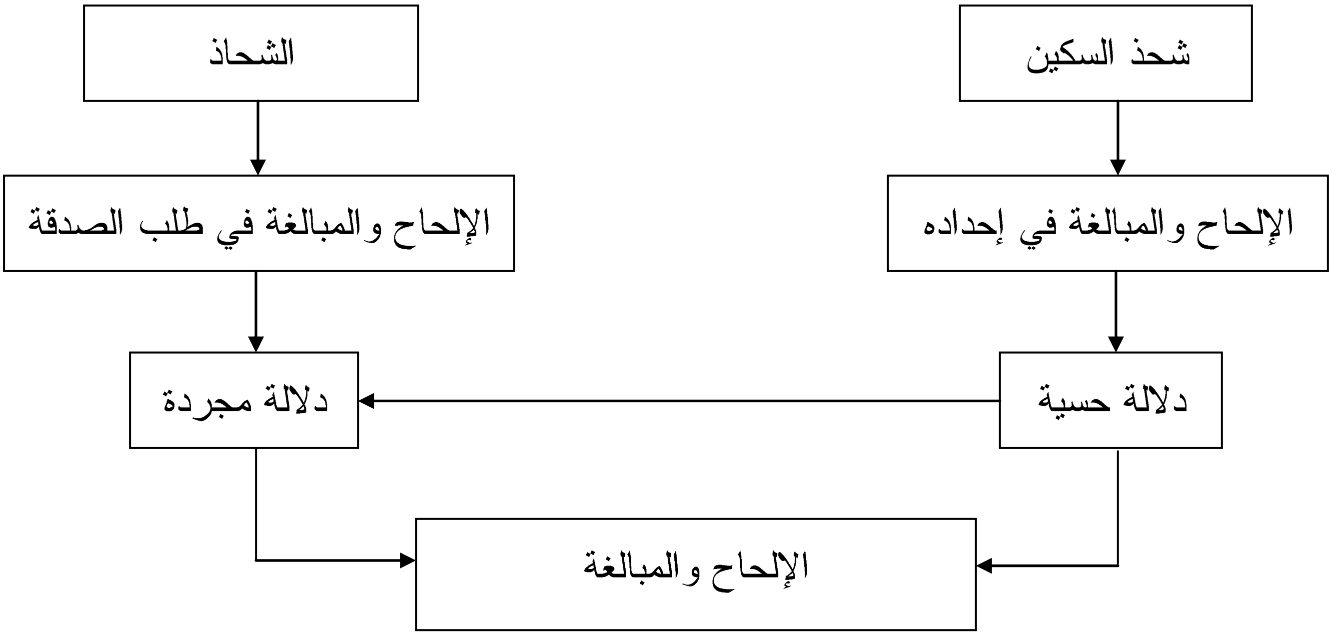

وفي مادة (سدى) يقول: «...وهذا الثوب سداه حرير، وأسديته، وأسدى الحائك الثوب وسدَّاه. **ومن المجاز**: وأسدى إليه معروفاً. وسدى منطقاً حسناً...»[1]

فالأصل المحسوس هنا للمادة اللغوية "سدى" هو بسط غزل الثوب، ثم انتقل هذا المعنى إلى التجريد أسدى المعروف وأسدى النصح، إذ أننا نصف السخي بانبساط يده، واللئيم بانقباضها، والمعنى المشترك بين الدلالتين هو" الانبساط "، ويمكن التمثيل لهذا كما يلي:

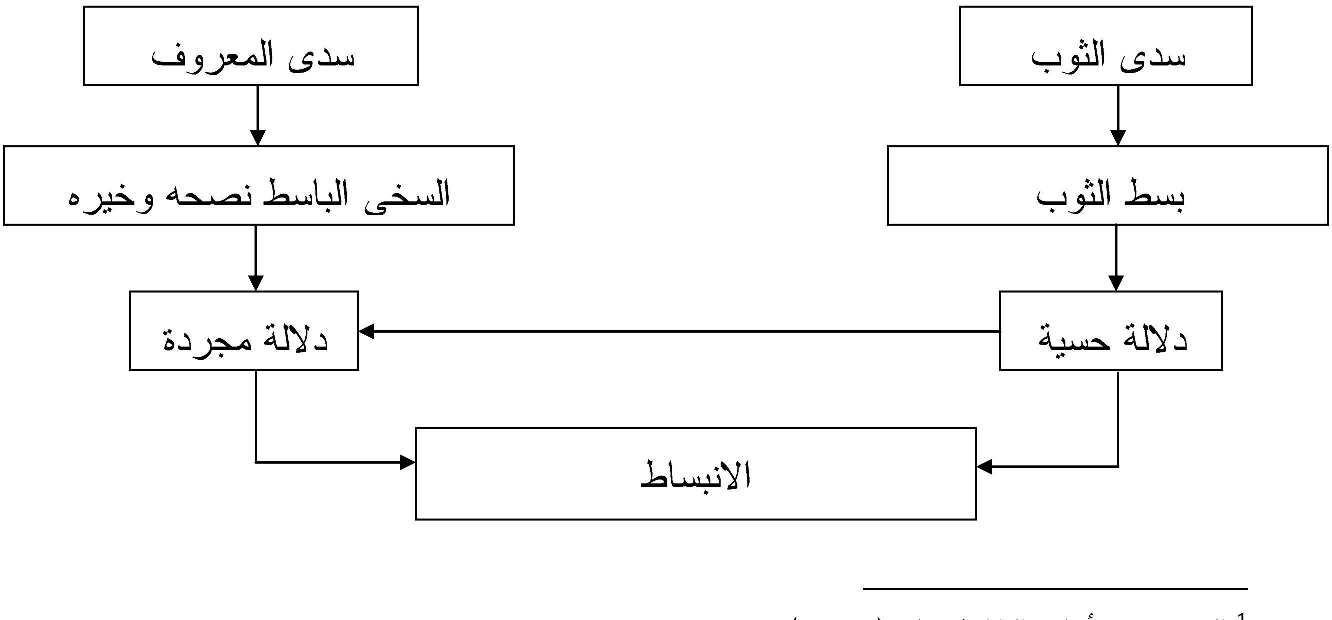

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (س د ى)، ص307.

وقال في مادة (برم): «... وخيطٌ مبرمٌ. وفلانٌ برمٌ، ما فيه كرمٌ... **ومن المجاز:** أبرم الأمر *، وأمرٌ مبرمٌ ... **والأصل** الخيط السحيل، وهو ما كان طاقاً واحداً، والمبرم طاقان يُفتلان حتى يصيرا واحداً » [1].

فالملاحظ هنا أن أصل دلالة "برم" الحسية هي المبرم؛ وهو طاقان يفتلان حتى يصيرا واحدا من شدة الإلحاح، ثم انتقلت هذه الدلالة الحسية إلى ما هو مجرد وهو إبرام الأمر أي الإلحاح عليه حتى اكتمل ونضج، ومن هنا سميت البرمة برمة لإلحاح الناس عليها بالنار وإنضاجها، والجامع بين الدلالتين هو" الإلحاح "، ونمثل لهذا كالآتي:

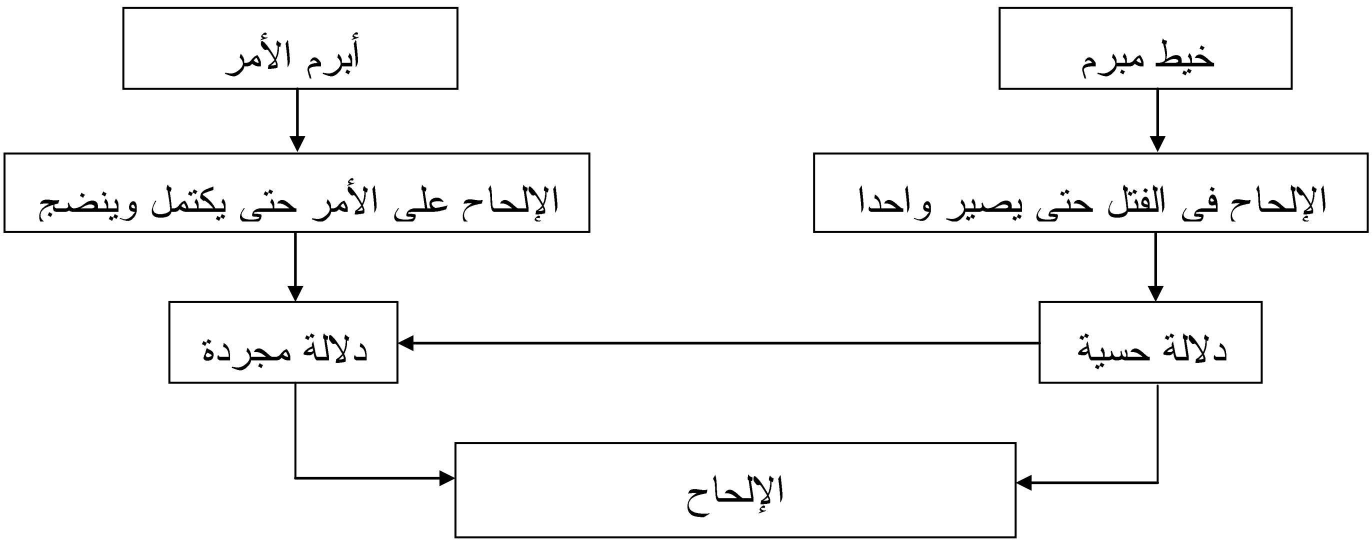

وفي مادة (بزل) يقول: « بزل ناب البعير مثل شقَّ وفطرَ ... وقد تبزَّل الشَّراب: سال من المبزل. وجمل بازل، وقد بزل بُزُولاً... **ومن المجاز** : بَزُلَ الأمرُ والرأيُّ: استحكم» [2].

فالملاحظ هنا أن الدلالة انتقلت من المجال الحسي وهو بزل ناب البعير إذا فُطر فسال منه الشراب، إلى المجال المجرد؛ وهو بزل الرأي والأمر إذا استحكم، والجامع بينهما هو" الاكتمال والنضوج "، والمخطط يوضح هذا:

---

* أبرم الأمر: أحكمه، أمر مبرم، فهو محكم

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ب ر م)، ص36.

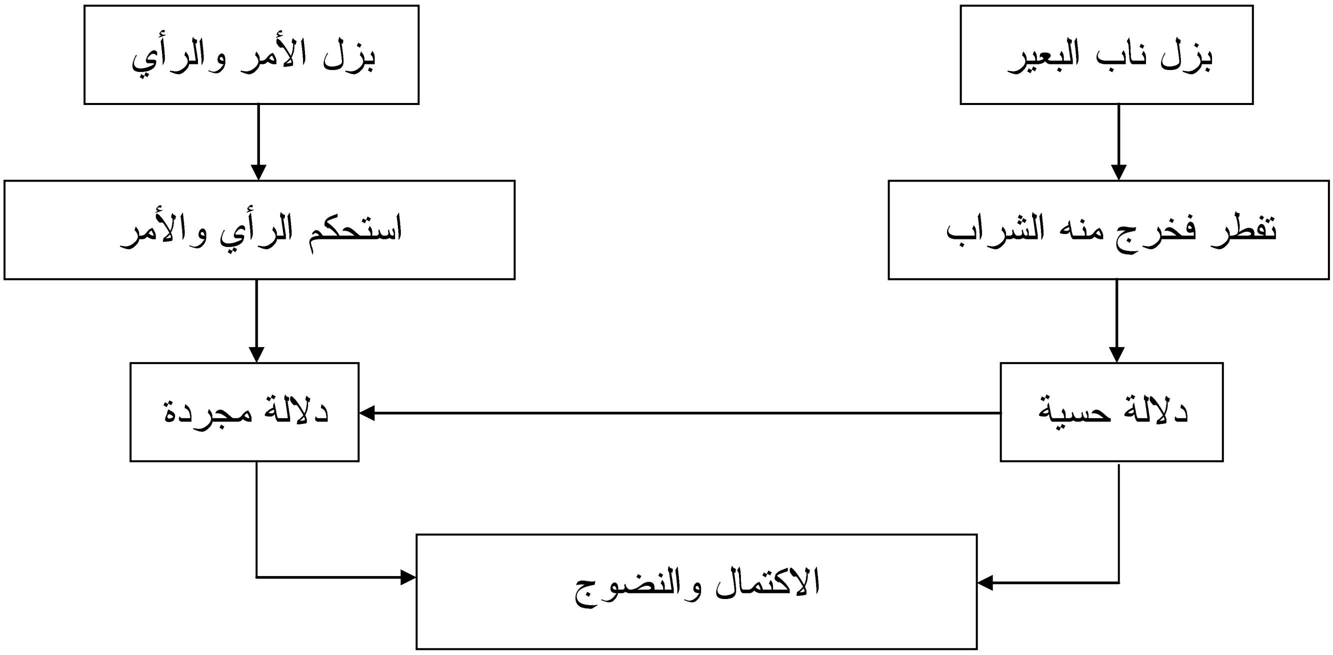

ثانيا: الانتقال من المجرد إلى المحسوس:

لقد نقل الزمخشري في الأساس كثيرا من دلالات الألفاظ من معناها المجرد إلى المعنى الحسي المادي، إلا أنها أقلّ ورودا في المعجم من سابقتها – الانتقال من المحسوس إلى المجرد– وسنكتفي هنا بذكر بعض منها قصد التوضيح:

قال الزمخشري في مادة (مطل): «مطل فلان حقي، وماطلني به مطلاً ومِطالاً، ورجل مطَّال ومطول...ومطل حديدة البيضة: مدّها. قال العجاج:

بمرهفـــات مُطلـــت سبائكًـــا   تقـــضّ أمّ الهـــام والترائكـــا»[1]

فالملاحظ هنا أن الدلالة انتقلت من المطاولة بالحق، إلى الدلالة المحسوسة وهي مطل الحديدة، وحديدة البيضة هي التي تذاب للسيوف حين تحمى وتضرب بالمطرقة لتطول وتمتد، والاشتراك بين الدلالتين يكمن في "المطاولة والتمديد "، وقد قرر ابن فارس ذلك بقوله: «الميم والطاء واللام أصل صحيح يدلُّ على مدِّ الشيء وإطالته. ومطلتُ

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (م ط ل)، ص634.

الحديدة أمطُلها مطلاً: مددتُها، والمطل في الحاجة والمماطلة في الحرب منه»[1]، غير أن الزمخشري في هذه المادة لم يفرد للمجاز قسما خاصا به، وإنما ذكر المعنيين في نفس القسم، ويمكن أن نمثل لهذا الانتقال بهذا الشكل:

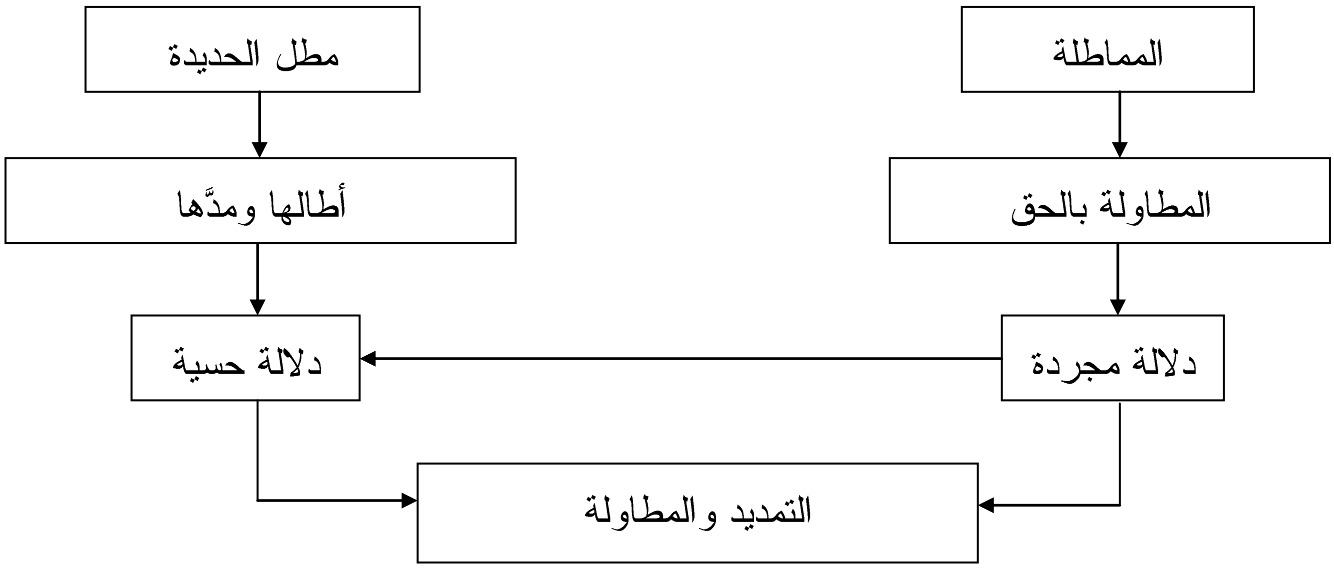

وفي مادة (عزز) قال:«... واستعز بالرجل إذا أصيب بعزاء وهي الشدة من مرض أو موت أو غير ذلك... وتقول: ما العزوز كالفتوح، ولا الجرور كالمتوح، أي الضيّقة الإحليل كالواسعة والبعيدة القعر كالقريبة»[2] .

فالملاحظ هنا أن الدلالة انتقلت من المجال المعنوي المجرد وهو الشدة والضيق إلى المجال المحسوس وهو ضيق الأحابيل لقول العرب "شاة عزوز" للشاة التي تكون مخارج لبنها ضيقة مع شدتها وصلابتها، فيؤدي هذا إلى بذل الحالب جهدا مضاعفا لاستدار اللبن من أخلافها، والعلاقة بين المعنيين هو "الضيق والشدة "، قال ابن فارس: «العين والزاي أصل واحد، يدلُّ على شدة وقوة وما ضاهاهما من غلبة وقهر»[3]، ولم تختلف هذه المادة عن سابقتها إذ لم يفرد الزمخشري للاستعمال المجازي قسما خاصا به. ونمثل لهذا الانتقال بالشكل الآتي:

---

[1] ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة (م ط ل)، ج5، ص331.

[2] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ع ز ز)، ص444.

[3] ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة (ع ز ز)، ج5، ص38.

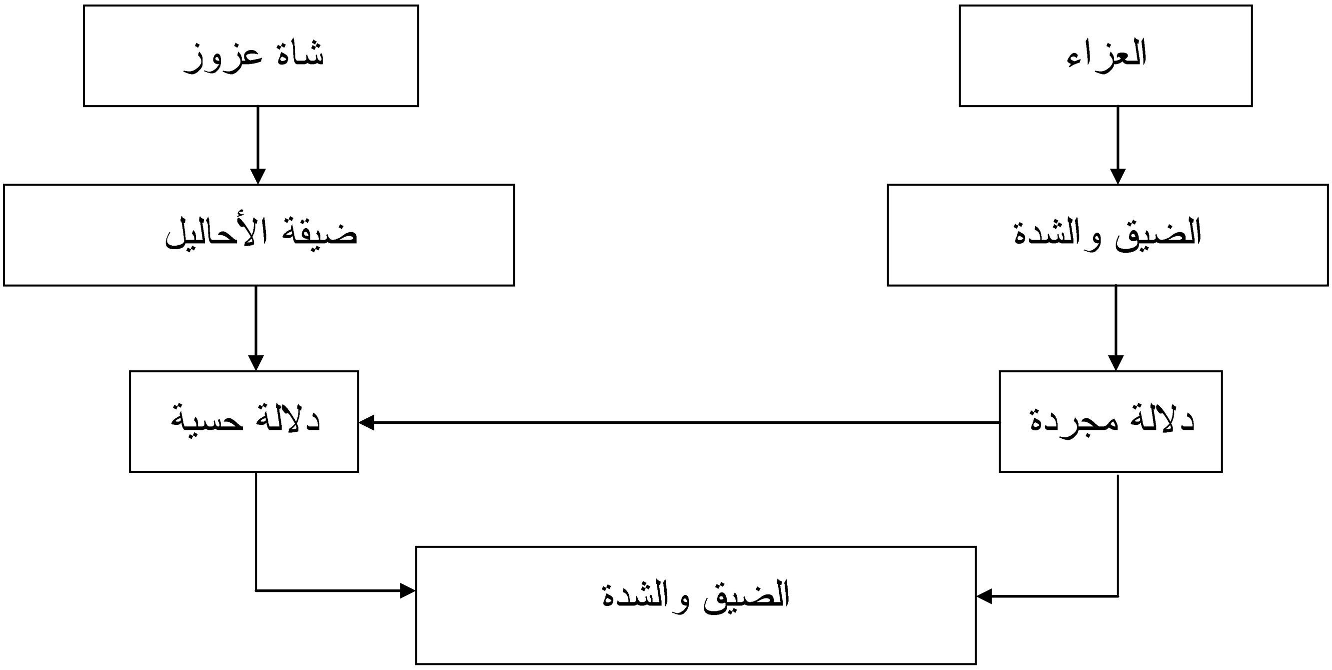

وفي مادة (عند) يقول: «فلان عنيد ومعاند: يعرف الحقّ فيأباه ويكون منه في شقّ، من العند وهو الجانب... **ومن المستعار**: ...واستعنده الدم والقيء إذا كَثُرَ خروجه منه»[1].

فالملاحظ هنا أن الدلالة انتقلت من المجال المجرد وهو معرفة الحق ومخالفته وعدم الإقرار به إلى المجال الحسي وهو استعناد الدم والقيء أي أبى التوقف، ونمثل لهذا كما يلي:

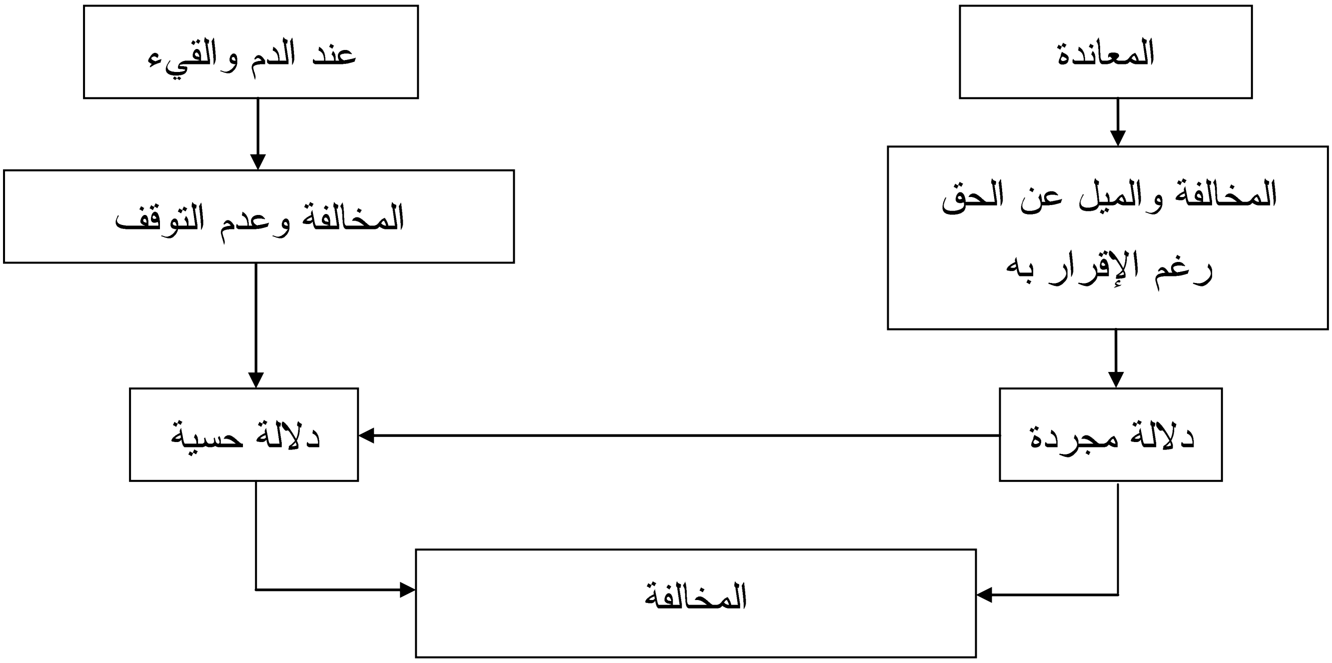

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ع ن د)، ص464.

وقال أيضا في مادة (غلو): «...وتقول:أنا لا أحب الغلو في الدين.   **ومن المجاز**: تغالى النبت: ارتفع...»[1].

فالغلو في الدين هو الارتفاع فأصل الغلو في اللغة هو: الارتفاع والزيادة، قال عز وجل:﴿ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ﴿٧٧﴾ ﴾المائدة: ٧٧، أراد لا تجوروا ولا ترتفعوا عن محجة الطريق، حيث انتقلت هذه الدلالة المجردة في المعجم إلى دلالة أخرى حسية وهي طول النبت وارتفاعه، والجامع بين الدلالتين هو "العلو والارتفاع"، نوضح هذا كما يلي:

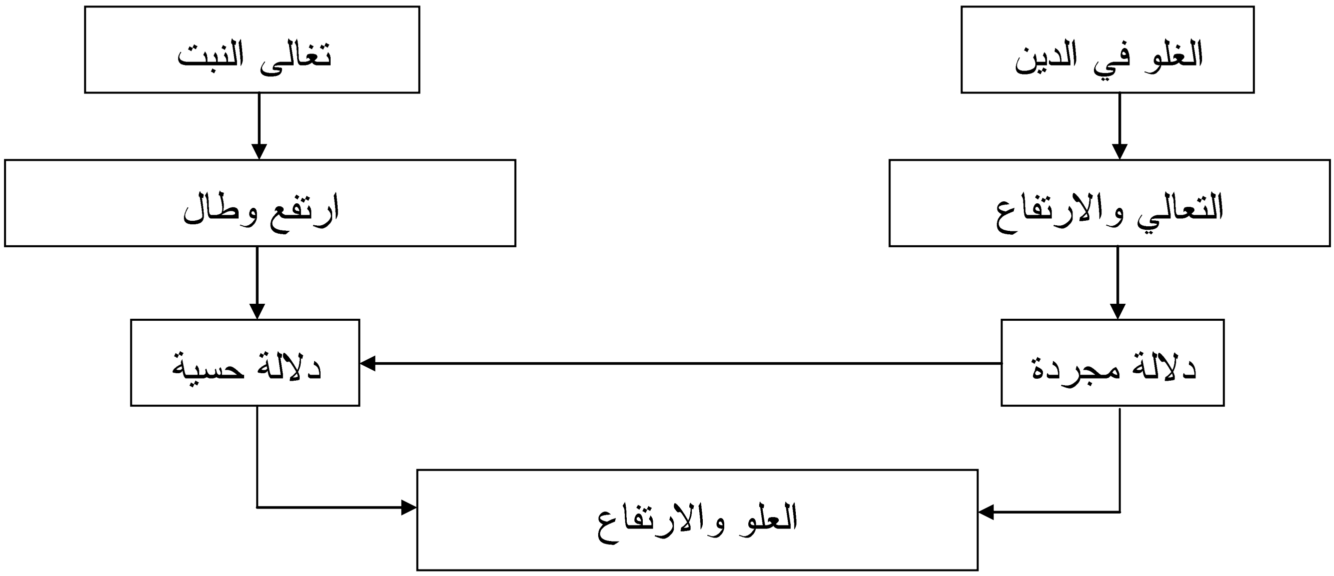

وقال في مادة (فخر): « تفاخرت أنا وصاحبي إلى فلان فأَفْخَرَنِي عليه. وأُفخر اليوم فلانٌ على فلانٍ أي فُضِّل. وعن أبي زيد: فخَرْتُه على صاحبه فخرًا: فضَّلته ... **ومن المجاز**: ثوبٌ فاخرٌ: رفيعٌ. ورطبٌ فاخرٌ: كبيرٌ ضخمٌ»[2] .

فالملاحظ هنا أن الدلالة انتقلت من المجرد؛ وهو غلاوة الإنسان وعلو منزلته وبالتالي تفضيله، إلى دلالة أخرى محسوسة؛ وهي الثوب الرفيع الغالي المرتفع الثمن والجامع بين الدلالتين هو" العلو والارتفاع "، ويمكن التمثيل لهذا كما يلي:

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (غ ل و)، ص483.

[2] المصدر نفسه، مادة (ف خ ر)، ص496.

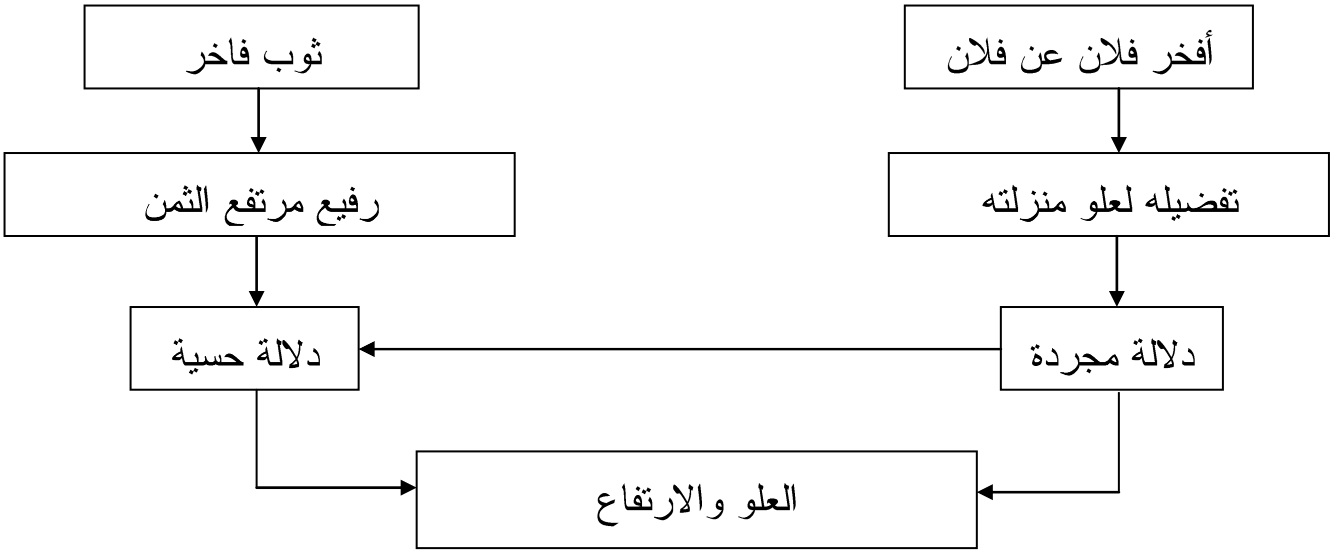

وفي مادة (كهل) يقول: «هو كهل بيِّن الكهولة، وقوم كهول، واكتهل الرجل وكاهل...ومن المجاز:... واكتهل النبات: تمَّ طوله وتكهَّل، ونبات كهل. قال ابن مقبل:

وقوفٌ به تحت أظلاله كهول الخُزامى وقوف الظُعُن »[1]

و"كهل" بمعنى تم واكتمل، حيث انتقلت دلالته هنا من المعنى المجرد وهو عمر الإنسان، فالكهل ما كان عمره بين أربع وثلاثين وإحدى وخمسين سنة، إلى المعنى المجرد وهو اكتهال النبت إذا تم فارتفع، وهذا التداخل والتشابه بين الدلالتين راجع لكثرة تداول صور الزهر والورد مقرونا بالشباب، والجامع بين الدلالتين هو" النضج والاكتمال " ويمكن توضيح هذا كالآتي:

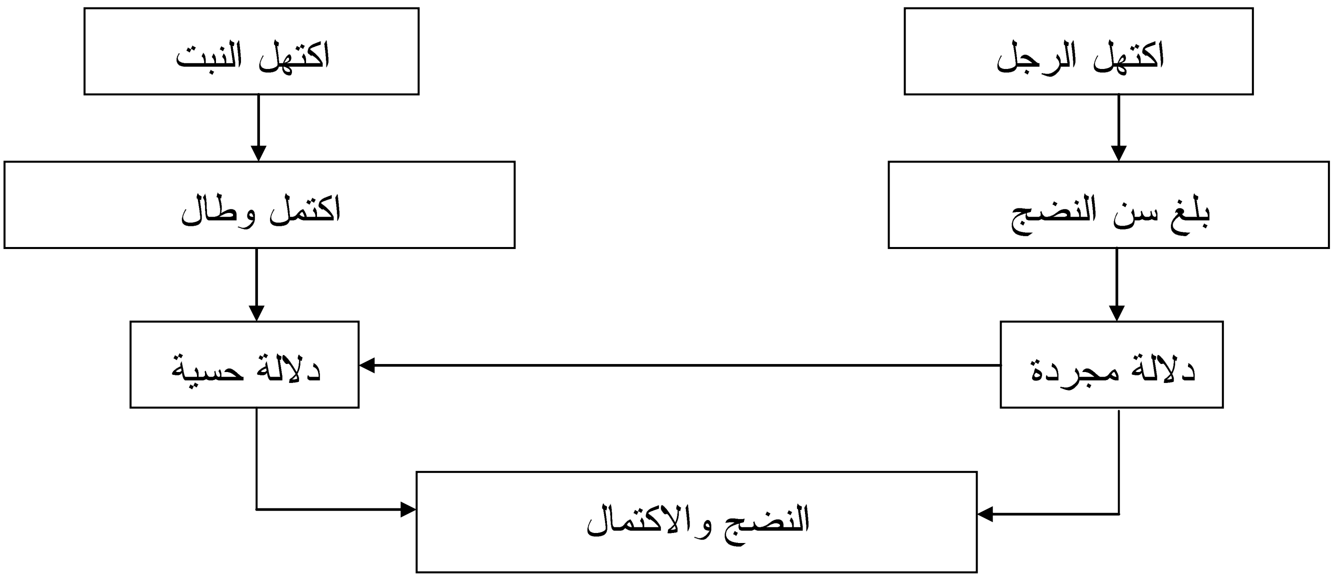

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ك ه ل)، ص589.

ثالثا: الانتقال من العام إلى الخاص

لقد عرفنا من قبل أن اللغة ليست ساكنة بحال من الأحوال، بل هي تتغير مع الزمن، إذ هناك ألفاظ كانت عامة فخصصت، كما أن هناك ألفاظ خاصة ثم عممت والمتفحص لأساس البلاغة يكتشف أنّ المعجم غني بالألفاظ التي تمثل هذه الظاهرة، و إن كانت أقل ورودًا من سابقتيها، نعرض بعضا منها كالآتي:

قال الزمخشري في مادة (حبر): «هو حبر المحابر، و هو من أهل المحابر وذهب حبره و سِبره أي حُسنه و هيئته، و جاءت الإبل حسنة الأحبار و الأسبار... و فلان يلبس الحَبيرَ و الحِبرةَ، و حبرانُ اليمن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبها ويلبسها، وحبَّر الشَعر و الكلام، و كان مُهَلْهِلٌ يُحَبِّر شِعرَه، و هو كلام مُحبَّر.... **و من المجاز** : لبس حَبيرَ الحُبُور، و استوى على سرير السَّرور»[1].

إنّ الحبر جمع حبرة، والأصل اللغوي العام للتحبير هو الدلالة على التحسين، وقيل للمرأة حبرة لحسنها، فمن خلال المثال السابق يتضح لنا أّن تطور دلالة كلمة "حبر"؛ فبعد أن كانت عامة تطلق على عدة أشياء حسنة كالهيئة، واللباس، والكلام، والشعر وغيرها، أصبحت خاصة فقط بحسن اللباس، ويمكن توضيح هذا كما يلي:

اللفظ	مكوناته قبل التخصيص	مكوناته بعد التخصيص	المكون المغلب
حبر	كل شيء حسن "اللباس، الكلام، الهيئة، الشعر..الخ"	حسن اللباس	اللباس

وقال في مادة (سبت): «يلبسون النِّعال السِّبتيَّة ونعال السِّبت وهو الأدم، لأن شعره يسقط في الدِّباغ كأنَّه سُبِتَ أي حُلِقَ، وسبت رأسه، فهو مسبوت. وسبتت اليهود وأسبتت. وجعل

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ح ب ر)، ص108.

الله النوم سباتاً: موتاً، وأصبح فلان مسبوتاً: ميتاً. **ومن المجاز**: سبت علاوته إذا قطع رأسه»[1]

فالملاحظ هنا أن لفظة "سبت" كانت عامة تدلُّ على قطع عدة أشياء كقوله في سبت الشعر إذا حلقه، و فلان مسبوت بمعنى مات و انقطعت حياته ، فالسبت بهذا المعنى يدل على القطع مطلقا ، لكنَّه خصص بعد ذلك بفعل الاستعمال اللغوي ليدلّ على قطع الرأس دون غيره و الجدول أسفله يبين هذا :

اللفظ	مكوناته قبل التخصيص	مكوناته بعد التخصيص	المكون المغلب
سبت	قطع عدة أشياء مادية كانت أو معنوية "الرأس ، قطع عمر الإنسان ..الخ"	قطع الرأس	الرأس

وفي مادة (أتم) يقول: «تقول ما حضرتُ المأتم ، و إنّما حضرت المأثم ، و هو جماعة النساء، و من الأتم و هو القطع و الفتقُ، كما قيل فِئة و قطيعة، **و قد غلب** على جماعتهم في المصائب»[2]

انطلاقا مما قاله الزمخشري يمكن أن نخلص إلى القول أن لفظة مأتم كانت عامة – على حد تعبيره – لأنها كانت تستعمل في الأصل للدلالة على اجتماع النساء مطلقا سواء في المسار أو في الأحزان و المصائب ، ثم غلب الاستعمال اللغوي استخدامه عند الموت و المصائب فقط دون الأفراح .

وكما تطرقنا من قبل إلى قول "مختار عمر" الذي حاول فيه أن يفسر التخصيص؛ بأنه نتيجة إضافة بعض الملامح التمييزية للفظ غير أنه يرى أن لفظ " تغليب " أنسب من

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (س ب ت)، ص298.
[2] المصدر نفسه، مادة (أ ت م)، ص09.

لفظ "إضافة"، ففي المثال السابق مثلا لم يكن لفظ المأتم خاليا من الدلالة على الاجتماع في المصائب ثم خُصِّصَ بإضافته إليه ، بل كان اللفظ يشتمل على هذا الملمح و غيره، ثم غلبه الاستعمال اللغوي على سائر الملامح ن فثمة تغليب إذا و ليس إضافة ملمح جديد لم يكن موجودا من قبل ، و هذا ما قرره الزمخشري بقوله :" ... و قد غلب على جماعتهم في المصائب"، لكن الزمخشري لم يجعل لهذا الاستعمال المجازي قسما خاصا به في هذه المادة.

بل ذكر هذا ضمن الاستعمال الحقيقي للفظ، و الجدول الآتي يوضح هذا التخصيص :

اللفظ	مكوناته قبل التخصيص	مكوناته بعد التخصيص	المكون المغلب
أتم	الاجتماع في المسار أو في الأحزان	الاجتماع في الأحزان	في الأحزان

فالاستعمال اللغوي إذا غلب ملمح الاجتماع في المسار و الأفراح ، فتخصصت بهذا دلالة اللفظ.

ويقول الزمخشري في مادة (فيأ): «فاء إلى الله فيءً حسنة إذا تاب و رجع، و فاء المولى فيئة: و طلَّق امرأته و هو يملك فيأتها أي رجعتها ، و له على امرأته فيئة ، و هو سريع الغضب سريع الفيئة، و فاء عليه الظِّل و تفيأ... و تقول فلان لا يقرب من أفيائه و لا يُطمَع في أشيائه، و تفيأ بالشجرة: استظل بها... و فيأت المرأة شعرها أي حركته خيلاء، و تفيأت لزوجها؛ تكسرت له و تميّلت غُنْجًا.. و فلان يتفيأ الأخبار و يستفيئها وأفاء الله عليهم الغنائم، و نحن نستفيء المغانم، **و من المجاز**: تفيأتُ بفيئِك أي التجأتُ إليكَ»[1]. فالمتمعن لكلمة" فيأ " هنا يجد أنها كانت متسعة و ذلك لأنها تدل على عدة معان منها :منها الالتجاء إلى الله و التوبة إليه ، و اللجوء إلى الشجرة للاستظلال بظلها،

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ف ي أ)، ص518.

بالإضافة إلى الحركة و التمايل، ثم تخصصت فيما بعد لتقتصر فقط على الالتجاء لشخص محدد، و هذا نتيجة الاستعمال ، إذ غلب على الاستعمال هذا المعنى دون غيره ، نوضحِّ هذا كما يلي :

اللفظ	مكوناته قبل التخصيص	مكوناته بعد التخصيص	المكون المغلب
فيأ	اللجوء إلى أي شيء كان "الله، الشجرة ،الإنسان ..الخ"	اللجوء إلى إنسان بعينه	إلى الإنسان

و قال في مادة (نأي) «سفر ناء ، و نأيت عنه و نأيته قال :

نأتـــك أُمـــامـــةُ إلا ســـــؤالا و إلاَّ خيـــــالاً يُوافـــــي خيـــــالاَ

و تناءوا عني، و انتأوا ،و ناءيته؛ باعدته. و ناءيتُ عنه الشرّ، دافعت. و أنأيته عني، ونأيت الدمع عن خدي بإصبعي... و حفروا النُّؤي، قال الطرماح :

عفـــــت إلا أيصـــــر أو نؤيـــــا محافرهـــــا كأسريـــــة الأضيـــــن

وهي التي تحفر حول الخيام ، يبقى إلى النؤي و المنتأى ، و انتأيته ؛ احتفرته»[1].

فالملاحظ في هذه المادة أن دلالة النأي كانت عامة فهي تدل على البعد عامة ، لكنها فيما بعد و مع مرور الزمن خصصت لتدلّ فقط على إبعاد السيل من الخيام ، و ذلك بالحفر حولها ، فـــ"النأي" عام ثم خصصت دلالته "النؤي" ، لكن الزمخشري في هذه المادة لم يفرد لهذا الاستعمال المجازي الخاص قسما خاصا به، و الجدول الآتي يبين انتقال دلالة النأي:

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ن أ ي)، ص648.

اللفظ	مكوناته قبل التخصيص	مكوناته بعد التخصيص	المكون المغلب
نأي	إبعاد أي شيء كان "السيل، الدمع ، الإنسان..الخ"	إبعاد السيل عن الخيام	السيل عن الخيام

كما قال أيضا في مادة (نضر) : «نَضُرَ الشجرُ و النباتُ و نَضِرَ نَضُرَ نضرةً ونضارة، و هو ناضِرٌ و نضيرٌ و نضرٌ... و لها سوار من نَضر و نُضار و هو الذهب، وقيل كل خالص نُضَار من ذهب و غيره... **و من المجاز**: نَضَر وجهُهُ: حسُن و غضَّ. وجاريةٌ غضَّةٌ: ناضرةٌ. و غلام غضٌّ: ناضرٌ، و نَضَّر الله وجهه و أنضره: حسَّنه ...»[1].

من خلال ما قيل في مادة " نضر " نخلص إلى القول أن معنى "النضار" هو الخالص من كل شيء من شجر، و نبات، و ذهب و غيره ، حتى قيل أن كل خالص نضار، إذا الدلالة هنا عامة تشمل أشياء عديدة، لكنها مع الزمن و الاستعمال خُصصت الدلالة مجازا فأصبحت تقتصر على نضارة الوجه فقط، و هو الحسن الخالص الذي لا تشوبه شائبة، ويمكن توضيح هذا أكثر من خلال الجدول أسفله:

اللفظ	مكوناته قبل التخصيص	مكوناته بعد التخصيص	المكوّن المعلب
نضر	حسن و نضارة أي شيء كان "ذهب، شجر، نبت ... الخ"	حُسن و خلوص الوجه	الوجه

وهذا لا يبتعد كثيرا عمّا قاله في مادة (وضح)، إذ يقول: «وَضَحَ الشيءُ وتوضَّح... وإنَّه لوضَّاح: للرجل الحسن البسَّام، و جاء في وضح الصبح... و صوموا

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ن ض ر)، ص675.

من وَضَح إلى وضح: من ضوء إلى ضوء... و لا ترك الله له واضحة: سِنًّا تضحُ عند الضحك، واستوضح عن هذا الشيء: ابحث عنه، و **من المجاز:** و وضَحَتِ الحاملُ باللبن إذا ألمعت، و حبذا الوضحُ أي اللبنُ»[1].

نستطيع أن نستنتج من هذا المثال أو القول أن " الوضح " هو البياض، إذ أطلق الوضح على كل شيء واضح بائنٍ، من ضوء الشمس، و بياض الأسنان و غيرها، فدلالة الوضح هنا عامة متسعة، لكنها فيما بعد خصصت نتيجة الاستعمال اللغوي، فغدت تدل على اللبن فقط دون غيره، فاللبن سُميَّ وضحًا لبياضه.

فالوضح إذا كان يدلّ على كل واضح نتيجة أو تبعا لبياضه، فكل أبيض واضح، ثم خصصت أو ضاقت هذه الدلالة لتقتصر على بياض اللبن فقط مجازًا، و يمكن التوضيح أكثر من خلال هذا الجدول التالي:

اللفظ	مكوناته قبل التخصيص	مكوناته بعد التخصيص	المكوّن المغلَّب
وضح	كل شيء واضح أبيض "الأسنان، الأمر الواضح، الضوء ..الخ"	بياض اللبن	اللبن

رابعا: الانتقال من الخاص إلى العام

و هو عكس المظهر السابق، فكما يصيب التخصيص دلالة بعض الألفاظ قد يصيب التعميم بعضا منها أيضًا، غير أن تعميم الدلالات –كما قلنا– أقل شيوعًا في اللغات من تخصيصها، و أقل أثرًا في تطور الدلالات و تغيرها.

[1]الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (و ض ح) ، ص733.

و قد تطرق الزمخشري في أساس البلاغة إلى هذا النوع من مظاهر التطور الدلالي و نلمح ذلك في المواد الآتية:

قال في مادة **(منح)**: «... فلان يعطي المنائح و المنح، و أعطاني فلان منيحة ومنحة و كُوفًا و هي الناقة أو الشاة يمنحك درَّها، و مانحني ممانحة و هي المرافدة بعطاء **و من المجاز:** ... و ناقة ممانح و منوح، و نوق مَمانحُ: تتمح لبنها بعد أن تذهب ألبان الإبل... ثم قيل: مانحت عينُه، و عين ممانح: لا تقطع دمعها، و ريح مُمانح: لايُقلع غيثها...»[1].

إذ نص الزمخشري هنا على أن لفظ " المنيحة "، كان يدلُّ في أصله على " الناقة أو الشاة يمنح درها"، ثم كثر و عمم فأطلق على كل هبةٍ، و يمكن تفسير التعميم –كما أشرنا سابقا– بأنه نتيجة إسقاط بعض الملامح التمييزية للفظ، إذ نوضِّح هذا فيما يلي:

اللفظ	مكوناته قبل التعميم	مكوناته بعد التعميم	المكوّن الساقط	المكوّن المستبقى
منح	الناقة التي تنمح اللبن	الهبة الممنوحة أي شيء كانت	الناقة "تعداها"	المنح

أي أن الاستعمال اللغوي قد أبقى على ملمح المنح المجرد في لفظ المنيحة، و أسقط ملمح " منح الناقة للبن خاصة"، ثم عُمم اللفظ على كل ما وُجد فيه هذا الملمح المستبقى، و لو كان ماءً أو مالاً أو غير ذلك.

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (م ن ح)،ص641.

كذلك في مادة (جذم) حيث يقول: «جَذُمَ الحبلُ فانْجذمَ و هو سرعة القطع، و رأيت في يده جذمَةَ حبل: قطعةً منه... **و من المجاز:** انجذم الحبلُ بينهما إذا تصارمَا، و نوًى جذومٌ: قطوع بين الأحبة، و أجذمَ عن الأمر: أقلعَ، و نعل جذماء متقطعة القِبال»[1].

فالملاحظ هنا أن دلالة الجذم انتقلت من الدلالة الخاصة و هي جذم الحبل؛ أي قطعه إلى الدلالة العامة، حيث أصبح يدلُّ على كل شيء منقطع، كانقطاع العلاقات بين الأحبة والانقطاع عن فعل أمر ما، بالإضافة إلى انقطاع قِبال البغل... و غيرها كثير، ونوضح هذا كالآتي:

اللفظ	مكوناته قبل التعميم	مكوناته بعد التعميم	المكوّن الساقط	المكوّن المستبقى
الجذم "جذم"	انقطاع الحبل	انقطاع أي شيء	الحبل "تعداه"	المنح

و في مادة (حمم) قال: « عددٌ جمٌّ، و أحبكَ حبًا جمًّا، و جاء واجمًا غفيرًا، والجَّماءُ الغفير و جمَّ المال و ماء البئر جُمُومًا، و جمَّتِ الرَّكيَّة: اجتمع ماؤها. **و اشتق** من جمةِ البئرِ، و مجمَّها و مستجمِّها و هي مجتمع مائها... و جمعت المكيال: ملأته. و بئرٌ جمومٌ: كثير الماء، **و من المجاز:** ... فلان واسع المجمِّ و ضيق المجَمِّ، كما يقال: واسع العطن وضيِّقه. **و أصله:** مجمُّ البئر»[2].

فالملاحظ هنا أن جم كان يدل في الأصل على "جمة البئر"؛ أي تراجع ماؤه فكثر واجتمع، و هذا من خلال قول الزمخشري: " اشتق من " و " أصله "، ثم توسعت وتعممت دلالة "جمم" حتى أصبح يقال لكل ما كثر " جمٌ "، كجمِّ المال إذا كثر و زاد، و جمِّ الحب والماء.. و غيره، و نوضح هذا كما يلي:

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ج ذ م)، ص85.
[2] المصدر نفسه، مادة (ج م م)، ص98.

اللفظ	مكوناته قبل التعميم	مكوناته بعد التعميم	المكوّن الساقط	المكوّن المستبقى
جمم "جم"	كثرة الماء	كثرة أي شيء كان	الماء "تعداه"	الكثرة

و قال في مادة (حذر): « حذرته و حاذرته، و فرَّ حذر الموتِ، و حذار الموتِ. و وقاك الله كل مكروه و محذور. و تقول: ذَرْ لا تحذَرْ و قال:

* حذار من أرماحنا حذار *

أي احذر و صبَحَتْهُم المحذورة، و هي الخيل المغيرة أو الصيحة... و رجلٌ حِذْرِيَانٌ: شديدُ الحَذَرِ...»[1]، إذا فـــ: حذر هما بمعنى فزع، إذا كان يدلُّ في بادئ الأمر على فزع الموت، فالمحذورة هي الموت، ثم انتقلت دلالته مع الزمن فتعممت لتدل على كل فزع سواء أكانت موتًا أم غيرها، و الجدول الأسفل يبيِّن ذلك:

اللفظ	مكوناته قبل التعميم	مكوناته بعد التعميم	المكون الساقط	المكوّن المستبقى
حذر	فزع الموت	كل فزع	الموت "تعداها"	الفزع

قال في مادة (حلس): « رأيته قاعدًا على حِلسٍ و هو مِسْحٌ يُبسط في البيت، و تُجَلَّلُ به الدابة. **و من المجاز**: كن حِلْسَ بيتك أي اِلزمه، و نحن أحلاسُ الخيلِ... و رفضت كذا ونفضتُ أحلاسه إذا تركته، و حَلِس بكذا: لَزِمه فهو حَلِسٌ به، وقد حلَسَ في هذا الأمر. وفلان يُحالس بني فلان و يُجالسهم أي يُلازمهم، و استحلسنا الخوفَ: لزمناه، و استحلسَ النبتُ: غطى الأرضَ بكثرتِه و طولِه ...»[2].

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ح ذ ر)، ص118.
[2] المصدر نفسه، مادة (ح ل س)، ص139.

فمعنى "حلس" إذا هو لزم، فإذا لزم الشيءُ الشيءَ سمِيَّ "حلسًا". يقول ابن فارس: «الحاء و اللام و السين أصل واحد، و هو الشيءُ يلزمُ الشيءَ»[1].

فالدلالة الحقيقية للحلس في قول الزمخشري هو البساط الذي يبسط في البيت وعلى ظهر الدابة و سُميَّ حلسًا يلزَم كلاً منهما – أرض البيت و ظهر الدابة– ثم توسعت الدلالة مجازًا فأصبحت تدلُّ على كل لُزوم، فإذا لَزِمَ الرجلُ بيتَه مثلا سُميَّ حلسًا، كما تسمى الفرسانُ التي تلزم ظهورا خيولها حلاسًا أيضا، و يسمى النبتُ حلسًا لأنه يَلزَمُ ويُغطي الأرض، كما يلزم و يغطي الحِلس "البساط" أرضَ البيتِ و ظهَر الدابَةِ، و الجدول يوضّح هذا:

اللفظ	مكوناته قبل التعميم	مكوناته بعد التعميم	المكون الساقط	المكوّن المستبقى
حلس	لزوم ظهر الدابة	لزوم الشيءِ الشيءَ مهما كان	ظهر الدابة "تعداها"	اللزوم

و في مادة (ورد) قال: « ورَدَ الماء ورودًا و وردًا ... و أوردتُ القوم الماءَ إيرادًا، **و من المجاز**: وردتُ البلدَ. و ورَد عليَّ كتابٌ سرّني موردُه. و هو حَسَنُ الإِيرَادِ و توردتِ الخيل البلدَ. وهو يتورد المهالك، و ورد عليه أمرٌ لم يطقه، و وأوردتَ عليَّ ما غمَّني، و وَرَدَتْهُ الحمَّى، و هو يَوْمُ الوِرْدِ...»[2]

فالملاحظ هنا أن دلالة الورد كانت مقتصرة فقط على إيراد الماء بمعنى إتيانه، ثم اتسعت دلالتها لتشمل كل شيء، حيث أصبح إتيان كل شيء وردًا كما هو واضح في

[1]ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة (ح ل س)، ج2، ص97.

[2]الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (و ر د)، ص724.

القسم المجازي من قول الزمخشري، حتى سَمَّوا المحمومَ موروداً لأنَّ الحمى تأتيه في أوقات الوِرْدِ، و نوضح هذا كما يلي:

اللفظ	مكوناته قبل التعميم	مكوناته بعد التعميم	المكون الساقط	المكوّن المستبقى
ورد	إتيان الماء	إتيان كل شيء	الماء " تعداه "	الإتيان

و قال في مادة (وغى):« شهدتُ الوغَى **و أصله** الجلبة في الحرب»[1].

نلاحظ من خلال قول الزمخشري أن الدلالة الحقيقية لكلمة وغى هي اختلاط الأصوات في الحرب، ثم تطورت هذه الدلالة متسعةً لتدل على الحرب نفسها، و هذا واضح من خلال قوله:" **و أصله** الجلبة في الحرب"

و يمكن أن نوضح هذا التطور و الاتساع في الدلالة بالجدول أسفله:

اللفظ	مكوناته قبل التعميم	مكوناته بعد التعميم	المكون الساقط	المكوّن المستبقى
وغى	اختلاط الأصوات في الحرب	الحرب	اختلاط الأصوات	الحرب

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (وغى)، ص737.

خاتمة

تعددت معاجم اللغة بعد العين على نحو ظاهر، ومع هذا التعدد لم يكن لاحقها مغنيا عن سابقها، إذ إن المصنِّف لكل منها توخى فيما يسوِّده من صحائف أن يسدَّ ثملة لمحها في جهد من سبقه، وأن يكمل ما أخل به غيره، أو هدف أن يستوفي إبراز جانب من اللغة أغفله سواه من اللغويين ، ومن أجل هذا غدت كلّها ضرورية جدا، ومحتاجا إليها دائما.

ولعل أبرز معجم تميز بمنحى خاص فيما تناوله وعني به مؤلفه إنّما هو معجم "أساس البلاغة"، إذ رأى صاحبه أن البلاغة تقوم على أساس واحد، هو معرفة الاستعمال الحقيقي للفظ والاستعمال المجازي له، وقد كان هذا أبرز مظاهر منهجه في هذا المعجم ، إذ استهل كما عرفنا سابقا كل ما يعرضه لدلالتها الحقيقية، ثم يتبع ذلك بإيراده لما تتسع إليه من الدلالات مجازية، ومما لا شك فيه أن معرفة المدى الذي يمتد إليه كل من الاستعمالين الحقيقي والمجازي مهم جدا ومحتاج إليه في النتاج اللغوي نثرا ونظما.

أما فيما يخص النظام فقد تبين أن الآراء تعددت حوله ؛ حيث يرى بعضهم أن الزمخشري هو مبتدع نظام الترتيب الألفبائي بحسب حروفها الأصول، وهو ما ذهب إليه الدكتور "حسين نصار" صاحب كتاب"المعجم العربي" إذ يقول: "... ورتب وفقا له الألفاظ من أولها الى آخرها بحسب حروفها الأصول وحدها، و كان ذلك للمرة الأولى في تاريخ المعاجم العربية العامة، وإن سبق إليه بعض أصحاب الرسائل اللغوية الصغيرة والمعاجم الخاصة "، في حين نسبه "عبد الحميد محمد أبو سكين" في كتابه المعاجم العربية مدارسها ومناهجها" إلى "البرمكي" من خلال معجمه "المنتهى في اللغة".

ومن خلال تتبعنا لموضوع المجاز لاحظنا أن العناية ببحث المجاز بدأت مبكرة، لكن التعريفات والاصطلاحات والتقسيمات المختلفة له من لم تتضح وتتحدد إلا بعد قرون من البحث المتواصل، ويعتبر الزمخشري أكثر من بحث في المجاز، حيث كانت جهوده منبع الباحثين في دلالات الألفاظ واستعمالاتها الحسية والمعنوية، نراها لم ترد في معاجم

من سبقه من اللغويين، وقد اتبعه في ذلك أصحاب المعاجم اللغوية المصنفة، فلم تكن عنايتهم بالمجاز تتعدى نقل ما جاء في أساس البلاغة من مجاز.

لقد أدى اعتناء الزمخشري بفصل الدلالات الحقيقية للألفاظ عن الدلالات المجازية، إلى إغفاله ذكر الكثير من المواد اللغوية التي اشتملت عليها المعاجم الأخرى، إمّا لأنها قليلة الاستعمال أو لأنها لم تكتسب دلالات مجازية للسبب نفسه، وهو قلة استعمالها.

أما من حيث التسمية فقد أطلق اسم "المجاز" إطلاقا عاما على أنواع متعددة، فهو يشتمل على الكناية، والاستعارة، والتشبيه، والمثل، والتعبيرات الخاصة، غير أن المجاز الاستعاري هو الغالب على ما سمّاه الزمخشري المجاز، وذلك فيما نقل عنه بأنه انتقال اللفظ من الدلالة على معنى حسي إلى معنى معنوي، والعلاقة الغالبة في مثل هذا التحول الدلالي هو هي علاقة مشابهة.

ولعلَّ ما جعل أساس البلاغة يتميز عن غيره، تضمن الزمخشري في سياق عرضه للمواد عبارات مسجوعة، سواء في الجانب الحقيقي أو المجازي للمادة، ويبدو أنه أراد من هذه السجعات هدفا تعليميا لتسهيل حفظ العبارة وتمثل دلالتها في الذهن.

زيادة على هذا انفرد صاحب الأساس عن أصحاب المعاجم الأخرى وذلك بإيراده مصطلح "مجاز المجاز" الذي لم نجده في معاجم من سبقوه.

أما فيما يخص شواهد المعجم، فقد أكثر الزمخشري من الشعر ومن القرآن الكريم، كتأسيسه للمجاز في أصوله الأولى.

الغالب على الزمخشري الجانب التطبيقي لا النظري، إذ لا يتناول البلاغة بالمعنى الاصطلاحي، وهي العلم المعروف بذلك الاسم، فقد كان هذا العلم في عصر الزمخشري نفسه يضم فروعا كثيرة من القول لم يتعرض لها المؤلف في "أساسه"، ولم يعنَ بذلك بل

لم يعنَ بكتب علم البلاغة التي كانت موجودة في عهده، ومن أهمها كتب ابن المعتز، الآمدي، والجرجاني، والعسكري، ومن ثمة لم تظهر عنده المصطلحات البلاغية ولم يتناول المجاز، والاستعارة والكناية بمعناها العلمي.

ولما كان من الحقائق الثابتة أنه لا يكاد يخلو أي مصنف من مواضيع الإخلال والنقص الذي قد يكتشفها مؤلف الكتاب نفسه بعد خروجه من للناس، لم يختلف أساس البلاغة عن غيره في هذا، إذ نلاحظ على منهجه الاضطراب في ترتيب بعض المواد، بالاضافة الى إيراده لكثير من الدلالات المجازية ضمن الدلالات الحقيقية، كما يتضمن قسم المجاز الكثير من الدلالات الحقيقية، كما في مادة (ابر)، و(رتج)، و (كتب)، حيث عكس المواضع.

لكن هذه النقائص تظل هينة قليلة بالقياس مع الفائدة الجليلة التي اشتمل عليها هذا الأثر النفيس.

والله ولي التوفيق

والحمد لله أولا وآخرا.

ملحق

أولا: التعريف بالزمخشري

1 نسبه، لقبه، مولده:

هو أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الخوارزمي، جار الله، "فخر خوارزم" ولقبه الأشهر هو "جار الله"، حيث غلب عليه، لمجاورته بـــ"مكة" زمانا طويلا.

ولد الزمخشري بـــ"زمخشر"، إحدى قرى "خوارزم"، وذلك يوم الأربعاء السابع والعشرين من شهر رجب، سنة 467هـــ، (1075/03/19).

2 نشأته وطلبه للعلم:

نشأ الزمخشري في بيت متدين يتدثر بدثار الصلاح، فالوالد رجل فاضل، شفوق بأبنائه، ولقد كانت أمه عطوفة، رقيقة القلب، مجابة الدعاء، يحكي الزمخشري في ذلك فيقول «كنت في صباي أمسكت عصفورا وربطته بخيط في رجله، فأفلت من يدي فأدركته وقد دخل في خرق، فجذبته فانقطعت رجله في الخيط، فتألمت والدتي، وقالت: قطع الله رجلك كما قطعت رجله»[1]، وفعلا قطعت رجله بسبب خراج، وقيل أصابها برد الثلج، وقيل سقط عن الدابة فانكسرت فصنع عضوها رجلا من خشب.

نشأ الزمخشري في أسرة فقيرة، فوجدنا أباه يدفع به إلى خياط ليعلمه الخياطة، ولكن الزمخشري له رغبة في طلب العلم، فيستعطف أباه قائلا له: «احملني إلى البلد واتركني بها»[2].

رحل إلى بخارى في طلب العلم، حيث كانت بخارى آنذاك كعبة العلماء، فأخذ من علمائها وتلمذ لجهابذتها، وقد كان جار الله مولعا ببيت الله الحرام، فإن أشهر مصفاته

---

[1] الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، ج1، ص13.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص12.

وأعظمها قد صنفها بين زمزم والمقام، كأساس البلاغة، وتفسيره الكشاف، وأطواق الذهب ونوابغ الكلم، وربيع الأبرار، وغيرها.

ثم عاد إلى خوارزم فاستقر بها، حيث صار "فخر خوارزم" ومرجعها الأشهر.

كان الزمخشري غزير العلم وافر الأدب محمود السيرة صاحب دين وورع، حيث نلاحظ هذا واضحا فيما يكتب، وكان رجلا صالحا يدعو إلى كبح جماح النفس، لم يتزوج بل دعا إلى عدم الزواج، وهو عنده أكمل[1].

سَهَـرِي لِتَنْقِيـحِ العُلُـومِ أَلَـذُّ لـي ... مِنْ وَصْلِ غَانِيةٍ وَطيـب عِنَـاقِ

وصريـرُ أقلامـي علـى صفحائهـا ... أحلـى منَ الدَّكَـاءِ والعُشَّـاقِ

وَأَلَـذُّ مِـنْ نَقْـرِ الفتـاة لِدُفِّـهَا ... نقـري لألـقي الرَّمـلَ عن أوراقـي

وتمايلـي طربًـا لحـلِّ عويصـةٍ ... فـي الدَّرْسِ أَشْهَـى مِنْ مُدَامَةِ سَـاقِ

وأبيـتُ سهـرانَ الدُّجـا وتبيتـهُ ... نَوْمـاً وَتَبْغـي بَعْـدَ ذَاكَ لِحَـاقِـي؟[2]

وكان معتزليا داعية إلى الاعتزال مجاهرا به شديد الإنكار على غيرهم، كان محبا للعرب والعربية، ولم يكن مبرزا في علم واحد بل برز في عدة فنون، كرِه الغلو والفلسفة، تفقه على مذهب أبي حنيفة وأحب هذا المذهب.

[1] فاضل صالح السامرائي: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دط، دار النذير للطباعة والنشر، 1970، ص12.

[2] ابن حجر العسقلاني: (مقدمة)غراس الأساس، تح: توفيق محمد شاهين، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1990.

3 شيوخه:

قديما قالوا: من دخل في العلم وحده خرج وحده، ويعنون بها أنّ من لم يكن له شيخ لا يفلح، ولقد كان عصر الزمخشري عصر أشياخ علم وأساطين فنون، فرأيناه يتلمذ لكثير منهم، نذكر هنا أبرزهم:[1]

أبو مضر محمود بن جرير الضبي الأصفهاني(ت 507هـ)؛ وهو مدخل مذهب الاعتزال إلى خوارزم، وأخذ عليه النحو والأدب، وأبو الحسن علي بن المظفر النيسابوري، والسديد الخياطي وأخذ عنه الفقه، وأبو سعد الجشمي المحسن بن محمد بن كرامة البهيقي(ت494هـ)، وركن الدين محمد الأصولي، حيث أخذ عنه الأصول، وأبو نصور نصر الحارث فأخذ عنه الحديث، وأبو الخطاب نصر بن أحمد بن عبد الله البطر (ت494هـ)، وأبو الحسين أحمد بن علي الدماغي(ت540هـ)، وأبو منصور الجواليقي موهوب بن أبي طاهر(ت549هـ)، وغيرهم كثير تخرج بهم الزمخشري.

4 تلاميذه:

تلمذ لجار الله الزمخشري كبير من طلاب العلم، حتى تخرجوا به فصاروا أئمة في اللغة وآدابها وعلوم الشرع المطهر، وكان منهم من برز في علوم كثيرة، نذكر أشهرهم:[2]

علي بن عيسى بن حمزة بن وهاس العلوي، وعلي بن محمد العمراني الخوارزمي الملقب بـ "حجة الأفاضل وفخر المشايخ" (ت560هـ)، وأبو الفضل البقالي الخوارزمي الآمدي الملقب بـ"زين المشايخ" وقد جلس مكان الزمخشري بعده، وأبو يوسف يعقوب بن علي بن محمد بن جعفر البلخي كان أحد أئمة النحو والأدب، وقد أجاز الزمخشري لكثير

---

[1] ينظر: الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، ج1، ص14،15.

-فاضل صالح السامرائي: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ص 16-18.

[2] الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، ج1، ص 15.

من طلبة العلم في عصره، والذين صاروا أئمة أعلام، منهم أبو طاهر الخشوعي، والأديب الوطواط.

5 مصنفاته:

ترك الزمخشري تراثا هائلا من التصانيف، في مختلف فنون العلم، نذكر منها:

أساس البلاغة، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، حيث يقول مادحا إياه:

إنّ التفاسير في الدنيا بلا عددٍ ... وليس فيها لعمري مثلُ كشافي[1]

الفائق في غريب الحديث، والمستقصى في أمثال العرب، ونوابغ الكلم "حكم و أقوال" أطواق الذهب أو النصائح الصغار في الوغط والرقائق ...الخ.

6 وفاته:

عاد الزمخشري من "مكة" –حرسها الله– وكأنه أحس بدنو أجله، فأقام بـ "خوارزم" إلى أن توفاه الله تعالى، وذلك ليلة عرفة من سنة 538هـ بـ "جرجانية".

وقيل: أنّ الزمخشري أوصى أن يكتب على قبره هذه الأبيات:

يَا مَنْ يَرى مَدَّ البَعُوضِ جَناحَهَا ... فِي ظُلَمَةِ الليلِ البَهِيمِ الأَلْيَلِ

ويرى عروق نياطها في نحرها ... والمُخَّ في تِلكَ العِظَامِ النُّحَّلِ

اِغْفِر لِعَبْدٍ تَابَ مِنْ فَرَطَاتِهِ ... مَا كَانَ مِنْهُ فِي الزَّمَانِ الأَوَّلِ[2]

[1] ابن حجر العسقلاني: مقدمة غراس الأساس.

[2] الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، ج1، ص 18.

ثانيا: التعريف بالمعجم: "أساس البلاغة"

شهد القرن الخامس اتجاها جديدا في تأليف المعاجم العربية بظهور أساس البلاغة للزمخشري، فقد اختلف عن المعاجم الأخرى، ويظهر هذا الاختلاف في عنوان الكتاب نفسه، إذ سمّاه أساس البلاغة، وقد عني فيه عناية ظاهرة بما يكتسبه اللفظ من الدلالات المجازية بعد تحديده لدلالاته الحقيقية، ومن العنوان يتضح لنا أن البلاغة عند الزمخشري تنهض على هذا الأساس، فالميدان إذا تحول من "اللغة" إلى "البلاغة"، وسبب هذا التحول واضح هو القرآن كتاب العربية الأعظم، الذي أنزله الله «مختصا من بين الكتب السماوية بصفة البلاغة التي تقطعت عليها أعناق العُتاق السبق، وونت عنها خطا الجياد القرح* »[1] ، كما يقول المؤلف في مقدمته، فالميزة الأولى التي اختص بها القرآن معجزة –الرسول صلى الله عليه وسلم– البلاغة والإعجاز.

1 الهدف من تأليف المعجم:

إن الهدف من تأليف المعجم هو معرفة القرآن الكريم الذي نزل بلغتهم، فالهدف ديني وعلمي، لأن الإنسان إذا عرف هذه الأسس البلاغية «يكون صدر يقينه أثلج، وسهم احتجابه أفلح، وحتى قيل: هو من علم البيان حظي، وفهمه فيه جاحظي»[2] .

أن الزمخشري صنف كتابه لمن يهدف إلى أن يرتقي بأسلوبه.

أما الهدف الثالث فهو تطبيقي؛ إذ قال: «فمن حصَّل هذه الخصائص وكان له حظٌّ من الإعراب، الذي هو ميزان أوضاع العربية ومقياسها، ومعيار حكمة الواضع وقسطاسها، وأصاب ذروا من علم المعاني، وحَظِيّ برشٍ من علم البيان، وكانت له قبل

* القرح: جمع قارح وهو الخيل الذي بلغ السادسة وفيها يكتمل، ويريد هنا الرجال الذين اكتملت رجولتهم.

[1] الزمخشري: مقدمة أساس البلاغة، ص 06.

[2] المصدر نفسه، ص 06.

ذلك كله قريحة صحيحة وسليقة سليمة فَحُلَ نثرُه، وجزل شعره، ولم يطُل عليه أن يناهز المقدمين، ويخاطر المقرمين»[1].

2 -منهج المعجم وترتيبه:

لم يفصِّل الزمخشري في مقدمته الكلام عل منهجه، ولكنه اكتفى بالإشارة إلى نقطتين: أولهما ترتيب الألفاظ، حيث قال:

«وقد رتّب الكتاب على أشهر ترتيب متداولا، وأسهله متناولا، يهجم فيه الطالب على طلبته موضوعة على طرف الثُّمام وحبل الذِّراع *، ومن غير أن يحتاج في التَّنقير عنها إلى الإيجاف والإيضاع **، وإلى النظر فيما لا يُوصل إلا بإعمال الفكر إليه، وفيما دقق النظر فيه الخليل وسيبويه»[2] .

وأراد بذلك الترتيب الألفبائي المعهود، ورتب وفقا له الألفاظ من أولها إلى آخرها بحسب حروفها الأصول وحدها، وكان ذلك للمرة الأولى في تاريخ المعاجم العربية العامة، «وإن سبق إليه بعض أصحاب الرسائل اللغوية الصغيرة والمعاجم الخاصة»[3] .

أما النقطة الثانية، فهي أنه كان يقسِّم مواده إلى قسمين: الأول للمعاني الحقيقية والثاني للمجازية، ويفصل بينهما، قال بصدد ذلك:

«ومنها [أي من خصائص كتابه] تأسيس قوانين فصل الخطاب والكلام الفصيح ، بإفراد المجاز عن الحقيقة والكناية عن التصريح»[4] .

---

[1] الزمخشري: مقدمة أساس البلاغة، ص 07.

* يقال: هو منى على طرف الثمام، وعلى حبل الذراع، إذا كان حاضرا قريبا سهل التناول.

** الإيجاف والإيضاع: ضربان من السير.

[2] الزمخشري: مقدمة أساس البلاغة، ص 07.

[3] حسين نصار: المعجم العربي (نشأته وتطوره)، ج2، ص 552.

[4] الزمخشري: مقدمة أساس البلاغة، ص 07.

ولم يبين المؤلف شيئا آخر، عدا هاتين النقطتين، ولكننا نستطيع أن تتبيّن من المواد، أن القسم الأول من أي مادة وهو المخصص للمعاني الحقيقية، مجموعة من الصيغ المشتقة من هذه المادة، لا يقصد منها استقصاء في الجمع، أو فكرة أخرى سو إعطاء بعض المعاني الحقيقية للدلالة عل المعاني المجازية.

وإذا أردنا التفصيل في النقطة الأولى؛ نقول أن المعجم مقسم إلى أبواب، وفقا لحروف ألف باء المعروفة، فالأول باب الهمزة ثم باب الباء، فباب التاء... إلى باب الياء، مع تقديم باب الواو، عل باب الهاء، والباب يحتوي عل الألفاظ التي أولها الحرف المعقود، فباب الهمزة مثلا للألفاظ المبدوءة بالهمزة... وهلم جرا.

«والأبواب تنقسم إلى فصول بحسب الحرف الثاني من حروف اللفظة الأصلية، ولم يسم المؤلف الفصول "فصولا"، وإنما اكتفى بذكر العنوان وحده، وقد أعطيناها عنوان الفصول ليتيسر تصورها، ولئلا تختلط الأقسام، وينقسم كل فصل إلى مواد مرتبة بحسب الحرف الثالث إن كانت ثلاثية، أو الثالث فالرابع إن كانت رباعية، أو الثالث فالرابع فالخامس أن كانت خماسية»[1].

«وهو لا يفرق بين الأبنية المختلفة، فيجعل لكل منها بابا خاصا، ولكنه يوردها مجتمعة، كل منها في الموضع الذي تؤهله حروفه، فنرى في فصل"الهمزة مع الباء" مثلا المواد:

أ ب ب، أ ب د، أ ب ر،... أ ب ه، أ ب و، أ ب ى، فيقدم الهاء على الواو في ترتيب المواد، بخلاف عادته في ترتيب الأبواب والفصول»[2]، وسبب ذلك الالتباس في ترتيب المواد عدل عن عادته إلى الترتيب المألوف.

[1] حسين نصار: المعجم العربي (نشأته وتطوره)، ج2، ص 553.

[2] المرجع نفسه، 553–554.

3ــ شواهده: "الكلمات في العبارات"

من الظواهر المهمة في الكتاب هي إيراد ألفاظه في عبارات، كما افتخر المؤلف في مقدمته، أي أن الأساس ليس معجما للألفاظ المفردة، بل للعبارات المؤلفة مرتبة بحسب اللفظ البارز فيها لا الأول، ولا يعني ذلك أنه لم يورد ألفاظا مفردة وفسرها بل فعل ذلك كثيرا وخاصة في القسم الحقيقي من مواده، ولكنه وجه إلى العبارات المؤلفة عنايته الأولى، وتمثلت هذه العبارات المؤلفة عند المؤلف في عدة أنواع، هي الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال، والأسجاع، وأقوال الفصحاء والأعراب، والتعبيرات الخاصة.

- **الآيات القرآنية:**

استشهد الزمخشري بالقرآن في الكثير من المواضيع فيما عرضه من الدلالات في الحقيقة والمجاز، وهو ينبه عل أنه كلام الله في قليل من المواد، وقد لا ينبه على ذلك في كثير منها، ولا يعدُّ هذا مغمزا انفرد به الزمخشري، إذ نجد هذا عند من سبقوه، ومن أمثلة استشهاده بالقرآن، قوله في مادة (طمن): «**ومن المجاز**: واطمأَنَ قَلْبُهُ عَلَى الإِيْمَانِ "يَاأَيَّتُهَا النَّفْسُ المُطْمَئِنَةُ " وهو آمنٌ مُطْمَئِنٌ»[1].

والأمثلة على هذا كثيرة في الأساس نجدها في مادة: "أذن"، "وبأس"، "وصدع","وميز" وغيرها.

- **الحديث النبوي الشريف:**

حفل أساس البلاغة بالأحاديث النبوية الشريفة، حيث أكثر الزمخشري الاستشهاد، سواء في القسم الحقيقي أو المجازي، وقد كان ينبِّه على أنها أحاديث بقوله: "وفي

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ط م ن)، ص 421.

الحديث"[1]، "ومنه الحديث"[2]، "ومنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم"في مواد، وقد لا ينبِّه على ذلك في مواد أخرى، ومن أمثلة استشهاده بالحديث النبوي الشريف، قوله في مادة (غبش): «وفلان يَتَغبَّشُ الناس أي: يظلمهم، لأن الظلم ظلمة، ومنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "الظلم ظلمات يوم القيامة"»[3].

والأمثلة على استشهاد الزمخشري بالحديث الشريف كثيرة في الأساس كاستشهاده به في مادة: "أثر"، و "بحق"، "تبع"، و "حرف"، و"خدع"، و"عيب، و "كبو"، و "صوى".... وغيرها.

- **الشعر العربي:**

أكثر الزمخشري من الاستشهاد بالشعر، وقد ورد استشهاده بالشعر في جانبي العرض الحقيقة والمجاز، وشواهده في الغالب معتبرة لا تتجاوز الزمن المحدد للاستشهاد، ومن أمثلة هذه الشواهد الشعرية، قوله في مادة (أنس): « ومكان مأنوس: فيه أَنَسٌ كقولك مأهولٌ: فيه أهل. قال جرير:

حي الهدملة من ذات المواعيس ... فالحنو أصبح قفراً غير مأنوس »[4]

ونظير هذا كثير في المعجم نجده في مادة: "أبب"، و"وني"، و"عول"، و"عفر"، و"فع"، و"نفذ"، و"صدق"، و"شرب"... وغيرها.

- **الأمثال:**

أكثر الزمخشري الاستشهاد بالأمثال، وقد جاء استشهاده بها في جانبي العرض الحقيقة والمجاز، وقد كان يعد المثل مجازا حين يورده مع طائفة من المجازات، ومن أمثلة

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ب ك ى)، ص 46.

[2] المصدر نفسه، مادة (ح ق ب)، ص 135.

[3] المصدر نفسه ، مادة (غ ب ش)، ص 473.

[4] المصدر نفسه ، مادة (أ ن س)، ص 21.

استشهاده بالمثل، قوله في مادة (شقو): «ومن المجاز:"أشقى من رائض مهر" أي أتعب منه»[1].

وقد ذكر هذا المثل في المستقصى، بقوله : «أتعب من رائض مهر»[2].

ولم يكن المؤلف ينبّه على تلك الآيات والأحاديث والأمثال لأنه لا يريد التعريف بحقيقتها، وإنما يريد كونها من العبارات الفصيحة فحسب، بغض النظر عن القائل وقد ذهب إلى أبعد من ذلك، فلم يفسر كثيرا منها، من الألفاظ ومن المجازات، والسبب –في ظننا– أنه لم يكن يرمي بكتابه إلى التفسير قدر ما رمى إلى جمع العبارات البليغة المشهورة الواضحة المعنى لكل إنسان وغير الواضحة، فالتفسير غرض يأتي عنده بعد الجمع والتدوين، وقد وفى التفسير في كتب أخرى خصصها لكل نوع على حدة، فالكشاف لتفسير القرآن، والفائق لتفسير الأحاديث، والمستقصى لتفسير الأمثال.

- **العبارات المسجوعة:**

العبارات المسجوعة كثيرة في الأساس –كما قلنا سابقا– بل تبلغ من الكثرة بحيث لا تكاد تخلوا صفحة منها، وخاصة في القسم الأول من الأساس والتي يمكن ان نعدها من الشواهد التي استشهد بها الزمخشري، غير انه لا يعرفنا شخصية قائليها –كما سبق الذكر– ولا يعني بذلك، فالذي يعنيه هو عباراتها حسب، ولا شك ان هذه الكثرة لها دلالتها الواضحة، عل نظرة أهل هذا العصر الذي عاش فيه الزمخشري الى السجع، ومدى تقديرهم إياه، وعدة من الأسس الهامة للبلاغة، وكان من آثار ذلك شيوعه في كتاباتهم، أو بعبارة أدق سيطرته عليها. ومن أمثلتها المعجم قوله في مادة (ذرر): « وتقول: أنتم ولاة الدولة بكم ذرّ قرناها، وصرّت أذناها، وقرّت عيناها»[3].

---

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ش ق و)، ص 354.

[2] الزمخشري: المستقصى في أمثال العرب، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1977، ج1، ص 35.

[3] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (ذ ر ر)، ص 212، 213.

ويبدو أن أكثر هذه السجعات –كما قلنا آنفا–من إنشاء الزمخشري، وهو واضح من خلال طريقة صياغتها.

- **أقوال العرب والأعراب الفصحاء:**

استدل الزمخشري بأقوال الفصحاء من العرب والأعراب، فهي من العبارات التي يقوم عليها الكتاب، إذ هي نصوص معتبرة مروية عن الثقات من اللغويين، وقد وردت في جانبي: الحقيقة والمجاز، والمثال على هذا، قوله في مادة(أزم): «وتقول العرب: أصل كل داء البردة، وأصل كل دواء الأزم»[1].

وأمثال ذلك كثير في الكتاب كله، نجد في مادة: "غبط"، و"قسر"، و"كثب"، و"صوب"... وغيرها.

- **التعبيرات الخاصة:**

أما اقل أنواع العبارات، فالتعبيرات الخاصة التي فقدت معنى ألفاظها الحرفي واكتسبت معنى كليا جديدا، ولا نرجع قلتها إلى عجز المؤلف، ولكن إلى أنها قليلة في اللغة نفسها، بل في جميع اللغات،وقد وضع الزمخشري في جميع الأنواع السابقة من عبارات: الكشاف في القرآن، والفائق في غريب الحديث، والمستقصى في الأمثال، أفرد هذه العبارات البليغة أيضا بكتاب سماه"الكلم النوابغ"، إذن فهذا الفيض من العبارات الجميلة التي طرب لها الزمخشري، فأدخلها في معجمه للبلاغة، كان يستمدها من هذه الكتب، أو من المنابع التي استمدت منها هذه التصانيف.

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (أ ز م)، ص 14.

3 مصادره:

نهضت معجماتنا فيما اشتملت عليه على أساس واحد، وهو أن يستمد اللاحق منها مادته ممن سبقه، وقد جرى المؤلفون على هذا النهج ابتداء من أول معجم بعد "العين" حتى آخر معجم.

وإنَّا لنجد في هذا المعجم إشارات إلى معاجم سابقة تدل على اعتماده عليها فيما صرح به من أسمائها، وفيما لم يصرح به، وانمى دل اتفاق اللفظ والشاهد والتوجيه عليه، ومن الأمثلة التي تدل على اعتماد الزمخشري على من سبقه، قوله في مادة (أكل) حيث يقول:"وفي كتاب العين الواو في مرئي أكلتها الياء، لأن أصله مرءوي"[1]

ومن مصادره أيضا: جمهرة اللغة لابن دريد من خلال مادة "بغل" مثلا، وتهذيب اللغة للأزهري في مادة "صمم"، والمحيط في اللغة للصاحب بن عباد في مادة "حجر"، والمحكم المحيط الأعظم لابن سيده في مادة "قلح"، وغيرها من المواد الكثيرة.

وتلخص في الأخير –من هذه المواد– أن الزمخشري لم يكن معنيا كثيرا بذكر مصادره.

[1] الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (أ ك ل)، ص 18.

قائمة

المصادر

و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1 القرآن الكريم

2 – إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ط5، المكتبة الأنجلو المصرية، 1984.

3 – أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة، تح: يوسف الصهيلي، ط 1، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دت.

4 – أحمد بن عبد الله الباتلي: المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992.

5 – أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ط6، عالم الكتب، القاهرة، 1988 .

علم الدلالة، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1985.

6 – بسيوني عرفة: الصورة البيانية وقيمتها الفنية، دط، دار الرسالة للطبع والنشر، دت.

7 – بطرس البستاني: محيط المحيط، دط، مكتبة لبنان، مطبعة تيبو، بيروت، 1987.

8 – بهاء الدين السبكي: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، دط، القاهرة، 1936 .

9 – تيمية: الإيمان، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1392.

10 جابر عصفور: الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، ط 3، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1992.

11 جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ط4، دار الكتب العربية، 1985، ج2.

معترك الأقران في إعجاز القرآن، تح: أحمد شمس الدين، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م، ج6.

12 -ابن جني: سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دط، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، دت، ج1.

-الخصائص، تح: محمد علي النجار، د ط، دار الكتب المصرية، 1955، ج2.

13 -الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: عبد الغفور عطار، ط 4، دار العلم للملايين،1825.

14 -ابن حجر العسقلاني: غراس الأساس، تح: توفيق محمد شاهين، ط 1، مكتبة وهبة، القاهرة.

15 -حسين نصار: المعجم العربي (نشأته وتطوره)، ط4، دار مصر للطباعة، 1988.

16 -ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تح: محيي الدين عبد الحميد، ط5، دار الجيل، بيروت، 1981، ج1.

17 -الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تح: يوسف عبد الرحمان المرعشلي وجمال الذهبي، دط، دار المعرفة، بيروت، 1994، ج3.

18 -الزمخشري: أساس البلاغة، تح: إبراهيم قلاتي، د ط، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دت.

- المستقصى في أمثال العرب، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997 م، ج1.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: أحمد عبد الموجود وآخرون، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998.

19 -الزملكاني: التبيان في البيان، تح: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، دط، بغداد 1964.

20 -زين كامل الخويسكي وآخرون: فنون بلاغية، دط، دار الوفاء الإسكندرية، 2006.

21 -السكاكي: مفتاح العلوم، دط، المطبعة اليمنية، مصطفى البابي الحلبي وأخويه، مصر، 1318.

22 -ضياء الدين بن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، ط2، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، دت.

23 -عبد العزيز عتيق: علم البيان، دط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دت.

24 -عبد القادر أبو شريفة، وآخرون: علم الدلالة والمعجم العربي، دط، دار الفكر، عمان، 1989.

25 -عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح، محمود محمد شاكر، ط 5، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2004.

- أسرار البلاغة، تح: محمود محمد شاكر، ط 1، مطبعة المدني، القاهرة، 1991.

26 -عبد الكريم محمد حسن جبل: في علم الدلالة (دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات)، دط، دار المعرفة الجامعية، 1997.

27 -عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام:الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، دط، دمشق، دت.

28 -العلوي: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دط، دار الكتب الخديوية، مكتبة المقتطف، مصر، 1914، ج1.

29 -عيسى باطاهر: البلاغة العربية، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2008.

30 -ابن فارس: مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، د ط، دار الفكر للطباعة والنشر، 1979 م.

31 -فاضل صالح السامرائي: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دط، دار النذير للطباعة والنشر، 1970.

32 -الفخر الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تح: أحمد حجازي السقا، ط 1، المكتب الثقافي للنشر، 1989.

33 -الفيروز آبادي: القاموس المحيط، تح: نعيم العرقسوسي، دط، مؤسسة الرسالة، 2005.

34 – القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دت.

- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب ، القاهرة، 1999.

35 -ابن قيم الجوزية: الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، دط، القاهرة، 1327 هـ.

36 -المبرد: الكامل، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وشحاتة، دط، دار نهضة مصر، 2003، ج3.

37 -محمد خميس القطيطي: أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، ط1، دار جرير، 2010.

38 -محمد عبد الرحمن الكردي: نظرات في البيان، دط، مطبعة السعادة، 1980.

39 -محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، ط 1، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة 1994.

40 -محمد علي عبد الكريم الروسيني: علم اللغة العام، دط، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دت.

41 -محمد محمد داود: العربية وعلم اللغة الحديث، دط، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.

42 -مصطفى أمين وعلي الجارم: البلاغة الواضحة (البيان والمعاني والبديع)، دط، دار المعارف، لندن، 1999.

43 -ابن منظور: لسان العرب: تح: خالد رشيد القاضي، د ط، دار إديسوفت، د ت.

44 -الميداني: مجمع الأمثال، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دط، مطبعة السعادة، مصر، دت، ج2.

45 -هادي نهر: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، تح: علي الحمد، ط 1، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

46 -يوسف أبو العدوس: الاستعارة والتشبيه، ط1، دار الميسرة، 2007.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة ..... أ- هـ

مدخل: الدراسات اللغوية قبل الزمخشري والمعجم العربي 07

أولا: المعجم العربي 08

ثانيا: الدراسات اللغوية قبل الزمخشري 13

الفصل الأول: ظواهر دلالية وبلاغية 21

- المبحث الأول: الحقيقة والمجاز..... 22
- أولا: تعريف الحقيقة والمجاز..... 23
- ثانيا: شروط الانتقال من الحقيقة إلى المجاز..... 27
- ثالثا: أقسام الحقيقة والمجاز..... 28
- **المبحث الثاني: الصور البيانية (صور المجاز)** 37
- أولا: التشبيه..... 38
- ثانيا: الاستعارة..... 45
- ثالثا: الكناية..... 48
- **المبحث الثالث: التطور الدلالي**..... 73
- أولا: أسباب التطور الدلالي..... 74
- ثانيا: مظاهر التطور الدلالي (العلاقات بين الحقيقة والمجاز) 79

الفصل الثـــانـــي: الزمخشري وأساس البلاغة 88

- **المبحث الأول: المجاز وأسلوب الزمخشري في عرضه** 89

-أولا: المجاز 90

-ثانيا: المجاز اللغوي 95

-ثالثا: مجاز المجاز وأسلوب الزمخشري في عرضه 98

- **المبحث الثاني: الصور البيانية وأسلوب الزمخشري في عرضها** 104
-أولا: التشبيه وأسلوب الزمخشري في عرضه 105
-ثانيا: الاستعارة وأسلوب الزمخشري في عرضها.....107
-ثالثا: الكناية وأسلوب الزمخشري في عرضها 114
❖ سجعات الأساس وأسلوب الزمخشري في عرضها 118
- **المبحث الثالث: مظاهر التطور الدلالي (العلاقات بين الحقيقة والمجاز)** 123
-أولا: الانتقال من المحسوس إلى المجرد 124
-ثانيا: الانتقال من المجرد إلى المحسوس 142
-ثالثا: الانتقال من العام إلى الخاص 147
-رابعا: الانتقال من الخاص إلى العام 152
خاتمة..... 158
ملحق..... 162
قائمة المصادر والمراجع..... 175
فهرس المحتويات 181